التَّبْرِئَة

وبيان سلفيّة عِبارة

فَلانٌ وافقَ قولُهُ قولَ المرجئةِ

لأبي جويرية
محمد بن عبد الحي

التبرئة، وبيان سلفية عبارة: "فلانٌ وافق قولُه قولَ المرجئة".

إنَّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أنْ لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأنَّ محمدًا عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (١٠٢) ﴾ [آل عمران].

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا (١) ﴾ [النساء].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا (٧١) ﴾ [الأحزاب].

◐ وبعدُ:

۞ فإنه لَمِنَ الأصول المقررة سلفًا وخلفًا، وممَّا يعرفه صغار السلفيين قبل كبارهم، وعوامهم قبل علمائهم:

» **أنه ثمّة فرق بين القول والقائل، والفعل والفاعل**؛ فليس كل من وقع في البدعة وقعت البدعة عليه، وليس كل من نطق بالكفر نُسِبَ الكفر إليه.

» **وأنه ثمة موانع من التفسيق والتبديع والتكفير**، مثل: الجهل، والتأويل، والإكراه.

وقد تتفاوت هذه الموانع؛ فتوجد كلها في نوع مسألة، وقد يُعتبر بعضها في ثانية، وتكون الأخرى مهملة.

وهذا كله يدور مع ظهور المسألة -محل الحكم- وخفائها، وعلم المتلبس بها أو جهله بمقتضياتها، ... إلى آخره من الشروط والموانع التي قررها العلماء، ونقلها لنا النجباء.



❀ **وكذا مما كتب وتكرر، وثبت وتقرر:**

» **أنه يجب رد المقالات الخاطئة**، وإن كانت الأخطاء لفظية، وإن كانت مجملة غير تفصيلية؛ **وكل هذا من باب حياطة الدين، وحفظًا لشرعة رب العالمين.**

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1]:

"**فطريقة السلف والأئمة**: أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع

(١) درء التعارض بين العقل والنقل (١/ ١٤٥).

والعقل، ويراعون أيضًا الألفاظ الشرعية؛ فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلًا.

ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردُّوا عليه، ومن تكلم بلفظ مُبْتَدَع يَحتمل حقًّا وباطلًا؛ نَسبوه إلى البدعة أيضًا، وقالوا: إنما قابل بدعة ببدعة، وَرَدَّ باطلًا بباطل".



۞ **ولكن العجب كل العجب، من الظاهرة التي جدت وبدت، في الفتن المطروحة الأخيرة: وهو ما أثير من ضجة كبيرة، حول عبارة:**

"فلانٌ وافق في قولٍ له قولَ المرجئة".

فصارت تهمة للقائل تحتاج إلى تبرئة! وانقسم الناس بين مبدِّع ومحذِّر، ومتوقِّف ومنفِّر، وكأنَّ القائل قد بدَّع من قال عن قوله: "وافق ..."!! وهذا إنما صدر منهم لوجود هوًى سابق، أو كان نتيجةً لجهل مطبق ماحق.



۞ فرحت أبحث في كلام العلماء سلفًا وخلفًا، علِّي أجد لمن انتقد متكأً مختلفًا؛ فلم أجد إلا ما يؤكد ما مرَّ، ويثبت سلفية الوصف المستقر:

« بأن الحكم على اللفظ بأنه وافق، هو وصف سلفي رائق، وهو تعبير العلماء والأئمة، ممن اتفقت على إمامتهم الأمة.

» وأن القائل بخلاف ذلك الكلام -هو كما سيأتي في كلام شيخ الإسلام-

"لا يعرف بعد ما يقول".



وقد قسمت كتابي لثلاثة فصول، سقت فيها الكثير من الأدلة والنقول:

◉ الفصل الأول: ثلاث مراقٍ للصعود، قبل الشروع في المقصود.

◄ المرقاة الأولى: في بيان أهمية الرد على المخطئين، مع حفظ مكانة أئمة الدين، للشيخ العلامة الألباني ناصر الدين.

◄ المرقاة الثانية: الرد والنصح الجميل، على اتهامات عبد اللطيف باشميل، للعلامة المدخلي إمام الجرح والتعديل.

◄ المرقاة الثالثة: الفرق بين النصيحة والتعيير، وإن شئت قل: الرد والتشهير، للحافظ ابن رجب الإمام الكبير.

◉ الفصل الثاني: كلام العلماء الثقات، في بيان سلفية تلك العبارات: ["وافق ..."، "قال بقول ..."].

◄ المبحث الأول: فائدة ملموسة، من حديث" قلتم كما قالت بنو إسرائيل لموسى".

◄ المبحث الثاني: تأصيل سلفي رائق، للتعبير بـ ["قال بقول ..."، أو "وافق..."].

◄ المبحث الثالث: بعض النقولات تؤيد سلفية التعبير بعبارات: ["قال بقول ..."، أو "وافق ..."].

◄ المبحث الرابع: أربعة أمثلة مفصلة، لتعامل الأكابر مع زلات الأكابر:

◆ أقوال العلماء المتواترة، في الحكم على ابن حجر و النووي بموافقة الأشاعرة.

◆ تعامل العلماء الثقات، مع ما وقع فيه الطحاوي من زلات.

◆ بعض اللمحات السريعة، من ردود العلامة الألباني على ما رآه مخالفًا الشريعة.

◆ أقوال العلماء الأكابر في عبارة: "الأعمال شرط كمال"، التي قالها العلامة الألباني، والحافظ ابن حجر.

◉ الفصل الثالث: بين الشيخ الهمام والألباني الإمام.

◄ المبحث الأول: موقف الشيخ الهمام من العلامة الإمام:

◆ أولًا: الثناء العام من الشيخ هشام البيلي على العلامة الألباني.

◆ ثانيًا: الكتب التي شرحها الشيخ هشام البيلي للعلامة الألباني.

◆ ثالثًا: بعض المقاطع الصوتية الخاصة بالترجمة للعلامة الألباني وبيان منهجه.

◆ رابعًا: الدورة العلمية للترجمة للعلامة الألباني، بعنوان: "هذا الألباني فأروني مثله".

◆ خامسًا: دفاع الشيخ هشام عن العلامة الألباني ودفع بعض الشبهات عنه.

أ- شبهة ليس للألباني مشايخ.

ب- دفع شبهة الإرجاء عنه.

◄ المبحث الثاني: حقيقة التهمة المنسوبة للشيخ هشام البيلي وفقه الله.

◄ المبحث الثالث: إبطال الشبهات المثارة، التي بنى عليها المخالف رده وإنكاره، "وفيه الجواب على خمس وعشرين شبهة، تكلم بها منتقدو الشيخ هشام في هذه العبارة".

◉ خاتمة البحث، وفيها:

◄ رسالة إلى الشيوخ رزقهم الله الإنصاف.

◄ رسالة إلى الشيخ هشام البيلي وفقه الله.

- رسالة إلى إخواننا ممن بغوا علينا غفر الله لهم.
- رسالة إلى الغرباء ثبتنا الله وإياهم.

والله أسأله الإخلاص والقبول.

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

وكتب:

أبو جويرية محمد بن عبد الحي

الفصل الأول

ثلاث مراقٍ للصعود قبل الشروع في المقصود

◄ المرقاة الأولى: في بيان أهمية الرد على المخطئين، مع حفظ مكانة أئمة الدين، للشيخ العلامة الألباني ناصر الدين.



◄ المرقاة الثانية: الرد والنصح الجميل، على اتهامات عبد اللطيف باشميل، للعلامة المدخلي إمام الجرح والتعديل.



◄ المرقاة الثالثة: الفرق بين النصيحة والتعيير، وإن شئت قل: الرد والتشهير، للحافظ ابن رجب الإمام الكبير.

المرقاة الأولى:

في بيان أهمية الرد على المخطئين، مع حفظ مكانة أئمة الدين(١)

(للشيخ العلامة الألباني ناصر الدين)

❁ قال الإمام الألباني في مقدمة تحقيقه على رفع الأستار عن أدلة القائلين بفناء النار للصنعاني:

"ولا غرابة في أن يكون لمثله [أي: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله] أكثر من قول واحد في بعض المسائل، وأن يخطئ في بعض آخر؛ فإن ذلك من الأمور الطبيعية التي لا يخلو منها أحد من العلماء بعد رسول الله ﷺ.

فإن من المعلوم أن أحدهم كلما طال به الزمن في طلب العلم، وتقدم به في ذلك العمر، كلما ازداد به معرفة ونضجًا، وهذا هو السبب في كثرة الأقوال التي تروى في المسألة الواحدة عن بعض الأئمة المتبوعين؛ وبخاصة منهم الإمامين أحمد وأبا حنيفة، وتميز الإمام الشافعي من بينهم بمذهبه القديم والجديد.



وهذا أبو الحسن الأشعري -إمام الأشاعرة في العقيدة- نشأ في الاعتزال أربعين عامًا يناظر عليه، ثم رجع عن ذلك، وصرح بتضليل المعتزلة وبالغ في الرد عليهم، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية في "المجموع" (٤/ ٧٢).

---

(١) جزء من مقدمة تحقيق العلامة الألباني على كتاب: "رفع الأستار عن أدلة القائلين بفناء النار" للصنعاني.

وقد صرَّح بهذه الحقيقة الإمام أبو حنيفة رحمه الله حين نهى أبا يوسف عن تقليده؛ فقال له: "ويحك يا يعقوب! لا تكتب كل ما تسمع مني؛ فإني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غدًا، وأرى الرأي غدًا وأتركه بعد غد".

ولذلك تتابعت أقوال الأئمة الأربعة وغيرهم في النهي عن تقليدهم، وجرى -في ذلك- على سننهم كل من جاء بعدهم من العلماء المحققين، من أمثال ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى، وجريت أنا على هذا الذي خططوه لنا في كل ما تبين من العلم، كما تراه موضحًا في مقدمة "صفة صلاة النبي ﷺ".



وهذا هو السبب الذي يحملني على أن لا أحابي في ذات الله أبًا، أو أداري في دين الله أحدًا؛ فترانا هنا نَرُدُّ على شيخ الإسلام ابن تيمية قوله بفناء النار، ولا نداريه، مع عظمته في نفوسنا، وجلالته في قلوبنا؛ فضلًا عن أننا لا نقلده في ديننا، خلافًا لما عليه عامة المقلدة، الذين يحملهم إجلالهم لإمامهم على تقليده، ونبذ قول كل من خالفه حتى ولو كان المخالف هو النبي محمَّدًا ﷺ، بديل أن يتخذوه وحده قدوة، ولا يشركوا معه في ذلك أحدًا، كما هو الواجب[1]؛ بل إنهم ليصرحون بخلاف ذلك كما قال أحدهم اليوم في كتيب له:

"أفلا يحق لنا أن نعتبر من واقع غيرنا (يعني: السلفيين)، فنثبت عند أقوال الإمام

---

(١) انظر كلام الحافظ ابن رجب الحنبلي في "صفة الصلاة" (ص ٣٢-٣٣) الطبعة العاشرة، نشر المكتب الإسلامي.

الذي يسر الله تعالى لنا الاقتداء به منذ أول نشأتنا"(١).

ونحن نقول بقول رب العالمين في القرآن الكريم: ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾[البقرة: ٦١]؟! فأين أنت يا هذا من قوله ﷻ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ﴾[الأحزاب: ٢١]؟! وغير ذلك من النصوص التي توجب على كل مسلم اتباعه ﷺ دون سواه، ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[آل عمران: ٣١]، ولكن ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾[النور: ٤٠].



وإذا كان هذا موقف المقلدة من رسول الله ﷺ؛ فماذا يكون موقفهم من المحبين له، المخلصين في الاقتداء به، لا سيما إذا كان من العلماء العاملين المعروفين بالرد على كل من خالف شرعة رب العالمين، كابن عربي وابن الفارض القائلين بوحدة الوجود، وأن الخالق هو عين المخلوق! وعلى غيرهم من علماء الكلام والمتصوفة والمقلدة وسائر الهالكين من الأنام، ألا وهو شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فإننا نرى المقلدة في كل عصر ومصر، يعادونه أشد العداء، لا سيما إذا عثروا له على قول خالف فيه العلماء، كمسألتنا هذه؛ فهناك تراهم يصولون ويجولون، ومن عرضه ينالون، وفي دينه يطعنون؛ بل وبالكفر والضلال يصرحون، كما يفعل الكوثري والحبشي وغيرهما اليوم وهم -مع الأسف- كثيرون، ولكنهم غثاء كغثاء السيل؛ لأنهم بالقرآن لا يعملون، بل هم عنه يعدلون إلى تحكيم أهوائهم؛ وإلَّا فأين هم

(١) انظر مقدمتي للطبعة الثالثة لكتاب "الآيات البينات في عدم سماع الأموات عند الحنفية السادات" للشيخ نعمان الآلوسي، بتحقيقي، ونشر المكتب الإسلامي.

من قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[المائدة: ٨].



فهل من العدل في شيء أن يتخذوا شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ غرضًا للتكفير والتضليل؛ لقوله هذا ونحوه من الأقاويل. ولا ينبسون ببنت شفة في حق ابن عربي مثلًا الذي ملأ الدنيا بالكفريات والأضاليل، وهلك بسببه الألوف المؤلفة من خاصة المسلمين فضلًا عن عامتهم المهابيل؛ فضلوا جميعًا عن سواء السبيل. مع البون الشاسع والفرق اللامع بين الرجلين، فابن عربي ليس له ذكر ولا أثر في العلوم الإسلامية كالتفسير والحديث والفقه، كما لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمة الله عليه الذي شهد بفضله، وغزارة علمه القريب والبعيد، والحبيب والبغيض، فهم جميعًا يغترفون من بحر علومه بأوفى نصيب فهو بحق كما قال السيد: محمد رشيد رضا رحمه الله تعالى:

"رحم الله شيخ الإسلام وجزاه عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء؛ فوالله إنه ما وصل إلينا من علم أحد منهم ما وصل إلينا من علمه: في بيان حقيقة هذا الدين، وحقيقة عقائده، وموافقة العقل السليم وعلومه للنقل الصحيح من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله ﷺ؛ بل لا نعرف أحدًا منهم أوتي مثل ما أوتي من الحجج بين علوم النقل، وعلوم العقل بأنواعها، مع الاستدلال والتحقيق، دون محاكاة أو تقليد"[(١)].

وما لنا نذهب بعيدًا! فهناك بعض الأئمة المتقدمين ممن يقلدهم اليوم جماهير

---

(١) من مقدمة "مجموع الفتاوى".

المسلمين ممن ذهب إلى أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص، مع مخالفة ذلك لأدلة الكتاب والسنة الصريحة وأقوال سلف هذه الأمة، مما هو معروف ومبسوط في محله؛ فلماذا مع ذلك يعتذر عنه بعض المقلدين وجمهورهم له يقلدون، وعن ابن تيمية يزورون؟! بل وله يعادون، والحكم واحد فهلا ساقوهما مساقًا واحدًا، واعتذروا عنهما كليهما! بجامع كونهما من أفاضل العلماء الأتقياء، أم الأمر كما قال الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة

ولكن عين السخط تبدي المساويا



ولست بالذي يتبع عثرات العلماء، وإنما هي الأمثل تضربها للناس لعلهم يتذكرون؛ فينصفون ابن تيمية، ولا يظلمون، وإلا فإن من فضائل ابن تيمية التي حُرمها المقلدة علمًا وعملًا تحذيره عن تتبع زلات العلماء وعن التكلم فيهم؛ لأن الله عفا عما أخطأوا فيه، فقال في آخر رسالته في تحريم الشطرنج في "المجموع" (٣٢/ ٢٣٩) ما نصه:

"وليس لأحد أن يتَّبع زلات العلماء، كما ليس له أن يتكلم في أهل العلم والإيمان إلَّا بما هم له أهل؛ فإن الله تعالى عفا للمؤمنين عمَّا أخطأوا كما قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] قال الله: قد فعلت.[1] وأمرنا أن نتبع ما أنزل إلينا من ربنا ولا نتبع من دونه أولياء، وأمرنا أن لا نطيع مخلوقًا في معصية الخالق،

(١) رواه مسلم.

ونستغفر لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان فنقول: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ﴾[1].

وهذا أمر واجب على المسلمين في كل ما كان يشبه هذا من الأمور، ونعظم أمره تعالى بالطاعة لله ورسوله، ونرعى حقوق المسلمين، لا سيما أهل العلم منهم كما أمر الله ورسوله.

ومن عدل عن هذه الطريقة فقد عدل عن اتباع الحجة إلى اتباع الهوى في التقليد، وآذى المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا؛ فهو من الظالمين. ومن عظَّم حرمات الله وأحسن إلى عباد الله؛ كان من أولياء الله المتقين".

﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَذِكْرَىٰ لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلْبٌ أَوْ أَلْقَى ٱلسَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ۝٣٧﴾[ق ٣٧].



وإن مما يمنع توجيه الطعن في ابن تيمية لقوله بفناء النار علاوةً على ما ذكرنا آنفًا؛ أن له قولًا آخر في المسألة: وهو عدم فنائها كما سبق بيانه بالنقل عنه. وإذا كنا لا نعلم أي القولين هو المتأخر، فمن البديهي أن الطاعن لا بد له من الجزم بأنه هو الأول، ودون هذا خرط القتاد.

وأما نحن فإن حسن الظن الذي أمرنا به، يقتضي بأن نقول: لعله القول الآخر؛ لأنه موافق للإجماع الذي نقله هو نفسه، فضلًا عن غيره كما تقدم. وقد يؤيد هذا أن ابن القيم

---

(١) سورة الحشر الآية ١٠: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٠﴾[الحشر: ١٠].

نقله أيضًا، كما سبق في قصيدته "الكافية الشافية"، فالظاهر أنه مات على ذلك؛ لأنها قُرِئَتْ عليه في آخر حياته، فقد ترجمه الحافظ ابن رجب الحنبلي في "طبقاته"، وذكر في آخرها ما يشعرنا بذلك فقال (٢/ ٤٤٨):

"ولازمت مجالسه قبل موته أزيد من سنة، وسمعت عليه قصيدته النونية الطويلة في السنة، وأشياء من تصانيفه وغيرها".



أقول: فإذا صح ظننا هذا، فالحمد لله، وإلا فأسوأ ما يمكن أن يقال: إنه خطأ مغفور لهما بإذن الله تعالى؛ لأنه صدر عن اجتهاد صادق منهما، ومعلوم أن المجتهد مأجور ولو أخطأ، كما جاء في الحديث الصحيح : "إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد" متفق عليه.

وقد تقرر في الأصول: أن الخطأ مغفور، ولو في المسائل العلمية كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في كثير من كتبه وفتاويه[1].



هذا بالإضافة إلى ما لهما من الجهاد والبلاء الحسن في الدعوة إلى العمل بالكتاب والسنة، والرد على المبتدعة والفرق الضالة، وتقديم الإسلام إلى المسلمين صافيًا نقيًّا على منهج السلف الصالح.

وإن ما نراه اليوم في العالم الإسلامي من نهضة فكرية وعلمية، ودعوة سنية سلفية؛

(١) انظر "مجموع الفتاوى" (١٩/ ٢٠٣-٤٢٧ و٢٠/ ١٩- ٣٦).

فهو ثمرة من ثمار جهادهما وصبرهما، جزاهما الله تعالى عن الإسلام والمسلمين خيرًا.



ولذلك رأينا المصنف رحمه الله تعالى، مع أنه لم يقصِّر في الرد عليهما، فإنه لا يذكرهما إلا مقرونًا بالإجلال والإكبار، وبخاصة الشيخ ابن تيمية، فإنه وصفه في أول الكتاب بـ"العلامة شيخ الإسلام"، ويذكره بهذا اللقب كثيرًا، ووصفه في مكان آخر (ص١٢٠) بـ"تبحره في العلوم، وسعة اطلاعه على أقوال السلف والخلف". وصدق من قال: "إنما يعرف الفضل لذوي الفضل أهل الفضل "[(١)]...".اهـ



انتهى كلام العلامة الألباني رحمه الله، وفيه فوائد:

- منها: أن العالم قد يخطئ في بعض المسائل العملية، ومع ذلك فلا يستوجب ذلك طعنًا فيه؛ حيث قال رحمه الله:

"ولا غرابة في أن يكون لمثله [أي: شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله] أكثر من قول واحد في بعض المسائل، وأن يخطئ في بعض آخر؛ فإن ذلك من الأمور الطبيعية التي لا يخلو منها أحد من العلماء".



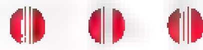
- ومنها النهي عن تقليد الأئمة في أخطائهم، وأن رد خطئهم هو عمل

---

(١) وقد روي مرفوعًا إلى النبي ﷺ، ولا يصح؛ بل هو موضوع كما هو مبين عندي في "سلسلة الأحاديث الضعيفة" (٣٢٢٧).

المحققين من أهل العلم، وهي طريقة الألباني نفسه، قال رحمه الله:

"تتابعت أقوال الأئمة الأربعة وغيرهم في النهي عن تقليدهم، وجرى في ذلك على سننهم كل من جاء بعدهم من العلماء المحققين، من أمثال ابن تيمية وابن القيم رحمهما الله تعالى، وجريت أنا على هذا الذي خططوه لنا".



- ومنها: أن المحاباة والمداراة والسكوت عن بيان زلات العلماء أمر مذموم، والرد عليهم لا يتنافى مع تعظيمهم وحفظ مكانتهم، قال رحمه الله:

"[أنا] لا أحابي في ذات الله أبًا، أو أداري في دين الله أحدًا؛ فترانا هنا نرد على شيخ الإسلام ابن تيمية قوله بفناء النار، ولا نداريه مع عظمته في نفوسنا، وجلالته في قلوبنا، فضلًا عن أننا لا نقلده في ديننا، خلافًا لما عليه عامة المقلدة، الذين يحملهم إجلالهم لإمامهم على تقليده، ونبذ قول كل من خالف حتى ولو كان المخالف هو النبي محمدًا ﷺ".



- ومنها وجوب التصريح والتركيز على إمامة العالم المجتهد حالة بيان ما أخطأ فيه، قال رحمه الله:

"ولذلك رأينا المصنف رحمه الله تعالى مع أنه لم يقصر في الرد عليهما، فإنه لا يذكرهما إلا مقرونًا بالإجلال والإكبار، وبخاصة الشيخ ابن تيمية، فإنه وصفه في أول الكتاب بـ(العلامة شيخ الإسلام)".



ومنها وجوب الرد على الخطأ، وإن كان لمن تكلم به قول آخر في المسألة، وعدم الاكتفاء بحمل هذا على ذاك، أما الحكم على صاحب الخطأ، فيلزم فيه حمله على أحسن المحامل والأقوال، قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

"وإن مما يمنع توجيه الطعن في ابن تيمية لقوله بفناء النار علاوةً على ما ذكرنا آنفًا؛ أن له قولًا آخر في المسألة: وهو عدم فنائها كما سبق بيانه بالنقل عنه ... .

وأما نحن؛ فإن حسن الظن الذي أمرنا به، يقتضي بأن نقول: لعله القول الآخر؛ لأنه موافق للإجماع الذي نقله هو نفسه، فضلًا عن غيره كما تقدم".



المرقاة الثانية:

"الرد والنصح الجميل على اتهامات عبد اللطيف باشميل"[١]

(للعلامة إمام الجرح والتعديل)

❁ قال الشيخ العلامة ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله -في رده على باشميل-:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين؛ نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

◐ أَمَّا بَعْدُ:

فقد ألّف عبد اللّطيف باشميل كتابًا سمّاه: "الفتح الربّاني في الردّ على أخطاء دعوة الألباني"، لم يسلُك فيه مسالك أهل العلم؛ لأنّه ليس من أهله، ولم يسلُك فيه مسالك أهل الصدق والأمانة؛ لأنّه ليس من أهلهما.

فلقد ملأه بالأكاذيب والافتراءات الفاجرة، التي لم يسبق إلى مثلها، رافقه خيانات، وبَتْر للنّصوص، لا يصدر مثل ذلك إلا ممن أخزاه الله وطبع على قلبه.



إن الألباني يخطئ، ونحن أهل المدينة والحمد لله ممّن يردّ أخطاءه ويردّ عليها.

---

(١) مختصر كلام الشيخ ربيع المدخلي في كتابه "إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل"، وما بين معقوفتين [ ] فهو من عندي للربط فقط بين الكلام أو توضيحه.

ولكن حقد هذا الرّجل الدّفين على أهل المدينة؛ دفعه إلى أن يفتريَ عليهم، ويفتريَ على الألباني، ويلصق هذا وذاك زورًا وفُجورًا بأهل المدينة.

وهم أبعدُ الناس وأشدّهم براءةً ممّا يلصقُه بهم، سواءً مما يزعمه لهم من أخطاء، أو من أخطاء الألباني الواقعة، أو المُفْتراة عليه بالخيانات والبَتْر وكتمان الحقائق الكبيرة .....



نحن لسنا أتباعًا للألباني، بل نحن سائرون:

- على كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، وعلى طريقة الصحابة والتّابعين وأئمة الهدى جميعًا.
- وعلى طريقة الإمام أحمد بن حنبل، وتلاميذه.
- وعلى طريقة عبد الغني المقدسي، ومن سار على نهجه.
- وعلى طريقة ابن تيميّة، وابن القيِّم، وابن عبد الهادي، وسائر تلاميذ ابن تيميّة النجباء.
- وعلى طريقة ابن عبد الوهّاب، وتلاميذه، وأبنائه، وأحفاده.

وإذا كان الألباني يوافق هؤلاء الأئمّة في عقيدتهم ومنهجهم؛ فلا يعني ذلك أنّنا لم نعرف المنهج السلفي إلاّ عن طريقه، ولو كان مَن ذكره بخير يُعدّ من أتباعه، فيجب أن تعد الشيخ: محمد بن إبراهيم، والشيخ: ابن باز، والشيخ: العثيمين، والشيخ: عبد المحسن العبّاد، وأمثالهم من أتباعه.

فقد أثنى عليه هؤلاء وغيرهم بما لا نسبة بينه وبين ما تجرم به أهل المدينة.

... نحن نرفض أخطاء الألباني، وأخطاء من هو أكبر وأجلّ منه، ولا ندين الله إلاّ بالحقّ الثّابت بالكتاب والسنّة؛ بفهم سلف هذه الأمة من الصحابة والتّابعين لهم بإحسان، ومَن سار على نهجهم في هذا المنهج وقواعده، لاسيّما قاعدة: "كُلٌّ يؤخذ من قوله ويردّ؛ إلاّ رسولُ الله ﷺ".

هذا هو منهجنا، وهو واضح كالشّمس من أشرطتنا المسموعة ورسائلنا المقروءة، يَعرف ذلك المؤمنون بمنهج السلف بحقّ وصدق، والعالمون به، ويحاربه من يُكِنُّ العداء لهذا المنهج وأهله من أمثال عبد اللّطيف، ويسعى جادًّا في إطفاء هذا النّور، وفي حرْب أهلِه، فتستّر كيدًا ومكرًا بدعوى السلفيّة، ولا أدلّ على ما نقول من أكاذيبه الواضحة، ومنها هذه الدعوى المفضوحة ... .



◐ لماذا لا تذكر ردودنا على الألباني في أهم أخطائه، مثل ردّنا في كتاب: "الاستعانة"، القائم على الأدلّة والبراهين الواضحة مع النّقول الموثّقة عن سلف هذه الأمّة وفقهائها ومحدّثيها؟

◐ ولماذا لم تذكر نقاشنا الكثير في الأشرطة المسموعة لمسألة البيعة؟

◐ ولماذا تكتُم ما تعلمه من نِقاشنا لمن كان مخدوعـاً في مسألة البيعة، حتى تاب من ذلك كتابياً وفي جلسة في بيتك بحضور ولدي محمد بن ربيع؟!

◐ ولماذا تكتُم ردّي على الألباني في مسألة من يسبّ الله، وتكفيري لمن يسبّ الله، وتصريحي مِرارًا بمخالفته، وتصريحي بالبراءة من أخطائه، وتحذيري للجالسين معي من تقليد الألباني ؟!



... أؤكّد أنّنا والله الحمد لا نقبل خطأ أيّ عالم، لا أحمد بن حنبل، ولا ابن تيميّة، ولا ابن عبد الوهّاب.

ومَن قدّم قولَ أحدٍ منهم على قول الله ورسوله ﷺ، نقول له ما قاله ابن عبّاس: "يوشِك أن تنزل عليكم حجارةٌ من السّماء! أقول: قال رسول الله، وتقولون: قال أبو بكر وعمر ؟!".

ونقف من أخطائهم مهما عَلَتْ منازلهم موقف السّلف منها، ولسنا ببغاوات، ولا رُبِّينا والحمد لله على الببّغاوية، والتقليد الأعمى، والتعصّب الأهوج، الذي يريد من لم يشمّ رائحة العلم من أمثالك أن يفرضه علينا.

وما أنتم إن شاء الله إلّا: كناطح صخرة يومًا ليوهنها

فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل

... نحن نؤيّد من يَرُدّ أخطاء الألباني وأخطاء غيره؛ لأنّه الحق، ولم يُعرف عنّا والحمد لله تعصب لأيّ خطأ لأيّ أحد كائنًا مَن كان.

ومن ادّعى علينا غير هذا فهو أفّاكٌ مهين.



ذَكر عبد اللّطيف باشميل علماء من أهل المنهج السّلفي أنّهم ردّوا على الشّيخ الألباني في عدد من المسائل، التي رأوا أنّه قد أخطأ فيها في (ص١٢-١٣)، وهم:

١. الشيخ: حُمود بن عبد الله التّويجريّ رحمه الله:

* في كتابه القيِّم: "عقيدة أهل الإيمان في خلْق آدم على صورة الرّحمن"، بتقريظ الشّيخ: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

* وفي كتابه: "الصارم المشهور على أهل التبرّج والسُّفور".

* وفي كتابه: "التنبيهات على رسالة الألباني في الصّلاة".

٢. الشيخ: عبد الله بن محمد الدّويش رحمه الله:

* في كتابه: "تنبيه القارئ لتقوية ما ضعّفه الألباني، ولتضعيف ما قوّاه الألباني"، بتشجيع من الشّيخ: عبد العزيز بن باز.

* وكتابه: "دفاع أهل السنّة والإيمان عن حديث خلْق آدم على صورة الرّحمن".

٣. الشيخ: صالح بن عبد العزيز آل الشيخ:

* في كتابه: "التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل"، الذي بيّن فيه نحو مئة وخمسين موضعًا في كتاب الشيخ الألباني "إرواء الغليل"، فات الشيخ الألباني، أو غفل عن التّخريج الصحيح فيها.

٤. الشيخ: إسماعيل بن محمد الأنصاري رَحِمَهُ اللهُ:

* في رسالته: "تصحيح حديث صلاة التراويح عشرين ركعة، والردّ على الألباني في تضعيفه".

* ورسالته: "إباحة التحلّي بالذّهب المحلّق للنّساء، والرّد على الألباني في تحريمه".

* ورسالته: "نقد بعض تعليقات الألباني على شرح الطّحاويّة".

* ورسالته: "الانتصار لشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهّاب بالرد على مجانبة الألباني فيه الصّواب".

٥. الشيخ: محمد أمان بن علي الجامي رَحِمَهُ اللهُ:

* حيث ردّ على الشيخ الألباني أيّام حرب الخليج في محاضرة: "مناقشة الآراء، وتصحيح المفاهيم في الردّ على الشيخ الألباني في مسألة الاستعانة".

* وبعد حرب الخليج في محاضرة: "سبعة وعشرون سؤالًا في الدّعوة السلفيّة".

٦. الشيخ: محمّد نسيب الرّفاعي رَحِمَهُ اللهُ:

* في خطابه المفتوح إلى الشّيخ الألباني، المطبوع في آخر رسالة: "التوصّل إلى حقيقة التوسّل".

٧. الشيخ: عبد القادر بن حبيب الله السِّنْدي:

* في رسالته التي صدرت العام الماضي: "رفع الجُنّة أمام جلباب المرأة المسلمة في الكتاب والسنّة".

* وفي كتاب: "حقيقة التصوّف" ضمن الجزء الأوّل؛ حيث ردّ على الشيخ الألباني في تصحيحه حديث النصف من شعبان.



أقــــول:

أوّلًا: نحنُ أهل المدينة نؤيّد كلّ هؤلاء، في كلّ ما أصابوا فيه من ردودهم على الشيخ الألباني؛ وذلك أنّنا نسير على منهج السلف الصّالح، ومِن منهجهم: "كُلٌّ يُؤخذ من قوله ويُرَدُّ"، إلّا رسول الله ﷺ"، وكلّ هؤلاء الذين ردّوا على الألباني شيوخنا وأحبّتنا وأصدقاؤنا، إلى أنْ مات منهم مَن مات، بل نحنُ رددنا أكبر أخطاء الألباني كالاستعانة والبيعة، وغيرها[1].

---

(١) ورحم الله الشيخ حُمُود التويْجِري؛ إذْ يقـول: "الطعْن في الألباني إعانـةٌ على الطّعن في السّنة".

ويرحم الله الشيخ حُمُود، كيف لو رأى عبد اللّطيف وأمثاله ممّن يشنّها حرْبًا على الدعاة إلى الكتاب والسنّة، ويسعى جاهدًا إلى تشتيت شملهم، وتفريق كلمتهم ؟! وممّا يؤكّد أنّ قصد عبد اللّطيف الشّغب والفتن: أنّه يعلم هذه الردود على الألباني، وردود أهل المدينة -أيضًا- لأهمّ أخطاء الألباني، ومع ذلك يصرّ على أهل المدينة أن يقفوا من ورائه رادّين على الألباني،

وردّ عليه أخونا: زيد بن محمد بن هادي المدخلي. وأخونا: عبد الله العبيلان.

- وعلى كلّ حال: **نحنُ أهل المدينة نرفُض أخطاء الألباني، ونؤيّد من يردّها بالحقّ**. والرّادون عليه من أخلص أصدقائنا وأكبر أحبّتنا، ونشكرهم على صدعهم بالحقّ، وسيرهم على منهج السلف في ردّ الأخطاء[1].

ويطعنون فيه بمنهجه الحدّاديّ.

ولا يبعد أنّه يَسُرُّه جدًّا أن يفتروا عليه، ويلفّقوا، ويخونوا، ويبتروا، ويفعلوا مثل أفاعيه، وأفاعيل السّقّاف، وأمثاله من أهل البدع والحقد على السنّة وأهلِها.

ورحم الله الشيخ محمد أمان الجامي؛ فقد صرّح في شريطين:

- أنّه يحبّ الشيخ الألباني.
- وأنّه من علماء الحديث.
- وأنّ له جهودًا كبيرة في نُصرة السنّة.
- وأنّ الردّ عليه لا ينقص من حبّه وقدره.

وفي أحد الشريطين قال: "أُشْهِدُ الله وملائكته والحُضور على أني أحب الألباني في الله".

(١) قد أثنيت على الشّيخ صالح آل الشيخ في ردّه على الشيخ الألباني؛ فقلت. وللشيخ. صالح ابن عبد العزيز آل الشيخ كتاب سمّاه: "التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل"، استدرك فيه على العلاّمة: محمد ناصر الدين الألباني في أحاديث وآثار، صرّح الشيخ الألباني بأنّه لم يقف عليها حين كتابته لهذا التخريج العظيم "إرواء الغليل"، فلم يهوّل عليه الشّيخ صالح، بل استدرك عليه بكل وقار وأدب واحترام، والشيء من معدنه لا يُستغرب.

"بيان فساد المعيار": (ص ٣٨/ حاشية).

◐ ولي من الشّيخين: حُمُود التويجري، والشيخ: إسماعيل الأنصاري[1] إجازتان، أعطاني كلّ واحد منهما إجازته قُبيل وفاته، وهذا ممّا يدفع ما يفتريه علينا عبد اللّطيف باشميل من أنّنا نتعصّب للألباني، ونحارب من يردّ عليه.

... نعم، ردّ عليه هؤلاء السّلفيّون الأفاضل الغيورون على الحقّ، ولكن من أيّ منطلق؟

هل هو من منطلق الحقد والعداوة والبغضاء، كما هو منهج الحدّاد وعبد اللطيف،

---

(١) [قلت (أبو جويرية):

وإليك بعض ما جاء من شدة لا ترتضيه من الشيخ العلامة حماد الأنصاري، في رده على العلامة الألباني في كتابه: "نقد تعليقات الألباني على شرح الطحاوية" ومع هذا ما رأينا أحدًا بدَّعه!!، قال الشيخ حمّاد الأنصاري:

* الألباني إما جاهل بجميع ما ذكرت فتلك مصيبة، أو أنه يريد تنقص الأئمة كما هو شأنه؛ وتلك مصيبة أعظم.

* محاولات الألباني لا تؤثر في مكنة الشارح؛ بل هي تكشف تعالم الألباني وفراغه.

* سبب خبط الألباني في فهم عبارة الشارح وسوء تصرفه.

* الألباني مبتلى بالوقيعة في أهل العلم، والاستطالة عليهم؛ ليظهر نفسه أنه إمام هذا العصر الوحيد!!

* ما أورده الألباني على الشارح؛ سببه: سوء تصرفه، أو سوء فهمه، أو منهما معًا.

* اغترار الألباني بنفسه أوقعه في هذا الخطأ الشنيع، وأوقعه قبلُ فيما هو أشنع منه، ومع ذلك لا يفارقه!

* خبط لألباني في شأن التمار؛ سببه: الاغترار، والعُجْب بالنفس ....

* الألباني على قصوره وجهالته....

* خلط الألباني وتخبيطه في تخريج كلام الشارح باعتباره حديثًا ....

* ادِّعاء الألباني تتبع الحديث في المراجع الكبيرة والصغيرة، وهذا التتبع من التشبُّع لما لم يعط...].

ومنهج البوطي، والسقّاف، وأبي غُدّة، والغُماري، وسعيد القنوبي الخارجي، وأحمد الخليلي -كذلك-، والحبشي؛ الذين يحاربون الألباني كما يحاربون أئمّة السلف قبله: ابن تيميّة، وابن عبد الوهّاب؛ لتمسّكهم بمنهج السّلف، ودعوتهم إليه؟!

أو من منطلق النصيحة على أساس المنهج السلفي. الذي لا ينافي الأخوّة والمحبّة، كما هو واقع هؤلاء السلفيّين الأفاضل؟!

ولقد عرف الكثير من الناس عن هؤلاء الرّادين أنّهم يحبّون الألباني، ويحترمونه لأجل عقيدته ومنهجه السلفي، ولأجل حربه للبدع والأهواء.



إن عبد اللّطيف يريد أن يوهم النّاس أنّ هؤلاء الأفاضل انطلقوا في ردّهم على الألباني من منطلق العداوة، ويريد أن يشعل الفتنة والفرقة بهذا الأسلوب الحاقد المنحطّ بين السلفيّين، وهيهات هيهات!



... وإذا كان علماء السنّة والتوحيد في كلّ مكان يحترمون ابن حجر والنّووي وأمثالهما ممّن فيه أشعريّة، يحترمونهم لأجل خدمتهم لسنّة رسول الله ﷺ، مع نيل بعضهم من شيخ الإسلام ابن تيميّة وابن القيّم؛ فكيف لا يحترمون الألباني ويحبّونه من أجل خدمته للسنّة والعقيدة والمنهج السلفيّ، والذبّ عن كلّ ذلك، وتصدِّيه لأهل البدع؟!!

ولكن لجهل عبد اللّطيف بالسنّة والعقيدة والمنهج السلفي، وما في قلبه من دغل وحقد؛ لا يسلك مسلك هؤلاء الذين يتمسّح بهم؛ ليتذرّع بهذا التمسّح إلى تحقيق أهدافه وأحقاده، لاسيّما في أهل المدينة.



وأقــول [أي الربيع]: كنت قلتَ [أي باشميل]:

"والذي ينبغي أن أذكره في هذا المقام: أنّه قبل ستّ سنوات، وعند بداية تنبّهي وإقدامي على جمع المسائل التي أخطأ فيها الشيخ الألباني، وتكرّرت أخطاؤه فيها، وملاحظتي خطر هذه الأخطاء، وأنّها منهج يُسار عليه ويدعى إليه –بسريّة شديدة في هذه البلاد– باسم السلفيّة".

أقــول:

فإذا كانت أخطاء الألباني صارت منهجًا لنا ندعوا إليه بسريّة شديدة، وأنت العليم بهذه الأسرار؛ فأبرِزْها، وبيِّن أنّنا نطبِّقُها وندعوا إليها، وأنّها منهجٌ سياسيّ خطير لا يقلّ خطورة عن فكر ميكافيللي، وفكر الماسونيّة، وأفكار الملاحدة الباطنيّة، وأنّنا نسلُك مسالك هذه الفئات السياسيّة.

... فكيف يُعقل أن نتعلّق بأخطاء الألباني، وندعوا إليها، ونسلُك إلى إقناع النّاس بها مسالك الباطنيّة وأمثالهم؟!

أليس كلامك هذا من أوضح البراهين على كذبك الذي تلوكه وتردده وتشيعه، فأين الحقائق التي دمغتنا بها من كتبنا وأشرطتنا وغيرها؟ أين هي؟ لا شيء إلَّا التّرّهات والتمويهات.



وممّا قاله [أي باشميل]:

"وما زال عند كثير من هؤلاء -وباعترافهم أيضًا- رواسب من هذه الطّوائف المبتدعة التي سبق أن انخرطوا فيها، وتبنّوا معتقداتها وأفكار مؤسّسيها، الأمر الذي جعلهم فيما بعد يجدون في دعوة الشيخ الألباني وأقواله وآرائه ضالّتهم، والسّلفيّ عندهم من يمجّد الشيخ الألباني وطريقته، ودعوته، وتصفيته وتربيته".



[قال الربيع]:

هات سلفيًا واحدًا فقط انتقد الألباني في أخطائه بالأدلّة والبراهين من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؛ فأخرجناه من السلفيّة، بل هات من انتقده بدون أدلّة وبدون براهين؛ فأخرجناه من السلفيّة دون أدنى ورع.

إنّ الذي يحارب السلفيّين ويُخرجهم من أجل سلفيّتهم وذبّهم عنها هو عبد اللّطيف.

إنّ جزاء الكذّاب عند السلف: أن لا يُقبل صدقُه، فكيف يقبل منك أهل السنّة السلفيّون هذه الأكاذيب الكثيرة الواضحة الفاضحة؟!

إنّه لا يَقبل منك هذه الترهّات إلا أحلاس البدع والضلال، وأعـداء دين الله الحـقّ، الذين لا يعيشون هـم وعقائدهـم الضّالّة إلا على قواعد الكذب ومناهج الضّلال.



.... لسنا ولله الحمد أتباعاً للألباني، ولسنا بمتعصّبين له، ولا لمن هو أكبر منه بمراحل.

ونحن ولله الحمد ضدّ التعصّب والتبعيّة العمياء، بل نحن أتباع محمد ﷺ، وأتباع أصحابه الكرام، ومَن سار على نهجهم إلى يومنا هذا.

وبهذا المنهج نَزِنُ الأقوال والأشخاص والجماعات والمناهج، وعندنا من العلم والبصيرة والنزاهة ما يؤهّلنا لذلك، وهذا إنتاجُنا منتشر في العالم الإسلامي، يدمغ هذا الأفّاك بأنّه أكذب الناس وأشدّهم افتراءً.

...بَيِّن بالأدلّة أننا نُخرج من السلفية من ينتقد أخطاء الألباني بالأدلة والنقول، وبَيِّن الأدلّة والنقول التي رددناها.

... إنّنا لسنا بأتباع للألباني ولا لغيره، ولا ندافع عن أخطائه ولا أخطاء غيره، وقد وضّحنا ذلك توضيحاً شافياً ﴿لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ أَوۡ أَلۡقَى ٱلسَّمۡعَ وَهُوَ شَهِيدٞ ﴾[ق: ٣٧].



قال عبد اللّطيف (ص/ ١٥٨):

"فإن لم يرضخ (المتّهم)، يشرع القوم في الاتّصال بالأتباع في مختلف المدن والمناطق للتحذير من (الحدّادي الجديد)، الذي ينتقد شيخهم (الألباني)، وتستمرّ

بذلك سلسلة التهم والافتراءات طمعاً في أن يعود هذا (الحدّادي الجديد) عن تحذيره من أخطاء الشيخ الألباني".

أقول:

معاذ الله أن نسلك هذا المسلك المشين في اتّهام الأبرياء؛ بل هذا مسلك الحزبيّة الحدّاديّة وأمثالها من دُعاة الباطل، ولا أدلّ على ذلك من واقع الحدّاد وحزبه، الذين فاقوا أشد الأحزاب في الأكاذيب والشّائعات، ولا أدلّ على ذلك من كتابة عبد اللطيف، وكتابات شيخه الحدّاد في حملاته الفاجرة على أهل المدينة.



[وإليك أسوق] براءتي وتحذيري من أخطاء الألباني في [نفس] الشريط اثنتا عشرة مرّة، وتصريحي بمخالفة الألباني:

فممّا قلته:

١. الرجل هذا الذي يخطئ هذه الأخطاء نبرأ إلى الله منها، لكنّه عُرف بالتّوحيد والدعوة إليه، وألّف في ذلك كتبًا، وعُرف بمحاربة البدع.

٢. تبدو منه أخطاء نبرأ إلى الله منها.

ثم ذكرتُ عددًا من مؤلّفاته في العقيدة؛ دفعًا للفتنة وآثارها من اختلاف الشباب، الأمور التي يهدف إليها أمثال عبد اللّطيف.

٣. فإذا بَدَتْ منه هفوات نبرأ إلى الله منها، ونخالفه، ونعامله معاملة أهل السنّة.

٤. ثم -بالله- الآن يكون ناس يحاربون التعصّب، ثم يقلّدون واحدًا، ويأخذون كلّ أقواله؟!

أنا من أوائل تلاميذ الشيخ الألباني، والله أوّل ما درّسنا بدأنا نناقشه مع إخواني وزملائي، وبعد أن راح من الجامعة الإسلاميّة إلى يومنا هذا نحن نناقشه، لكن منهجه صحيح، ما نقلّده، ولا ندعوا إلى تقليده، ولا نقلّد أحدًا، ولا نقلّد ابن تيميّة، بل نتّبع الحق، وهذا منهجه ومنهج ابن تيميّة، وأحمد يقول: "لا تقلّد الشّافعي، ولا مالكًا، ولا الأوزاعيّ، وخذ من حيث أخذوا".

هل هناك أُناسٌ يدافعون عن أخطاء الألباني؟ هل هناك من يقول: سابّ الله ما عليه شيء؟ هل عندكم سلفيّون يقولون هذا الكلام؟

فإذا قالوا هذا فهم مخطئون، وأعطوهم كتاب "الصّارم المسلول" لشيخ الإسلام ابن تيميّة، وفيه ينقل أنّ سب الله يكفر كذّب أم لم يُكَذِّب.

ما لنا شغل، كافر، كافر، خلافًا للألباني.

أخطأ؛ وجدنا قبله من قالوا هذا الكلام.

هذه أخطاؤه التي نرفضها ونضرب بها عرض الحائط[1].

٥. هل أهل المدينة المكافحون يقلّدون الألباني؟

لا نقلّد الألباني، ولا ابن تيميّة، ولا الشّافعيّ، ولا أحمد، لا نقلّد أكبر من الألباني،

---

(١) فأين هو التّلبيس؟ وأين هي التّبعيّة التي يلصقها بنا عبد اللّطيف؟

لكن الحقّ الذي عنده هل نردّه لأنّ الألباني أخطأ؟!

٦. ... "ما جاء به الألباني جاء به محمد ﷺ، ومضى عليه الصحابة والتّابعون وأئمّة الإسلام، والألباني واحدٌ من ملايين الملايين الذين دانوا بهذا المنهج، فإذا أنت دنت بهذا المنهج ودعوت إليه، فليس من أجل الألباني، ولا من أجل ابن تيميّة، ولا من أجل محمد بن عبد الوهّاب؛ بل اتّباعًا لمحمد ﷺ أوّلاً، ثم الصحابة والتّابعين والسلف، وهؤلاء من أفرادهم، وهذا الذي أدين الله به"(١).

٧. مثل هذه الأشياء أخطاء نبرأ إلى الله منها، ولا يجوز للمسلمين متابعة أحد فيها أيًّا كان ذلك المخطئ.

٨. نحن نبرأ إلى الله من أخطاء هذا الرّجل، وحيث علمنا منه حبّ الحق وتحرّيه فإنّ مثل هذا يعذره الله ﷻ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[البقرة: ٢٨٦]، "قال الله : قد فعلت"(٢).

٩. وأنا لا أجيز لكم أن تتبنّوا أخطاء الألباني، وأُعيذكم بالله من هذا، وأحذّركم أن تتبنّوا أيّ خطأ من أخطائه، إذا خالف أيّ أحد نقول: والله هذا خطأ، نبرأ إلى الله منه، لا تدخلوا في جدالهم. ولا تتبنّوا أيّ خطأ، لا لابن تيميّة، ولا لمحمد بن عبد الوهّاب، ولا لأحمد بن حنبل، ولا لأحد أبدًا حتى لو كان من الصحابة.

---

(١) فمن يقول هذا القول ويسير عليه، ويصدح به دائمًا، وهو واقعه، أيجوز ربطُه بالألباني، ويقول: إنّه يجعل من أخطاء الألباني منهجًا يدعو إليه في سريّة شديدة ؟! ﴿سُبْحَٰنَكَ هَٰذَا بُهْتَٰنٌ عَظِيمٌ﴾[النور: ١٦].

(٢) هذا ما يقوله علماء الإسلام، ومنهم: ابن تيميّة.

١٠. الآن غير الألباني يقول: إنّ سابّ الله كافر، يعني: ابن تيميّة وغيره كثير من السّلف يقولون: سابّ الله كافر، وسابّ الرّسول كافر، بمجرّد السّبّ، حتى لو لم يكن مكذّبًا، فإنّه يُقتل مرتدًّا، إذا تاب بينه وبين الله -تعالى-، لكن نحنُ نعامله معاملة المرتدّين، ونحكم عليه بالكفر.

إذا قال الألباني هذا الكلام نبرأ إلى الله من هذا الخطأ، **ونضرب به عرض الحائط**، وله عذره إذا اجتهد.

إذا عُرف عن الشيخ الألباني أنه راكب رأسه، ويتّبع هواه، ويدعو إلى البدعة؛ فحينئذ نتبرأ إلى الله منه، ونُسقطه، ولكن ما عرفنا هذا منه.

١١. وبعد أن بيّنت كيف يعامل أهل البدع، قلت:

أمّا إنسان متمسّك بالسنّة، ورافع رايتها، إذا أخطأ بيّنا خطأه، والتمسنا له العذر.

أما مذهب بخلاف هذا فهو منهج ومذهب الهمج والأوغاد، ومذهب الخوارج: يُخطئ يَسقط.

١٢. وإذا رأينا إمامًا على منهج السلف، يتحرّى الحقّ، ثم يخطئ، فإنّنا نعتذر له، نقول: هذا خطؤه، والرّجل عرفنا منهجه وعرفنا صدقه وإخلاصه، فهذه -إن شاء الله- ما تُسقطه.

ولابن تيميّة كلام لو كان "الفتاوى" عندي أعطيكم، الفرق بين أخطاء المجتهدين وبين ضلالات المبتدعين.

أرأيت أخي إجابة كهذه: يُخَطِّأ المسئول عنه اثنتا عشرة مرّة، ويحذّر من خطئه، ويحذّر من تقليده وتقليد مَن هو أكبر منه. مثل: الشّافعي، وأحمد، وابن تيميّة، وابن عبد الوهّاب؛ بل لو كان المخطئ من الصّحابة لا يُقلَّد، ولا يُتابَع في خطئه ؟!

أرأيت إجابة عن سؤال تكرّر تخطئة المسئول عنه، والتحذير من خطئه مثل هذا التكرار، ويعلن خلافه ؟!

أرأيت أكبر كذبًا وأعظم حقدًا من إنسان يرمي مثل هذا المجيب بالغلوّ في شخص المسئول عنه، ويرميه بالتّبعيّة والتعصّب والتلبيس على النّاس ؟!

... إذا كنتَ تأخذ عليَّ أني ألتمس العذر للألباني خلال إجابتي، وتكتُم نقدي له، وتحذيري الشّديد الجادّ من أخطائه، وتحذيري من تقليده.

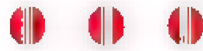
فكيف يكون موقف الحدّادي الغالي من الشيخ: محمد بن إبراهيم، ومن الشيخ: ابن باز، والعثيمين، والعبّاد، والتويجري، ومحمد أمان، الذين انتقدوه وزكّوه، وشهدوا له بأنّه من أهل السنّة؟! بل بعضهم كابن باز والعبّاد يعتبرانه من المجدّدين للإسلام في هذا العصر.



وفيما مر من كلام الشيخ ربيع العديد من الفوائد، منها:

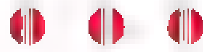
- أولًا: التأكيد على أن السلفيين ليسوا بمقلدين للألباني رحمه الله؛ بل يسيرون على الكتاب والسنة وطريقة الصحب والتابعين وأئمة الدين ومنهم الألباني، قال حفظه الله:

"نحن لسنا أتباعًا للألباني، بل نحن سائرون على كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، وعلى طريقة الصحابة والتّابعين وأئمة الهدى جميعًا".



- ثانيًا: أن الشيخ ربيعًا يحذر من تقليد العلامة الألباني في أخطائه في بعض مسائل الإيمان والكفر، مثل: مسألة تكفير سابّ الدين، وهي مسألة عقدية، حيث قال حفظه الله:

"ولماذا تكتُم ردِّي على الألباني في مسألة من يسبّ الله، وتكفيري لمن يسبّ الله، وتصريحي مرارًا بمخالفته. وتصريحي بالبراءة من أخطائه، وتحذيري للجالسين معي من تقليد الألباني ؟!".



- ثالثًا: أن السلفيين لا يقبلون خطأ العالم مهما بلغت رتبته ومكانته، ولا يقدمون بين يدي الله ورسوله أحدًا، حيث قال حفظه الله:

" أؤكّد أنّنا ولله الحمد لا نقبل خطأ أيّ عالم، لا أحمد بن حنبل، ولا ابن تيميّة، ولا ابن عبد الوهّاب. ومَن قدّم قولَ أحدٍ منهم على قول الله ورسوله ﷺ؛ نقول له ما

قاله ابن عبّاس : " يوشِك أن تنزل عليكم حجارةٌ من السّماء! أقول: قال رسول الله، وتقولون: قال أبو بكر وعمر!".



○ رابعًا: تأييد الشيخ ربيع حفظه الله لمن يرد على أخطاء العلامة الألباني وغيره، حيث قال حفظه الله:

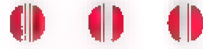
"نحن نؤيّد من يَرُدّ أخطاء الألباني وأخطاء غيره؛ لأنّه الحق، ولم يُعرف عنّا ولله الحمد تعصب لأيّ خطأ لأيّ أحد كائنًا مَن كان، ومن ادّعى علينا غير هذا فهو أفّاكٌ مهين".



○ خامسًا. تأييد الشيخ ربيع لكل من رد على الشيخ العلامة الألباني بحق، ولو اعترى أسلوبه الشدة والتجهيل أحيانًا، وعدم تبديعه لهم وإن لم يصيبوا في ردِّهم؛ فقال بعد أن عدد ردود العلماء على الألباني ومنهم التويجري والدويش وحماد الأنصاري، قال حفظه الله:

"نحنُ أهلَ المدينة نؤيّد كلّ هؤلاء في كلّ ما أصابوا فيه من ردودهم على الشيخ الألباني، وذلك أنّنا نسير على منهج السلف الصّالح، ومن منهجهم: "كُلٌّ يُؤخذ من قوله ويُرَد، إلا رسول الله ﷺ"، وكلّ هؤلاء الذين ردّوا على الألباني شيوخنا وأحبّتنا وأصدقاؤنا، إلى أنْ مات منهم مَن مات، بل نحنُ رددنا أكبر أخطاء الألباني كالاستعانة والبيعة، وغيرها.

ولي من الشّيخين: حُمُود التويجري، والشيخ: إسماعيل الأنصاري إجازتان، أعطاني كلّ واحد منهما إجازته قُبيل وفاته، وهذا ممّا يدفع ما يفتريه علينا عبد اللّطيف با شميل من أنّنا نتعصّب للألباني، ونحارب من يردّ عليه".



سادسًا: الفرق بين الطعن والرد غالبًا يرجع إلى مسلك الشخص في تعامله مع المخالف؛ فإن رد غيرةً على الدين فلا حرج وإن أخطأ، وإن رد حقدًا على المردود أو بغضًا فيه؛ فهذا هو المنحرف، قال حفظه الله:

"... نعم، ردّ عليه هؤلاء السّلفيّون الأفاضل الغيورون على الحقّ، ولكن من أيّ منطلق ؟:

هل هو من منطلق الحقد والعداوة والبغضاء، كما هو منهج الحدّاد وعبد اللطيف، ومنهج البوطي، والسقّاف، وأبي غُدّة، والغُماري، وسعيد القنوبي الخارجي، وأحمد الخليلي -كذلك- ، والحبشي، الذين يحاربون الألباني كما يحاربون أئمّة السلف قبله: ابن تيميّة، وابن عبد الوهّاب؛ لتمسّكهم بمنهج السّلف، ودعوتهم إليه ؟!

أو من منطلق النصيحة على أساس المنهج السلفي، الذي لا ينافي الأخوّة والمحبّة، كما هو واقع هؤلاء السلفيّين الأفاضل؟

ولقد عرف الكثير من الناس عن هؤلاء الرّادين أنّهم يحبّون الألباني ويحترمونه

لأجل عقيدته ومنهجه السلفي، ولأجل حربه للبدع والأهواء".



سابعًا: الشيخ ربيع -كما مرَّ- يتحدى أن يثبت عنه أنه بدع أحدًا بسبب رده على العلامة الألباني متبعًا للدليل سواء أصاب في رده أو أخطأ. فيقول حفظه الله:

"هات سلفيًّا واحدًا فقط انتقد الألباني في أخطائه بالأدلّة والبراهين من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فأخرجناه من السلفيّة، بل هات من انتقده بدون أدلّة وبدون براهين فأخرجناه من السلفيّة دون أدنى ورع".



ثامنًا: الشيخ ربيع حفظه الله يؤكد ما مر عمليًا؛ فيحكي أنه خطأ العلامة الألباني في شريط واحد اثنتا عشرة مرة، وحذر من أخطائه، فيقول حفظه الله:

"[وإليك أسوق] براءتي وتحذيري من أخطاء الألباني في [نفس] الشريط اثنتا عشرة مرّة، وتصريحي بمخالفة الألباني..."

وعدَّدها إلى أن قال:

"أرأيت أخي إجابة كهذه: يُخَطِّأ المسؤول عنه اثنا عشرة مرّة، ويحذّر من خطئه،

ويحذّر من تقليده وتقليد مَن هو أكبر منه، مثل : الشّافعي، وأحمد، وابن تيميّة، وابن عبد الوهّاب، بل لو كان المخطئ من الصّحابة لا يُقلَّد، ولا يُتابَع في خطئه؟!

أرأيت إجابة عن سؤال تكرّر تخطئة المسئول عنه والتحذير من خطئه مثل هذا التكرار، ويعلن خلافه؟!"



المرقاة الثالثة:

الفرق بين النصيحة والتعيير، وإن شئت قل: الرد والتشهير[(١)]

(للحافظ ابن رجب الإمام الكبير)

قال الحافظ ابن رجب رحمه الله:

"الحمد لله رب العالمين، وصلاته وسلامه على إمام المتقين، وخاتم النبيين وآله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين؛ أما بعد:

فهذه كلمات مختصرة جامعة في الفرق بين النصيحة والتعيير؛ فإنهما يشتركان في أن كلاً منهما: ذِكْرُ الإنسان بما يكره ذِكْرَه، وقد يشتبه الفرق بينهما عند كثير من الناس والله الموفق للصواب.

اعلم أن ذِكر الإنسان بما يكره محرم إذا كان المقصود منه مجرد الذمِّ والعيب والنقص.

فأما إن كان فيه مصلحة لعامة المسلمين خاصة لبعضهم، وكان المقصود منه تحصيل تلك المصلحة فليس بمحرم بل مندوب إليه.

وقد قرر علماء الحديث هذا في كتبهم في الجرح والتعديل، وذكروا الفرق بين جرح الرواة وبين الغيبة، وردُّوا على من سوَّى بينهما من المتعبدين وغيرهم ممن لا يتسع علمه.

---

(١) مختصر رسالة: "الفرق بين النصيحة والتعيير" للحافظ ابن رجب الحنبلي.

ولا فرق بين الطعن في رواة حفَّاظ الحديث، ولا التمييز بين من تقبل روايته منهم ومن لا تقبل، وبين تبيين خطأ من أخطأ في فهم معاني الكتاب والسنة، وتأوَّلَ شيئاً منها على غير تأويله، وتمسك بما لا يتمسك به؛ ليُحذِّر من الاقتداء به فيما أخطأ فيه، وقد أجمع العلماء على جواز ذلك أيضاً.

ولهذا نجد في كتبهم المصنفة في أنواع العلوم الشرعية من التفسير وشروح الحديث والفقه واختلاف العلماء وغير ذلك، ممتلئة بالمناظرات، وردِّ أقوال من تُضَعَّفُ أقواله من أئمة السلف والخلف من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

ولم يترك ذلك أحد من أهل العلم، ولا ادعى فيه طعنًا على من ردَّ عليه قولَه ولا ذمًّا ولا نقصًا. اللهم إلا أن يكون المصنِّف ممن يُفحش في الكلام ويُسيءُ الأدب في العبارة فيُنكَر عليه فحاشته وإساءته دون أصل ردِّه ومخالفته، إقامةً للحجج الشرعية والأدلة المعتبرة.

وسبب ذلك أن علماء الدين كلُّهم مجمعون على قصد إظهار الحق. الذي بعث الله به رسوله ﷺ، ولأنْ يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمته هي العليا، وكلُّهم معترفون بأن الإحاطة بالعلم كله من غير شذوذ شيء منه ليس هو مرتبة أحد منهم، ولا ادعاه أحد من المتقدمين ولا من المتأخرين؛ فلهذا كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم، يقبلون الحق ممن أورده عليهم **-وإن كان صغيرًا-**، ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قولهم.

كما قال عمر رضي الله عنه في مهور النساء وردَّت المرأة بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدتُّمُ ٱسْتِبْدَالَ

زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا۟ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿٢٠﴾ ﴾[النساء: ٢٠]؛ فرجع عن قوله وقال: "أصابتِ امرأةٌ، ورجلٌ أخطأ" وروي عنه أنه قال: "كل أحد أفقه من عمر".

وكان بعض المشهورين إذا قال في رأيه بشيء يقول: "هذا رأينا، فمن جاءنا برأي أحسنَ منه؛ قبلناه".

وكان الشافعي يبالغ في هذا المعنى، ويوصي أصحابه باتباع الحق وقبول السنة إذا ظهرت لهم على خلاف قولهم، وأن يضرب بقوله حينئذٍ الحائط. وكان يقول في كتبه : "لا بد أن يوجد فيها ما يخالف الكتاب والسنة لأن الله تعالى يقول: ﴿ أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ ۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾ ﴾[النساء ٨٢]"

وأبلغ من هذا أنه قال: "ما ناظرني أحد فباليت أظهرت الحجة على لسانه أو على لساني".

وهذا يدل على أنه لم يكن له قصد إلا في ظهور الحق ولو كان على لسان غيره ممن يناظره أو يخالفه.

ومن كانت هذه حاله؛ فإنه لا يكره أن يُردَّ عليه قولُه، ويتبين له مخالفته للسنة لا في حياته ولا في مماته. وهذا هو الظن بغيره من أئمة الإسلام، الذّابين عنه القائمين بنَصْرِه من السلف والخلف، ولم يكونوا يكرهون مخالفة من خالفهم أيضاً بدليل عَرَضَ له ولو لم يكن ذلك الدليل قوياً عندهم بحيث يتمسكون به ويتركون دليلهم له ....

فحينئذٍ فرد المقالات الضعيفة، وتبيين الحق في خلافها بالأدلة الشرعية ليس هو

مما يكرهه أولئك العلماء بل مما يحبونه ويمدحون فاعله ويثنون عليه.

فلا يكون داخلاً في الغيبة بالكلية فلو فرض أن أحداً يكره إظهار خطئه المخالف للحق فلا عبرة بكراهته لذلك فإن كراهة إظهار الحق إذا كان مخالفاً لقول الرجل ليس من الخصال المحمودة بل الواجب على المسلم أن يحب ظهور الحق ومعرفة المسلمين له سواءً كان ذلك في موافقته أو مخالفته.

وهذا من النصيحة لله ولكتابه ورسوله ودينه وأئمة المسلمين وعامتهم وذلك هو الدين كما أخبر به النبي ﷺ.

وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله -إذا تأدب في الخطاب وأحسن في الرد والجواب-؛ فلا حرج عليه ولا لوم يتوجه إليه -وإن صدر منه الاغترار بمقالته-؛ فلا حرج عليه، وقد كان بعض السلف إذا بلغه قول ينكره على قائله يقول: "كذب فلان" ومن هذا قول النبي ﷺ: "كذب أبو السنابل"؛ لما بلغه أنه أفتى أن المتوفى عنها زوجها إذا كانت حاملًا، لا تحل بوضع الحمل حتى يمضي عليها أربعة أشهر وعشر.

وقد بالغ الأئمة الوَرِعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء وردِّها أبلغ الردّ كما كان الإمام أحمد ينكر على أبي ثور وغيره مقالات ضعيفة تفردوا بها ويبالغ في ردها عليهم هذا كله حكم الظاهر.

وأما في باطن الأمر: فإن كان مقصوده في ذلك مجرد تبيين الحق، ولئلا يغتر الناس بمقالات من أخطأ في مقالاته؛ فلا ريب أنه مثاب على قصده، ودخل بفعله هذا بهذه

النية في النصح لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم.

وسواء كان الذي بين الخطأ صغيرًا أو كبيرًا، فله أسوة بمن رد من العلماء مقالات ابن عباس التي يشذ بها وأُنكرت عليه من العماء مثل المتعة والصرف والعمرتين وغير ذلك.

ومن ردَّ على سعيد بن المسيِّب قوله في إباحته المطلقة ثلاثـًا بمجرد العقد وغير ذلك مما يخالف السنة الصريحة ، وعلى الحسن في قوله في ترك الإحداد على المتوفى عنها زوجها ، وعلى عطاء في إباحته إعادة الفروج ، وعلى طاووس قوله في مسائل متعددة شذَّ بها عن العلماء، وعلى غير هؤلاء ممن أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم ومحبتهم والثناء عليهم.

ولم يعد أحد منهم مخالفيه في هذه المسائل ونحوها طعناً في هؤلاء الأئمة ولا عيباً لهم ، وقد امتلأت كتب أئمة المسلمين من السلف والخلف بتبيين هذه المقالات وما أشبهها مثل كتب الشافعي وإسحاق وأبي عبيد وأبي ثور ومن بعدهم من أئمة الفقه والحديث وغيرهما ممن ادعوا هذه المقالات ما كان بمثابتها شيء كثير ولو ذكرنا ذلك بحروفه لطال الأمر جدًا.

وأما إذا كان مرادُ الرادِّ بذلك: إظهارَ عيب من ردَّ عليه، وتنقصَه، وتبيينَ جهله، وقصوره في العلم، ونحو ذلك؛ كان محرمـًا سواء كان ردُّه لذلك في وجه من ردَّ عليه أو في غيبته وسواء كان في حياته أو بعد موته وهذا داخل فيما ذمَّه الله تعالى في كتابه وتوعد عليه في الهمز واللمز وداخل أيضـًا في قول النبي ﷺ: "يا معشر من آمن بلسانه

ولم يؤمن بقلبه لا تؤذوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم فإنه من يتبع عوراتهم يتبع الله عورته ومن يتبع الله عورته يفضحه ولو في جوف بيته ". وهذا كله في حق العلماء المقتدى بهم في الدين، فأما أهل البدع والضلالة، ومن تشبه بالعلماء -وليس منهم-؛ فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم تحذيراً من الاقتداء بهم. وليس كلامنا الآن في هذا القبيل والله أعلم ....

ومن عُرف منه أنه أراد بردِّه على العلماء النصيحة لله ورسوله؛ فإنه يجب أن يُعامل بالإكرام والاحترام والتعظيم، كسائر أئمة المسلمين الذين سبق ذكرهم وأمثالهم ومن تبعهم بإحسان.

ومن عرف منه أنه أراد برده عليهم التنقص والذم وإظهار العيب؛ فإنه يستحق أن يقابل بلعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة.

ويُعرف هذا القصد تارة بإقرار الرادِّ واعترافه، وتارة بقرائن تحيط بفعله وقوله، فمن عُرف منه العلم والدين وتوقير أئمة المسلمين واحترامهم، لم يذكر الردَّ وتبيين الخطأ إلا على الوجه الذي يراه غيره من أئمة العلماء.

وأما في التصانيف وفي البحث: وجب حمل كلامه على الأول، ومن حمل كلامه [على غير ذلك] -والحال على ما ذُكر-؛ فهو ممن يَظن بالبريء الظن السوء، وذلك من الظن الذي حرمه الله ورسوله، وهو داخل في قوله سبحانه:﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِۦ بَرِيٓـًٔا فَقَدِ ٱحْتَمَلَ بُهْتَـٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴿١١٢﴾ ﴾[النساء]، فإن الظن السوء ممن

لا تظهر منه أمارات السوء مما حرمه الله ورسوله فقد جمع هذا الظانّ بين اكتساب الخطيئة والإثم ورمي البريء بها.

ويقوي دخوله في هذا الوعيد؛ إذا ظهرت منه -أعني هذا الظان- أمارات السوء مثل: كثرة البغي والعدوان، وقلة الورع وإطلاق اللسان وكثرة الغيبة والبهتان والحسد للناس على ما آتاهم الله من فضله، والامتنان وشدة الحرص على المزاحمة على الرئاسات قبل الأوان.

فمن عُرفت منه هذه الصفات التي لا يرضى بها أهل العلم والإيمان؛ فإنه إنما يحمل تَزْمنة العلماء. [وإذا كان] ردُّه عليهم على الوجه الثاني؛ فيستحق حينئذٍ مقابلته بالهوان. ومن لم تظهر منه أمارات بالكلية تدل على شيء؛ فإنه يجب أن يحمل كلامه على أحسن مُحْمَلاتِهِ، ولا يجوز حمله على أسوأ حالاته. وقد قال عمر رضي الله تعالى عنه: "لا تظن بكلمة خرجت من أخيك المسلم سوءً، وأنت تجد لها في الخير محملا".



وفي كلام الحافظ ابن رجب عدة فوائد:

- منها: أنه مما تقرر أن الرد العلمي لا يستلزم طعنا ولا ذما مادام المنتقد **لا يفحش في قوله**، تجد ذلك في قوله:

"ولم يترك ذلك أحد من أهل العلم ،ولا ادعى فيه طعنًا على من ردَّ عليه قولَه،

ولا ذمًّا ولا نقصًا، اللهم إلا أن يكون المصنِّف ممن يُفحش في الكلام ويُسيءُ الأدب في العبارة؛ فيُنكَر عليه فحاشته وإساءته دون أصل ردِّه ومخالفته، إقامةً للحجج الشرعية والأدلة المعتبرة".



ومنها أن الحق يقبل من كل أحد والرد يقبل من كل منتقد ولو كان صغيرًا، حيث قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"فلهذا كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم يقبلون الحق ممن أورده عليهم وإن كان صغيراً ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قولهم".

ويظهر ذلك في قوله أيضًا: "وسواء كان الذي بين الخطأ صغيرًا أو كبيرًا، فله أسوة بمن رد من العلماء مقالات ابن عباس التي يشذ بها وأُنكرت عليه من العلماء مثل: المتعة، والصرف، والعمرتين، وغير ذلك".



ومنها أن أهل العلم بحق لا يغضبون من رد مقالات المخطئين، ولا يعدون ذلك غيبة، ومن كره ذلك فلا عبرة بكراهته لإظهار الحق إذ هي مذمة له، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"فحينئذٍ فرد المقالات الضعيفة وتبيين الحق في خلافها بالأدلة الشرعية ليس هو مما يكرهه أولئك العلماء بل مما يحبونه ويمدحون فاعله ويثنون عليه.

فلا يكون داخلاً في الغيبة بالكلية فلو فرض أن أحداً يكره إظهار خطئه المخالف للحق فلا عبرة بكراهته لذلك فإن كراهة إظهار الحق إذا كان مخالفاً لقول الرجل ليس من الخصال المحمودة بل الواجب على المسلم أن يحب ظهور الحق ومعرفة المسلمين له سواءٌ كان ذلك في موافقته أو مخالفته".



- ومنها: **أن الفرق بين الرد والتخطئة والطعن والذم إنما يرجع لطريقة الخطاب وحسن الرد**، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله إذا تأدب في الخطاب وأحسن في الرد والجواب فلا حرج عليه ولا لوم يتوجه إليه".



- ومنها: **جواز المبالغة في رد الباطل إذا صدر من أولي الفضل لئلا يغتر به الناس**، قال ابن رجب رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"وإن صدر منه الاغترار بمقالته فلا حرج عليه وقد كان بعض السلف إذا بلغه قول ينكره على قائله يقول : "كذب فلان" ... وقد بالغ الأئمة الوَرِعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء وردِّها أبلغ الردِّ كما كان الإمام أحمد ينكر على أبي ثور وغيره مقالات ضعيفة تفردوا بها ويبالغ في ردها عليهم ...".



○ **ومنها: أن الطعن إنما يكون إذا قصد الراد إظهار عيب المردود عليه وتجهيله وتنقصه**، قال رَحِمَهُ اللهُ:

"وأما إذا كان مرادُ الرادِّ بذلك إظهارَ عيب من ردَّ عليه وتنقصَه وتبيينَ جهله وقصوره في العلم ونحو ذلك كان محرماً سواء كان ردُّه لذلك في وجه من ردَّ عليه أو في غيبته وسواء كان في حياته أو بعد موته وهذا داخل فيما ذمَّه الله تعالى في كتابه وتوعد عليه في الهمز واللمز".



○ **ومنها أن كل ما مر إنما يكون مع علماء السنة أما أهل البدع فيمكن تجهيلهم وتنقصهم وإظهار عيوبهم**، قال رَحِمَهُ اللهُ:

"هذا كله في حق العلماء المقتدى بهم في الدين فأما أهل البدع والضلالة ومن تشبه بالعلماء وليس منهم فيجوز بيان جهلهم وإظهار عيوبهم تحذيراً من الاقتداء بهم . وليس كلامنا الآن في هذا القبيل والله أعلم ...".



○ **ومنها: أنه ينبغي احترام من يرد على المخطئين وتعظيمهم مادام غرضهم من الرد هو النصيحة لله ورسوله**، قال ابن رجب:

"ومن عُرف منه أنه أراد بردّه على العلماء النصيحة لله ورسوله فإنه يجب أن يُعامَل بالإكرام والاحترام والتعظيم كسائر أئمة المسلمين الذين سبق ذكرهم وأمثالهم ومن تبعهم بإحسان."



ومنها أن من أراد الذم والتنقص برده على العلماء؛ فيجب ردعه ومعاقبته، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"ومن عرف منه أنه أراد برده عليهم التنقص والذم وإظهار العيب فإنه يستحق أن يقابل بالعقوبة ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة."



ومنها أن ضابط معرفة قصد الرادِ من رده هو إقرار الراد، أوالقرائن الدالة عليه، فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"ويُعرف هذا القصد تارة بإقرار الرادِّ واعترافه، وتارة بقرائن تحيط بفعله وقوله، فمن عُرف منه العلم والدين وتوقير أئمة المسلمين واحترامهم لم يَذكر الردَّ وتبيين الخطأ إلا على الوجه الذي يراه غيره من أئمة العلماء."

الفصل الثاني

كلام العلماء الثقات، في بيان سلفية تلك العبارات: [وافق ....، قال بقول ...]

- المبحث الأول: فائدة ملموسة، من حديث" قلتم كما قالت بنو إسرائيل لموسى".
- المبحث الثاني: تأصيل سلفي رائق، للتعبير بـ "قال بقول... أو وافق...".
- المبحث الثالث: بعض النقولات تؤيد سلفية التعبير بعبارات: "قال بقول ....، أو وافق ...".
- المبحث الرابع: أربعة أمثلة مفصلة، لتعامل الأكابر مع زلات الأكابر:
  - أقوال العلماء المتواترة، في الحكم على ابن حجر و النووي بموافقة الأشاعرة.
  - تعامل العلماء الثقات، مع ما وقع فيه الطحاوي من زلات.
  - بعض اللمحات السريعة، من ردود العلامة الألباني على ما رآه مخالفا الشريعة.
  - أقوال العلماء الأكابر في عبارة الأعمال شرط كمال التي قالها العلامة الألباني، والحافظ ابن حجر.

المبحث الأول:

فائدة ملموسة من حديث:

"قلتم كما قالت بنو إسرائيل لموسى"

وَلُبُّ الكلام الآن، وما نحتاج إليه، وهو ما سنعتمد في هذا الجزء عليه، أن نؤسس من جديد:

- أنه ثمة فرق بين القول وقائله، والفعل وفاعله.
- وأن الحكم على العبارة بموافقة بعض أهل البدع أو حتى الكافرين، ليست حكمًا على من قال بأنه مبتدع أو خارج من الدين؛ فبيان خطأ المخطئ من الأمور الواجبة، وهو ما لا يتم إلا بالحكم على العبارات غير الصائبة، وبيان وجه الخطأ فيها؛ لئلا تروج على مستقبليها. وهذا أمر مقرر معلوم، سوى عند المتكلمين اليوم.

فيا لها من حقبة صار المتكلمون فيها بحاجة لتنفي لهم عصمة العلماء، والتأكيد أنهم معرضون للوقوع في الأخطاء؛ بل وغيرهم ممن هم منهم أعلى وأجل، كالصحب الكرام، وتابعيهم بإحسان، والله المستعان.



وخير ما نبدأ به هذا البيان، قول النبي العدنان ﷺ: إذ منهجه هو المنهج المحكم، وطريقته هي الطريقة الأعلم والأحكم والأسلم، لنرى كيف تعامل مع أخطاء بعض

الصحب الكرام، وكيف أنكر عليهم ما أخطأوا فيه من الكلام، وكيف حكم ﷺ على مقالتهم الخاطئة، بالمشابهة والموافقة، ولا شك أن تلك الطريقة من شرعته في تعامله مع الأخطاء فهو المقتدى بطريقته، والمؤتسَى بقولته، وسنعلم إن شاء الله أنه ثمة فرق بين: الحكم على عبرة المتكلم، والحكم على المتكلم نفسه:

فعن أبي واقد الليثي قال: "خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى حنين، ونحن حدثاء عهد بكفر، وللمشركين سدرة يعكفون عندها، وينوطون بها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط، فمررنا بسدرة، فقلنا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط.

فقال رسول الله ﷺ: الله أكبر! إنها السنن، **قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞ﴾**[الأعراف: ١٣٨] لتركبن سنن من كان قبلكم"[١].

قال النبي ﷺ لأصحابه لما قالوا مقالة أخطأوا فيها: قلتم كما قالت ... **أي: وافق قولكم ... أي: شابه قولكم ... أي: قلتم بقول** ...؛ فحكم على عبارتهم، ولم يحكم عليهم.



قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله معلقًا على هذا الحديث:

"فقال بعض الناس يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط؛ فقال: الله أكبر! قلتم كما قل قوم موسى لموسى ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞ﴾، إنها السنن

(١) الترمذي الفتن (٢١٨٠)، أحمد (٥/ ٢١٨).

لتركبن سنن من كان قبلكم؛ فأنكر النبي ﷺ مجرد مشابهتهم الكفار في اتخاذ شجرة، يعكفون عليها معلقين عليها سلاحهم، فكيف بما هو أطم من ذلك من مشابهتهم المشركين أو هو الشرك بعينه؟!".

[المصدر: اقتضاء الصراط المستقيم ص٣١٤]

قال شيخ الإسلام بقول النبي ﷺ، ووصف قولهم بأنه شابه [-وافق] قول الكفار، ولم يكن طاعنًا في الصحب الكرام، ثم تتابع بعد بقية الكلام للأئمة الأعلام.



- قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا:

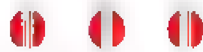
"فمثل قول الصحابة في ذات أنواط بقول بني إسرائيل، وسمَّاه إلهًا؛ ففي هذا دليل على أن من فعل شيئًا مما ذكرنا، فقد اتخذه إلهًا."

[المصدر: الدرر السنية(٢/ ١٢٧)]

وقال أيضًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"فأنكر ﷺ مجرد مشابهتهم للكفار، في اتخاذ شجرة يعكفون عليها، معلقين عليها أسلحتهم؛ فكيف بما هو أطم من ذلك من الشرك بعينه؟!"

[المصدر: الدرر السنية(٩/ ٤٠٢)]



- وقال الشيخ عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"شبه مقالتهم هذه بقول بني إسرائيل؛ بجامع أن كُلًّا طلب أن يجعل له ما يألهه

ويعبده من دون الله، وإن اختلف اللفظان. فالمعنى واحد؛ فتغيير الاسم لا يغير الحقيقة."

[المصدر: فتح المجيد شرح كتاب التوحيد ص١٩٨]



- وقال الشيخ محمد بن عبد اللطيف آل الشيخ رحمه الله:

"فشبه المقالة بالمقالة؛ لأن قولهم اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، أي: اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة."

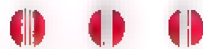
[المصدر: الدرر السنية(١٠/ ٤٤٢)]



- وقال الشيخ حمد بن ناصر بن معمر رحمه الله:

"والذين قالوا: اجعل لنا ذات أنواط، غلظ عليهم التغليظ الشديد، وحلف لهم أن طلبتهم كطلبة بني إسرائيل، وأن قولهم: اجعل لنا ذات أنواط، كقول بني إسرائيل: ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَـٰهًا ﴾ اجعل لنا إلهًا سواء؛ فهما متفقان معنى، وإن اختلفا لفظًا. وهذا مما يبين لك شيئًا من معنى لا إله إلا الله."

[المصدر: الدرر السنية(١١/ ٣٨)]



- وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله:

"فجعل المقالة واحدة مع أن هؤلاء قالوا: اجعل لنا ذات أنواط؛ فجعل قولهم مثل قول بني إسرائيل؛ لأن العبرة بالمعنى والحقائق لا بالألفاظ."

[المصدر: مجموع فتاوى ومقالات(٣/ ١٣٩)]

◐ وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا:

"شبه قولهم: (اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط) بقول بني إسرائيل ﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴾...".

[المصدر: مجموع فتاوى ومقالات(٣/ ٣٣٧)]

◐ قال الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا -عند حديث ذات أنواط، واستعظام الرسول للأمر وإنكاره له-:

"هذا يدل على أن الاعتبار بالحقائق لا بالألفاظ؛ لأنهم طلبوا شيئًا يعظمونه ويتبركون به كما فعل بنو إسرائيل، وإن اختلفت ألفاظ الفريقين فالبطل باطل وإن اختلفت الألفاظ".

[المصدر: شرح كتاب التوحيد ص ٣٧]



◐ وقال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"قوله: (قلتم والذي نفسي بيده كما قالت بنو إسرائيل لموسى:﴿ ٱجْعَل لَّنَآ إِلَٰهًا كَمَا لَهُمْ ءَالِهَةٌ ﴾)، أي: إن الرسول ﷺ قاس ما قاله الصحابة رضي الله عنهم على ما قاله بنو إسرائيل لموسى، حين قالوا: اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة؛ فأنتم طلبتم ذات أنواط كما أن لهؤلاء المشركين ذات أنواط".

[المصدر: القول المفيد شرح كتاب التوحيد ص١٢٨]



قال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله:

"فقال رسول الله ﷺ: (الله أكبر!! إنها السنن، قلتم -والذي نفسي بيده- كما قالت بنو إسرائيل لموسى: اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة)": فشبَّه ﷺ هذه المقالة بتلك المقالة، ومعلوم أن أولئك -وهم المذكورون في الآية- عبدوا غير الله، أي: عبدوا الأصنام، وأما أولئك فإنما طلبوا بالقول فقط، فشبّه النبي ﷺ ذلك القول بقول قوم موسى: ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞ﴾، ...".

[المصدر: التمهيد ص١٢١]



فها هي الكلمات تخرج سهلة دون تعنت، يسير فيها العلماء على الطريق الذي رسمه لنا نبينا ﷺ دون مشقة، فيعبرون بالتعبيرات النبوية، ويفسرونها ويشرحونها، وفي هذا الحديث الغنية، للتفريق بين القول والقائل والفعل والفاعل، بدلًا من إضاعة الوقت بلا طائل، فليسعكم ما وسع الأوائل.

وهذا هو فعل الرسول ﷺ وطريقته ومنهجه وشرعته وقد قال الله تعالى:

﴿لَّقَدۡ كَانَ لَكُمۡ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسۡوَةٌ حَسَنَةٞ لِّمَن كَانَ يَرۡجُواْ ٱللَّهَ وَٱلۡيَوۡمَ ٱلۡأٓخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرٗا ٢١﴾[الأحزاب].

والمعلوم أن الصحابة عليهم الرضوان لم يوافقوا الكفار من كل وجه، وإنما كان خطؤهم محصور في كونهم طلبوا الفعل، ولم يفعلوا!!

ومع أنهم لم يفعلوا الشرك وصف النبي ﷺ قولهم بأنه كقول بني اسرائيل، ولم يقتصر على قوله أخطأتم في كذا؛ بل شبه المقالة بالمقالة تنفيرًا منها وتحذيرًا، فالأمر فيما هو أعلى من ذلك آكد، والتعبير عنه بوافق وشابه أمر مقبول، لا يستوجب طعنًا



المبحث الثاني:

تأصيل سلفي رائق للتعبير بـ: "قال بقول..." أو "وافق..."

واستمرارًا لما مر في الجزء الفائت، أسوق لكم كلمات الأئمة وتوجيهاتهم، لما ينبغي أن يقال في الحديث عن زلاتهم، وبيان طريقة التعبير المثلى في الردود، وما الحد الذي يفي بالمقصود، دونما طعن أو جحود.



❁ ولنبدأ بشيخ الإسلام، شيخ كل زمان، في رسالة لكل من بدع، أو حذر، أو شنع، أو نفر ممن يقول: "فلان وافق قوله هذا قول المرجئة". فإليكم أسوق هذه التبرئة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

"كما أن الأئمة كأحمد وغيره كانوا يقولون: افترقت الجهمية على ثلاث فرق: فرقة يقولون: القرآن مخلوق، وفرقة تقف ولا تقول : مخلوق ولا غير مخلوق، وفرقة تقول: ألفاظنا بالقرآن مخلوقة."

ومن المعلوم أنهم إنما أرادوا بذلك افتراقهم في مسألة القرآن خاصة، وإلا فكثير من هؤلاء يثبت الصفات والرؤية، والاستواء على العرش، **وجعلوه من الجهمية في بعض المسائل، أي: أنه وافق الجهمية فيها؛ ليتبين ضعف قوله، لا أنه مثل الجهمية ولا أن حكمه حكمهم؛ فإن هذا لا يقوله من يعرف ما يقول".**

[المصدر: مجموع الفتاوى ١٢/ ٢٠٦]

فانتبه يا عبد الله القارئ لبحثي! فهذا كلام لم أقله بنفسي؛ بل قاله شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية رحمه الله تعالى.



❀ وهذا هو العلامة الصالح: محمد بن صالح العثيمين رحمه الله تعالى يفرق في كلام واضح، وتصريح ناصع، بين القول والقائل.

قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ:

"فالنووي: لا نشك أن الرجل ناصح، وأن له قَدَم صِدْق في الإسلام، ويدل لذلك قبول مؤلفاته حتى إنك لا تجد مسجدًا من مساجد المسلمين إلا ويقرأ فيه كتاب (رياض الصالحين)، وهذا يدل على القبول، ولا شك أنه ناصح، ولكنه رَحِمَهُ اللَّهُ أخطأ في تأويل آيات الصفات، حيث سلك فيها مسلك المؤولة؛ فهل نقول: إن الرجل مبتدع؟

نقول: قوله بدعة لكن هو غير مبتدع؛ لأنه في الحقيقة متأول، والمتأول إذا أخطأ مع اجتهاده فله أجر. فكيف نَصِفُه بأنه مبتدع وننفر الناس منه، **والقول غير القائل**، فقد يقول الإنسان كلمة الكفر ولا يكفر..."

[المصدر: شرح الأربعين النووية – الحديث الثامن والعشرون]

فهذا هو الكلام الواضح الذي أصله الشيخ العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ، وجعل القول الذي ينبغي أن يقال في مثل زلات العلماء أن يقال: "قوله بدعة، لكن هو غير مبتدع"؛ فهل كان العثيمين يربي طلابه على الطعن في العلماء؟!!

وها هو في موطن آخر يؤصل لنفس الذي مرَّ، وليعلم أن هذا الكلام قاله في معرض تبرئة للعلامة الألباني من الإرجاء!!

قال العلاّمة محمّد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ:

"فسبحان الله! لو فرضنا قال قائل في مسألة واحدة من مذهب الإرجاء؛ هل يصح أن نسميه مرجئًا؟!

الجواب : لا، كما أنّه لو أنّ أحدًا من فقهاء الحنابلة أخذ بقول الشفعية في مسألة من المسائل، لا نقول إنّه شافعي. وكذلك لو أنّ أحدًا أخذ في مسألة واحدة من مسائل الأشاعرة لا نقول إنّه أشعري، **إذا أردنا أن نقول نقول : هو قال بهذا القول وهو قول الأشاعرة ولا نصفه هو بالأشعري.**

هذه المسألة يجب التفطن لها؛ لأنّ بعض النّاس أيضا أخطأ في ابن حجر و النّووي و أشباههما حين تأوّلوا في الصفات، **فقالوا هؤلاء أشاعرة و أطلقوا، لم يقولوا : قالوا بقول الأشاعرة في هذه المسألة.** الأشاعرة لهم مذهب مستقل: في باب الصفات، و في باب الإيمان، و في باب الأفعال –أفعال العباد–، و في القضاء و القدر. فلينتبه الشباب لهذه المسألة!

[المصدر: موضوع في شبكة سحاب بعنوان: دفاع الشيخين الجليلين ابن عثيمين وربيع بن هادي عن عقيدة الإمام الألباني وأصله في شريط بعنوان "دفاعٌ عن الألباني" تحت إشراف وتوزيع مؤسّسة مجالس الهدى].

فهذا تأصيل دقيق للشيخ الفقيه العلامة العثيمين، عمن ينبغي أن يقال فيمن زل زلة من العلماء كالألباني وابن حجر والنووي وغيرهم؛ فيقول: "هو قال بهذا القول وهو قول الأشاعرة و لا نصفه هو بالأشعري"، ويقول: "قالوا بقول الأشاعرة في هذه المسألة".

وقال العلامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ[1]:

"وأما موقفنا من العلماء المؤولين، فنقول: من عُرف منهم بحسن النية، وكان لهم قدم صدق في الدين، واتباع السنة؛ فهو معذور بتأويله السائغ، ولكن عذره في ذلك لا يمنع من تخطئة طريقته، المخالفة لما كان عليه السلف الصالح من إجراء النصوص على ظاهرها، واعتقاد ما دل عليه ذلك الظاهر، من غير تكييف ولا تمثيل، فإنه يجب التفريق بين حكم القول وقائله، والفعل وفاعله.

فالقول الخطأ إذا كان صادرًا عن اجتهاد وحسن قصد؛ فلا يُذَم عليه قائله، بل يكون له أجر على اجتهاده، لقول النبي ﷺ: (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر) متفق عليه.

وأما وصفه بالضلال:

◆ فإن أريد بالضلال الضلال المطلق، الذي يُذم به الموصوف، ويُمقت عليه؛ فهذا لا يتوجه في مثل هذا المجتهد، الذي عُلم منه حسنُ النية، وكان له قدم صدق في الدين واتباع السنة.

---

(١) أفادني بها أبو حاتم أحمد العدوي.

◆ وإن أريد بالضلال مخالفة قوله للصواب، من غير إشعار بذم القائل؛ فلا بأس بذلك، لأن مثل هذا ليس ضلالًا مطلقًا، لأنه من حيث الوسيلة صواب، حيث بذل جهده في الوصول إلى الحق، لكنه باعتبار النتيجة ضلال، حيث كان خلاف الحق، وبهذا التفصيل يزول الإشكال والتهويل، والله المستعان".

[المصدر: مجموع فتاوى العثيمين - المجلد الأول السؤال الـ ٥٠]



❀ بل أنقل لكم قول العلامة الألباني نفسه مؤصلًا لأن: "ليس كل من وافق المبتدعة في مسألة خفيت عليه، يصير مثلهم، أو يأخذ حكمهم!"

قال العلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله:

"ولسنا مقلدين، والحمد لله نحن أعداء الجهميين لكننا لسنا مقلدين، ما الدليل أن من قال قولا وافق فيه الجهم كان جهميا؟!"

[المصدر: موسوعة الألباني في العقيدة - جماع أبواب الكلام على حديث الصورة (٧/ ٧٩٥)]

فالألباني نفسه يتسائل مستنكرًا يا قوم: ما الدليل على أنه من قال قولًا وافق فيه أهل البدع يأخذ حكمهم؟!

وقال العلامة الألباني رحمه الله[١]:

"إذا كان المخالف يخالف نصًا، أوَّلًا: لا يجوز اتباعه، وثانيًا: لا نبدع القائل بخلاف النص، وإن كنا نقول إن قوله بدعة. وأنا أفرق بين أن تقول فلان وقع في الكفر،

---

(١) أفادني بها أبو حاتم أحمد العدوي.

وفلان كفر. وكذلك فلان وقع في البدعة، وفلان مبتدع ...؛ فأقول فلان مبتدع مش معناه وقع في بدعة".

[المصدر في سلسلة الهدى والنور (٨٥٠) الوجه الثاني وهو الشريط الثالث من مسائل أبي الحسن الدعوية]

وقال العلامة الألباني رحمه الله:

"وقوع العالم في البدعة لا يعني أنه مبتدع، وأن وقوع العالم في ارتكاب المحرم أي بالقول بإباحة ما هو حرام -، طبعاً اجتهاد منه هناك وهناك- لا يعني أنه ارتكب محرماً، فأقول: أثر أبي هريرة هذا الذي ينص على أنه كان يقوم يوم الجمعة قبل الصلاة يعظ الناس ويذكرهم، يصلح أن يكون مثالاً صالحاً لكون البدعة قد تقع من رجل عالم وليس مع ذلك هو مبتدعاً ... . نحن نقول نعم هذه بدعة؛ لأنها مخالفة للسنة وسيأتي البيان، لكن ما نقول أن أبا هريرة مبتدع".

[المصدر: سلسلة الهدى والنور شريط رقم ٧٨٥]



❁ وقال العلامة مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله لما سئل: "هل كل من ارتكب بدعةً مبتدع؟ وما هو الضابط في هذا الأمر؟

فأجاب: تكلمنا غير مرة في هذا، وأصبحنا -والصحيح- قد سئمنا من الكلام في هذا.

الضابط أن المبتدع مبتدع. يكفي هذا أم ما يكفي؟! ما يكفي.

نعم، وأقصد من هذا:

الشخص الذي عنده بدع مثل الموالد، ومثل الاحتفال بـ ٢٧ من رجب، ومثل الاحتفال بعيد الهجرة، ومثل الاحتفال بليلة النصف من شعبان، ومثل أيضًا التجمعات التي يتجمعها الصوفية ويرقصون في المساجد، هذا تسميه مبتدعًا ولا كرامة.

لكن سني وقع في بدعة، فأنت تقول عملك هذا بدعة ولا تسميه مبتدعًا كما حصل من عثمان رضي الله تعالى عنه في أذان الجمعة الأول[1]. فعبد الله بن عمر يسميه بدعة -الأذان الأول للجمعة-، ولكن ليس هناك من يجرؤ على تسمية عثمان، أو على قول القول بأن عثمان مبتدع رضي الله تعالى عنه".

[المصدر: موقع الشيخ مقبل الوادعي]



وإليكم بيان العلامة ربيع المدخلي حفظه الله، وحكمه على من لا يفرق بين من وافق أهل البدع في مسألة وبين المبتدع، وأن عدم التفريق هو منهج الحدادية:

قال العلامة ربيع المدخلي حفظه الله في صفات الحدادية:

"قولهم [أي الحدادية]:

- بتبديع كل من وقع في بدعة، وابن حجر عندهم أشد وأخطر من سيد قطب.
- تبديع من لا يبدع من وقع في بدعة وعداوته وحربه، ولا يكفي عندهم أن تقول: عند فلان أشعرية مثلًا أو أشعري، بل لابد أن تقول: مبتدع وإلَّا فالحرب والهجران والتبديع.

(١) وإن كنا لا نوافق الشيخ مقبل رحمه الله، في الحكم على فعل عثمان رضي الله عنه بالبدعة.

◐ تحريم الترحم على أهل البدع بإطلاق، لا فرق بين رافضي وقدري وجهمي وبين عالم وقع في بدعة.

[المصدر: من مقال بعنوان "من هم الحدادية المبتدعة للشيخ ربيع حفظه الله"]



❁ وها هما الشيخان عبيد الجابري وصالح السحيمي حفظهما الله في نصيحة قديمة لهم للشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله في نفس المسألة يؤكدان على هذا التفريق بين القول بالموافقة والحكم بالبدعة، حين قالا:

"إلى حضرة الأخ في الله الشيخ الدكتور ربيع بن هادي عمير المدخلي حفظه الله وبارك الله في علمه وعمره وعمله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

◐ أَمَّا بَعْدُ:

قول الشيخ فالح في جوابه: " لا شك أنه قد وافق المرجئة، لكن ينبغي النظر على حقيقته وإلى ما يعتقده ويعمله ...".

الشيخ قد احتاط للمسئول عنه حيث لم يحكم على عينه بالإرجاء، أما موافقته للمرجئة في هذا القول من حيث العموم فهو الذي يظهر لنا؛ وذلك لأن الإيمان عند أهل السنة قول وعمل واعتقاد، لابد من ثلاثة أمور.

ومن لم يكفر تارك جنس العمل لم يكن العمل عنده من حقيقة الإيمان، وهذا وجه

موافقتة للمرجئة؛ إذ لو كان العمل عنده من الإيمان لكفره.'

[المصدر: مقال على الشبكة بعنوان نصيحة الشيخين عبيد الجابري والسحيمي للشيخ ربيع المدخلي حفظهم الله]



وفي جوابه على السائل في تسجيل صوتي منشور على الشبكة يقول الشيخ عبيد الجابري حفظه الله:

السائل: ما حكم قول القائل أن قول السلفى عن فلان أنه مرجىء أو أشعرى ليس بالضرورة تبديعًا له؛ بل ننظر كيف كانوا يعاملونه فإن كانوا يهجرونه و يحذرون منه كان ذلك تبديعًا ...، وإن كان لا فإنه ليس بتبديع، ويكون وصفهم لهم بتلك الأوصاف من باب تمييز معتقده لا تبديعه؟

الشيخ : هذا الكلام على إطلاقه ليس بصحيح ...؛ فإنهم لا يصفون رجلًا بهذه الصفات : مرجئى، معتزلى، أشعرى، ماتريدى، ... إلى غير ذلك؛ إلا لأنه قامت عليه الحجة ببدعيته ابتداءً. وأما ما لم تقم عليه الحجة فيقولون هذا يوافق المرجئة، هذا يوافق المعتزلة و هكذا ...؛ فبان بهذا التفريق ...نعم! ... بين حالين ... .

» الحالة الأولى: إقامة الحجه على الشخص بأنه ركب بدعة ... هم يصفونه بها ..مرجئى، معتزلى، خارجى، و هكذا... .

» الثاني: من لم تقم عليه الحجة؛ فهم يقولون : يوافق ...نعم! ....، أو عنده إرجاء، أو يرى كذا. نعم هذا أخف.

... نعم! وقد يقولون مثلًا: عفا الله عنا و عنه! وافق المرجئة في كذا؛ فافهموا هذه التفصيلات.

[المصدر: تسجيل صوتي على الشبكة]



❁ وها هو الشيخ عبد العزيز الراجحي يؤصل لنفس الأمر وهو أن التعبير بالموافقة لا يعد تبديعا أو طعنًا:

فيقول الشيخ الراجحي حفظه الله في معرض الحديث أيضًا عن العلامة الألباني رحمه الله:

"ليس طعنًا، صحيح، يعني إذا وافق قولهم ليس معناه أنه مرجئ، ويقول بأقوال المرجئة وباعتقادهم وبقواعدهم"

[المصدر: مكالمة هاتفية منشورة على الشبكة]

وفي موطن آخر قال الشيخ الراجحي مبينًا الفرق بين من يقول بقول لأهل البدع، وبين المبتدع:

"الإمام أحمد استدل على أن اللفظية جهمية بالآية: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ﴾[التوبة: ٦] قال الإمام أحمد ممن يسمع؟!، أليس يسمع كلام الله؟! ثم أيضًا قال: سمعت جماعة من أصحابنا يذكرون عن الإمام أحمد أنه قال: (من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، فهو جهمي، ومن قال: غير مخلوق، فهو مبتدع). هذه العبارة مشهورة على الإمام أحمد، أنه قال: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق؛ فهو جهمي،

-يعني: قال بقول الجهمية-، ومن قال: غير مخلوق، فهو مبتدع؛ لأنه خالف ما عليه أهل السنة والجماعة، واختلف العلماء في تفسير هذه الكلمة، ...".

ففرق بين من قال بقول الجهمية في مسألة، وبين المبتدع، ثم عاد هذا وكرر ذلك بعدها.

فقال الشيخ الراجحي حفظه الله:

"وذكر ابن القيم رحمه الله في "الصواعق المرسلة" وأطال، وقال: من قال: لفظي بالقرآن مخلوق... لأنه قد يُطْلَق اللفظ على الملفوظ، والملفوظ هو كلام الله، فيكون هذا قول الجهمية وكذلك من قال: غير مخلوق. لأنه قد يُطْلَق اللفظ الملفوظ على اللفظ أيضًا، فيكون هذا مخالفًا لما عليه أهل السنة والجماعة، فيكون مبتدعًا في هذه المقالة، ولأن اللفظ يُطْلَق على الشيء الساقط الملفوظ.

[المصدر: شرح عقيدة السلف وأصحاب الحديث للصابوني]



أخي السلفي المنصف المستبصر، ها أنت قد قرأت كلام أهل العلم فيما مر، وبصرت بعينك وبصيرتك طريقهم الواضح الأغر، فلا تدع قول ابن تيمية والعثيمين والألباني، لقول رجل ثانٍ، والزم غرس مقبل وربيع والراجحي والجابري وغيرهم، ممن يسير على نهجهم، فأولئك علماؤنا الأكابر، وهذا هو منهجهم المنشور المتواتر، وإن ادعى من ادعى حبهم، والانتساب لهم، وخالف ما سطروه في كتبهم، فهو الغاش لهم، فاحذروه... !

وفيما هو آت سترون إن شاء الله التطبيقات العملية، لهذه القواعد الشرعية الكلية، فيما يأتي من مباحث، فخذوا ما سيأتيكم بقوة، ودعوا عنكم بنيات الطريق.



المبحث الثالث:

نقولات تؤكد سلفية التعبير بعبارات:

"قال بقول ..."، أو "وافق ..."

رأيت فيما مر أخي الكريم، صاحب الفهم السليم، كيف كان علماء الأمة الثقات، يؤصلون للتعامل مع الزلات، وها أنا أنقل لك التطبيقات العملية، لما مر من تأصيلات علمية، لتعلم أن التعبير بقال بقول كذا، أو وافق كذا، أو عنده كذا وكذا، لا تعد طعنًا أو تنقصًا.

فاقرأ بنفسك هذا الكلام وأنصف، وسل نفسك وأنت تقرأ كل نقل مما سيأتي لتعرف:

هل كان المتكلم المنتقد من الحدادية؟!!

هل كانوا من الطاعنين في أهل العلم وأئمة السلفية؟!!



۞ بين إمام الأئمة "ابن خزيمة"، وكل من أثبت حديث الصورة:

قال ابن خزيمة رَحِمَهُ اللَّهُ:

"وقد افتتن بهذه اللفظة التي في خبر عطاء عَالَمٌ ممن لم يتبحر العلم، وتوهَّموا أن إضافة الصورة إلى الرحمن في هذا الخبر من إضافة صفات الذات؛ فغلطوا في

ذلك غلطًا بينًا. وقالوا مقالة شنيعة مضاهية لقول المشبهة، أعاذنا الله وكل المسلمين من قولهم".

[المصدر كتاب التوحيد١/ ٨٧]

فقد وصف ابن خزيمة قول أهل السنة، الذي رآه هو زلة لهم وقعوا فيها -وهو مخطئ ولا شك في أصل المسألة-؛ فوصف قولهم بأنه مشابه، أو مضاه، أو موافق لقول المشبهة، غفر الله له.

وقد أطال النفس في الرد عليه شيخ الإسلام في كتابه: "بيان تلبيس الجهمية" عند رد شبهات الجهمية حول حديث الصورة، وعدَّه مع ذلك من أئمة المسلمين.

قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" في ترجمة ابن خزيمة:

"وكتابه في التوحيد مجلد كبير، وقد تأول في ذلك حديث الصورة، فليعذر من تأول بعض الصفات، وأما السلف، فما خاضوا في التأويل، بل آمنوا وكفوا، وفوضوا علم ذلك إلى الله ورسوله، ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده مع صحة إيمانه، وتوخيه لاتباع الحق أهدرناه، وبدعناه، لقل من يسلم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنه وكرمه". اهـ



۞ بين شيخ الإسلام ابن تيمية و شيخ الإسلام الهروي رحمهما الله:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

"وشاع هذا القول في كثير من الصوفية ومشايخ المعرفة والحقيقة؛ فصاروا يوافقون جهمًا في مسائل الأفعال والقدر، وإن كانوا مكفرين له في مسائل الصفات،

كأبي إسماعيل الأنصاري الهروي، صاحب كتاب "ذم الكلام"؛ فإنه من المبالغين في ذم الجهمية لنفيهم الصفات.

وله كتاب "تكفير الجهمية"، ويبالغ في ذم الأشعرية، مع أنهم من أقرب هذه الطوائف إلى السنة والحديث، وربما كان يلعنهم."

ثم يقول بعدها:

"لم يبق عندهم فرق في نفس الأمر بين المأمور والمحظور، بل وافقوا جَهْمًا، ومن قال بقوله كالأشعري في أنه في نفس الأمر لا حسن ولا سيئ، وإنما الحسن والقبح مجرد كونه مأموراً به ومحظوراً، وذلك فرق يعود إلى حظ العبد، هؤلاء يدعون الفناء عن الحظوظ.

فتارة يقولون في امتثال الأمر والنهي: إنه من مقام التلبيس، أو ما يشبه هذا، كما يوجد في كلام أبي إسماعيل الهروي صاحب منازل السائرين"

[المصدر: مجموع فتاوى ابن تيمية ص (٢٨٦،٢٨٧-٣)]

فجعل كلام شيخ الإسلام الهروي موافقًا لكلام للجهم في هذه المسألة مع أنه يعلم جهاده ضد الجهمية والأشاعرة، فلم يمنعه ذلك من بيان خطأه في المسألة ووصف قوله بموافقة قول الجهم.

فهل كان شيخ الإسلام ابن تيمية طاعنًا حداديًا؟!!



❁ بين الشيخ عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ و ابن غنام رحمهما الله [١].

قال رحمه الله متحدثًا عن قول ابن غنام:

"اعلم أن مذهب أهل السنة والجماعة: أن الله تعالى يتكلم إذا شاء؛ وقوله [أي ابن غنام]: وأنها كلامه القديم، هذا قول الكرامية؛ وأهل السُّنة لا يقولون هذا، بل يقولون: إنها وحيه أوحاه إلى جبريل، وسمع كلام الرب تعالى، وبلَّغه رسله، وكتب تعالى التوراة بيده، كما صح ذلك على ما يليق بجلاله، وهذا قول السلف، وجميع ما وصف الله به نفسه، ووصفه به رسوله، يثبتون ذلك إثباتًا بلا تمثيل، وتنزيهًا بلا تعطيل، فلا ينفون ما أثبته، ولا يثبتون ما نفاه، والله أعلم".

[المصدر: الدرر السنية (٣/ ٢٢٧)]

والمعروفُ عند أهل السنة أنَّ لفظ (القديم) مجملٌ يشملُ حقًّا وباطلًا، وأئمة السنة يقيِّدون قِدَم كلام الله بالنوع، أمَّا الآحاد والمفردات فهي حادثة، ومع هذا لم يَعْتَذِر الشيخ عبد الرحمن بن حسن رحمه الله لابن غنَّام رحمه الله -وهو مَن هو-، بل نسبَ قولَه إلى مذهب الكرامية، فهل كان بذلك طاعنًا حداديًّا؟!!



❁ بين العلامة سليمان بن سحمان وابن مانع رحمهما الله:

وها أنا أنقل لكم مثالًا جديدًا لتعامل أحد أئمة المسلمين مع زلات آخر منهم رحمهم الله، تتبع فيه العلامة سليمان بن سحمان العلامة ابن مانع رحمهما الله في كتاب كامل،

(١) أفادني بها: أبو حاتم أحمد العدوي.

وتعقبه في غير ما موضع ومن تعقباته قوله:

١. "ومنها ما ذكره [أي ابن مانع] في الكواكب في صفحة أربعة وعشرين، قال في معنى الاستواء: "استواءً منزهًا عن المماسة والتمكن والحلول"، فاعلم أن هذا القول قول مبتدع مخترع، لم يذكره أحد من أهل العلم من سلف هذه الأمة وأئمتها الذين لهم قدم صدق في العالمين. وقد تقرر أن مذهب السلف وأئمة الإسلام عدم الزيادة والمجاوزة لما في الكتاب والسنة وأنهم يقفون وينتهون حيث وقف الكتاب والسنة وحيث انتهيا" اهـ

وهذا -كما قرأت- حكم منه على كلمة من كلام ابن مانع بأنها مبتدعة مخترعة!

فهل كان ابن سحمان من الطاعنين الحدادية أيضًا؟!!!

٢. وقال: "ومنه ما ذكره في الكواكب أيضا على قوله:

وليس ربنا بجوهر ولا عرض ولا جسم تعالى ذو العلا

فاعلم - وفقني الله وإياك للعلم النافع والعمل الصالح - أن لفظ الجوهر والعرض والجسم ألفاظ مبتدعة مخترعة، لم يرد بنفيها ولا إثباتها كتاب ولا سنة ولا قول صاحب ولا أحد من أئمة التابعين ولا من بعدهم من الأئمة المهتدين الذين يعتد بقولهم في هذا الباب".

قلت: وهذا حكم آخر منه على كلمة أخرى من كلام ابن مانع -وأصلها كلام السفاريني- بأنها مبتدعة مخترعة!

فهل كان ابن سحمان من الطاعنين الحدادية أيضًا؟!!!

٣. وقال: " ومنها ما ذكره الناظم بقوله:

وإن ما جاء مع جبريل … من محكم القرآن والتنزيل

كلامه سبحانه قديم … أعيا الورى بالنص يا عليم

فقوله: " كلامه سبحانه قديم " هو من جنس ما قبله من الألفاظ المبتدعة المخترعة، التي لم ينطق بها سلف الأمة وأئمتها. والذي عليه أهل السنة والجماعة المخالفون لأهل البدع: أن كلام الله سبحانه وتعالى حادث الآحاد قديم النوع، وأنه يتكلم بمشيئته وقدرته إذا شاء، لا يمتنع عليه شيء أراده ..." اهـ

قلت: وهنا جعل كلام ابن مانع -وأصله كلام السفاريني- من جنس ألفاظ المبتدعة!!

فهل كان ابن سحمان من الطاعنين الحدادية أيضًا؟!!!

٤. وقال ابن سحمان أيضًا: "منها قوله في الصفحة الثمانية عشرة: قول الشارح: فيجب على كل مكلف أن يعرف الله تعالى بصفات الكمال، ويجزم بأنه سبحانه واحد لا يتجزأ ولا ينقسم، أحد، لا من عدد، فرد صمد ... إلى آخره؛ فأقول وبالله التوفيق:

اعلم أن قول القائل: ويجزم بأنه ﷻ واحد لا يتجزأ ولا ينقسم، قول مبتدع مخترع، لم يقله أحد من السلف رضوان الله عليهم، وليس مذكورًا في عقائد أهل السنة والجماعة، بل هو من جنس ما يذكره أهل البدع من قولهم: ليس بجوهر ولا عرض ولا جسم وليس له أعراض ولا أغراض ولا أبعاض..." اهـ

قلت: وهذا حكم جديد منه على كلمة أخرى بأنها من كلام ابن مانع بأنها مبتدعة مخترعة!

فهل كان ابن سحمان من الطاعنين الحدادية أيضًا؟!!!

٥. وقال أيضًا: "ومنها ما ذكره الشارح في صفحة ثلاثة وثلاثين على قول الناظم:

وكل ما يفعله العبد من طاعة أو ضدها مراد

لربنا من غير ما اضطرار منه لنا فافهم ولا تمار

قال الشارح: وكل ما أي فعل يفعله العبد من طاعة وهي متعلق المدح في العاجل، والثواب في الآجل، أو ضدها أي وكل ما يفعله من ضد الطاعة وهي المعصية يعني ما فيه ذم في العاجل، وعقاب أو لوم في الآجل مراد لربنا تعالى داخل تحت إرادته ومشيئته فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وهو على كل شيء قدير. انتهى

فأقول: اعلم وفقك الله تعالى أن الشارح والناظم أطلقا لفظ الإرادة من غير تفصيل ولا بيان، وهو كلام مجمل موهم من جنس ما تقدم من الألفاظ التي نبهنا عليها من كلام أهل البدع" اهـ

قلت: وهنا يقول ابن سحمان عن كلام الناظم والشارح رحمهما الله: أنه من جنس كلام أهل البدع!

فهل كان ابن سحمان من الطاعنين الحدادية أيضًا؟!!!

٦. وقال في موطن آخر: "ومنها ما ذكره في القول السديد على قوله: ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ﴾[البقرة: ٢٥٦]، فقال: "ومعنى الإيمان بالله أن تعتقد أنه هو الإله المعبود الذي لا يستحق العبادة أحد سواه ومعنى الكفر بالطاغوت أن تعتقد بطلان عبادة غير الله" إلى آخر كلامه.

فأقول: اعلم وفقك الله أنه لا يكفي في الإيمان بالله مجرد الاعتقاد بالقلب فقط، فإن هذا هو مذهب الجهمية ومن تبعهم من أهل الكلام؛ بل لا بد مع ذلك من نطق اللسان واعتقاد الجنان والعمل بالأركان. فإن اعتقاد القلب وحده لا يكفي في النجاة، بل هو مخالف لما عليه أهل السنة والجماعة وأئمة الحديث وغيرهم" اهـ

فحكم على عبارته بأنها مذهب الجهمية وأهل الكلام!

فهل كان ابن سحمان من الطاعنين الحدادية أيضًا؟!!!

٧. وقال في موطن غيره: "ومنها ما ذكره في الكواكب في صفحة العشرين حيث قال في البصر: "ولا على سبيل تأثر حاسة".

فأقول: اعلم أن هذه اللفظة من جملة الألفاظ المخترعة المبتدعة التي لم ينطق بها السلف رضوان الله عليهم لا نفيًا ولا إثباتًا. فاعلم ذلك.

٨. وكذلك ما ذكره الشارح بقوله في السمع والبصر: إنهما صفتان زائدتان على الذات؛ وهذا القول الذي ذكره الشارح من أقوال أهل البدع كالأشاعرة وغيرهم" اهـ.

قلت: وهذا حكم غيره بأن هذا الكلام من كلام ابن مانع من الألفاظ المخترعة المبتدعة، وأنها من أقوال أهل البدع كالأشاعرة وغيرهم!

فهل كان ابن سحمان من الطاعنين الحدادية أيضًا؟!!!

[المصدر: مواطن متفرقة من رسالة "تنبيه ذوي الألباب السليمة عن الوقوع في الألفاظ المبتدعة الوخيمة"]



۞ بين الشيخين حمد بن عتيق وصديق حسن خان رحمهما الله:

قال الشيخ حمد بن عتيق في رسالته إلى الشيخ صديق حسن خان رحمهما الله، بخصوص تفسيره فتح البيان في أكثر من موضع:

١. "وقد سلكتم في هذا التفسير في مواضع منه مسلك أهل التأويل، مع أنه قد وصل إلينا لكم رسالة في ذم التأويل مختصرة، وهي كافية ومطلعة على أن ما وقع في التفسير صدر من غير تأمل، وأنه من ذلك القبيل، وكذلك في التفسير من مخالفة أهل التأويل ما يدل على ذلك..." اهـ.

فجعل مسلك صديق حسن خان رحمه الله من مسلك أهل التأويل!

فهل كان حمد بن عتيق طاعنًا في صديق حسن خان فهو حدادي أيضًا؟!!!

٢. وقال أيضًا: "والمقصود: أن في هذا التفسير مواضع تحتاج إلى تحقيق، ونذكر لك بعض ذلك: ... فإن الاستواء لا يكون حينئذ معلومًا، بل مجهولًا بمنزلة حروف المعجم.

وأيضًا فإنه لا يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا لم يفهم من اللفظ معنى، وإنما يحتاج إلى نفي علم الكيفية إذا ثبتت الصفات، هذا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية ، ولا نشك أن هذا اعتقادك ؛ ولكن المراد: أنه دخل عليك بعض الألفاظ من كلام أهل البدع. لم تتصور مرادهم، فانتبه لمثل ذلك" اهـ

فعبر عن زلة صديق حسن خان بأنها من الألفاظ المبتدعة التي دخلت عليه!

فهل كان حمد بن عتيق طاعنًا في صديق حسن خان فهو حدادي أيضًا؟!!!

٣. وقال أيضًا عنه: "ومن ذلك قولكم في الكلام على البسملة: والرحمة إرادة الخير والإحسان لأهله، وقيل: ترك عقوبة من يستحق العقاب، وإسداء الخير والإحسان إلى من لا يستحقه؛ فهو على الأول صفة ذات، وعلى الثاني صفة فعل" انتهى.

وهذا هو التأويل المعروف عن بعض أهل البدع. يردون هذه الصفات إلى الإر دة، فرارًا مما فهموه، حيث قالوا: إن الرحمة رقة في القلب لا يصلح نسبتها إلى الله تعالى؛ فقال لهم أهل السنة: هذه رحمة المخلوق، ورحمة الرب تليق بجلاله، لا يعلم كيف هي إلا هو."

[المصدر: الدرر السنية من الأجوبة النجدية (١٣/ ٢٣-٣٣)]

فجعل تأويله هو تأويل أهل البدع!!

فهل كان حمد بن عتيق طاعنًا في صديق حسن خان فهو حدادي أيضًا؟!!!



❁ بين الأمير الصنعني و شيخ الإسلام ابن القيم ﷀ:

وإليك أخي المنصف المسترشد أسوق كلام الصنعاني عن شيخ الإسلام الثاني، لترى كيف عبر عن زلة ابن القيم التي رآها حيث قال:

"والمعلوم أنه لم يقع في ذلك العصر قول بفناء النار ودخول الكفار جنات تجري من تحتها الأنهار، ولا أوجدنا شيخ الإسلام مع تبحره في العلوم وسعة اطلاعه على أقوال السلف والخلف على قول واحد من الصحابة بفناء النار ودخول الكفار الجنات، وإن كان كذلك؛ فالقول به بدعة قطعًا" اهـ

[المصدر: رفع الأستار عن أدلة القائلين بفناء النار ص ١٢٠]

فحكم على كلام ابن القيم بأنه بدعة قطعًا ....

فهل كان الصنعاني طاعنًا في ابن القيم، فهو حدادي أيضًا؟!!!

قال الألباني معلقًا على الكلام السابق في تحقيقه على هذا الموضع: "قلت: وهذا هو الصواب جزمًا، ومما يدلك عليه أن إمام السنة (الإمام أحمد) لما حكى عن الجهمية القول بفناء الجنة والنار؛ رده عليهم بشقيه كما سبق في المقدمة، ولم يفرق كما فعل ابن تيمية هنا عفا الله عنا وعنه؛ بل هو نفسه ذكر اتفاق السلف على ذلك كما بينته هناك. فسبحان من لا يضل ولا ينسى!" فصوب مقالة الصنعاني وحكمه بالبدعة على قول ابن القيم.

فهل كان الألباني طاعنا في ابن القيم ﷀ فهو حدادي أيضًا؟!!!



❁ بين الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ وابن قدامة رحمهما الله:

قال العلامة الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ عن عبارة ابن قدامة رحمهما الله "وجب الإيمان به لفظًا" في الأسماء والصفات:

"وأما كلام صاحب اللمعة -يقصد ابن قدامة- فهذه الكلمة مما لوحظ في هذه العقيدة، وقد لوحظ فيها عدة كلمات أخذت على المصنف؛ إذ لا يخفى أن مذهب أهل السنة والجماعة: هو الإيمان بما ثبت في الكتاب والسنة من أسماء الله وصفاته لفظًا ومعنى ...".

إلى أن قال: "أما ما ذكره في اللمعة فإنه ينطبق على مذهب المفوضة، وهو من شر المذاهب وأخبثها، والمصنف رحمه الله إمام في السنة، ومن أبعد الناس عن مذهب المفوضة، وغيرهم من المبتدعة"اهـ

[المصدر: مجموع فتاوى الشيخ ١/ ٢٠٢]

فحكم على كلام ابن قدامة بأنه ينطبق على مذهب المفوضة، ثم برأ معتقد ابن قدامة من التفويض.

فهل كان ابن إبراهيم طاعنًا في ابن قدامة فهو حدادي أيضًا؟!!!



❁ بين الشيخ حمود التويجري وابن خزيمة رحمهما الله:

قال الشيخ التويجري بعد أن ذكر كلام ابن خزيمة رحمهما الله في حديث الصورة: "هذا نص كلام ابن خزيمة على حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو معدود من زلاته؛ لأنه قد ذهب

إلى قول الجهمية في تفسيره لمعنى قول النبي ﷺ: (إن الله خلق آدم على صورته)".اهـ

[المصدر: رسالة عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم عليه السلام على صورة الرحمن ص١٣]

فحكم على قول ابن خزيمة في حديث الصورة بأنه وافق قول الجهمية، وهذا الكتاب قرظه العلامة ابن باز رحمه الله، وقال في مقدمته: "فقد اطلعت على ما كتبه صاحب الفضيلة الشيخ حمود بن عبد الله التويجري -وفقه الله وبارك في أعماله- فيما ورد من الأحاديث في خلق آدم على صورة الرحمن وسمى مؤلفه في ذلك "عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن"؛ فألفيته كتاباً قيماً كثير الفائدة".

فهل كان الشيخان التويجري وابن باز من الطاعنين في ابن خزيمة رحمهم الله؛ فهما بذلك حداديان؟!!!



❁ بين الشيخ حمود التويجري والشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمهما الله:

قال رحمه الله في تعليقه على قول العثيمين في المعية الذاتية:

"وأقول: لا يخفى على من له علم وفهم ما في كلام الكاتب من التناقض، والجمع بين النقيضين، وموافقة من يقول من الحلولية: (إن الله بذاته فوق العالم وهو بذاته في كل مكان)، وما فيه أيضاً من مخالفة الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها. ثم أخذ رحمه الله يبين مآخذه على ابن عثيمين" اهـ

فوصف قول العثيمين بأنه موافق لقول الحلولية، فهل كان التويجري طاعنًا في العثيمين رحمهما الله؟!!!

وهل أنكر عليه أحد من أهل العلم قولته؟!!

الجواب: لا قطعًا إذ المقصود حماية جناب الشريعة؛ بل لما بلغ ذلك الكلام العلامة ابن باز أيده!!

ولما بلغ العثيمين تراجع عن مقالته!!

ولم يقل أحدهما أن الشيخ التويجري يطعن في العثيمين، ويتهمه بموافقة الحلولية، ويسلك مسلك الحدادية وغيرها من الألفاظ.

بل علق الشيخ العلامة ربيع بن هدي المدخلي على هذا الكلام قائلًا:

"لقد انتقد الشيخ حمود التويجري الشيخ ابن عثيمين في عبارة مجملة؛ تحتمل حقًا وباطلًا صدرت من ابن عثيمين ألا وهي قوله :"إن الله معنا بذاته"، ثم بين ما قصده، ونفى الاحتمال الباطل ومع ذلك انتقده التويجري، وكل هذه البيانات والاحتياطات من ابن عثيمين، لم تمنع الشيخ التويجري من نقده، ولم تمنع ابن باز والعثيمين نفسه من تأييد هذا." اهـ

قلت: هذا مع أن العثيمين أيضًا كان يفصل بكلام السلف في المسألة، ولكن ردوا عليه اللفظة التي أخطأ فيها؛ لأنها توافق كلام الحلولية؛ فقبل، رحمهم الله جميعًا.

ثم قال الربيع: "هؤلاء الرجال الأقوياء وهم القمم العماليق، وإن في مواقفهم هذه لعبرة عظيمة للعقلاء النبلاء، وإن لها دلالات على تقوى وورع وصدق وإخلاص هؤلاء الرجال ولا سيما ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ، فلا مداهنة ولا مجاملة من ابن باز والتويجري،

ولا مراوغة ولا ضجيج ولا مجمل ولا مفصل ولا صخب من ابن عثيمين لأن الجميع يريدون وجه الله تعالى، ويحترمون الحق وينصرونه ولو على النفس" .اهـ



بين العلامة التويجري والعلامة الألباني رحمهما الله[(١)]:

قال التويجري معلقًا على كلام الألباني رحمه الله في تعليقه على كلمة "و الشر ليس إليك":

"... فإن قيل إن كلام الشيخ الألباني قريب من كلام ابن القيم رحمه الله تعالى؛ فما وجه الاعتراض على الألباني؟

فالجواب أن يقال: إن بين كلام ابن القيم و بين أول كلام الألباني بوناً بعيداً:

أما الألباني فإنه نفى أن يكون الشر من أفعال الله تعالى، **وهذا هو قول القدرية بعينه**. وأما ابن القيم رحمه الله تعالى؛ فإنه أثبت أن الله تعالى خالق الخير والشر.

و لو أن الشيخ الألباني قال: إن الشر لا ينسب إلى الله تعالى؛ لأنه ليس في فعله تبارك وتعالى شر أي بالنسبة إليه لسلم من الاعتراض، و لكان قوله موافقاً لقول ابن القيم رحمه الله تعالى، والله سبحانه وتعالى أعلم.

ثم إن قول الألباني: "والشرليس إليك" إنما صار شراً لانقطاع نسبته و إضافته إلى الله تعالى بالكلية؛ فلا يقال إنه خالق الشر، ولا إنه يفعل الشر بأحد من خلقه، **وهذا هو قول القدرية بعينه**".

(١) أفادني بها: أبو حاتم أحمد العدوي.

إلى أن قال التويجري رَحِمَهُ اللَّهُ: "ومن تدبر ما قرره الشيخ الألباني في أثناء كلامه لم يشك في حسن عقيدته في باب القدر ....، و ما وقع في أول كلامه و آخره فذلك خطأ في العبارة، وقل أن يسلم من الخطأ أحد من البشر.

و الله المسئول أن يوفقنا وإياه و جميع المسلمين لما يحب و يرضى من الأقوال والأعمال، وأن يسلك بالجميع سبيل السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ ٱلدُّعَآءِ﴾[إبراهيم: ٣٩] قريب مجيب".

[المصدر: التنبيهات على على رسالة الألباني في الصلاة للتويجري- التنبيه الثالث]

فوصف قول الألباني بأنه قول القدرية بعينه مع أنه يبريء الألباني من أن يكون قدريًّا، ويعتبر خطأه خطأً لفظيًّا!!

فهل بهذا الكلام يكون التويجري رَحِمَهُ اللَّهُ حداديًّا؟!!



❀ مرة أخرى: بين العلامة التويجري والعلامة الألباني رَحِمَهُمَا اللَّهُ(١).

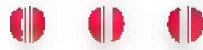
قال التويجري: "وكلام الألباني في تفسير آية الأحزاب لم يسبقه إليه أحد من الصحابة والتابعين، وقد خالف ما جاء عن حبر الأمة وغيره من أكابر التابعين في تفسيرها؛ **فهو إذًا من الإلحاد في آيات الله تعالى وتحريف الكلم**...".

[المصدر: نقله الألباني في الرد المفحم على من خالف العلماء وتشدد وتعصب وألزم المرأة أن تستر وجهها، ص٤٨]

---

(١) قال العلامة حمود بن عبد الله التويجري رَحِمَهُ اللَّهُ: الألباني الآن علم على السنة، الطعن فيه إعانة على الطعن في السنة، وقال مرة بمناسبة صدور جائزة الملك فيصل العالمية: "إن الشيخ ناصر من أحق من يُعطاها لخدمته السنة".

فحكم على كلام الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ بأنه من الإلحاد في أسماء الله، ولم يقل أحد إنه يطعن فيه، أو إنه حدادي لمقالته تلك!![1]



❀ بين العلامة العثيمين وابن قدامة رَحِمَهُمَا اللَّهُ:

قال العثيمين في تعليقه على كلام ابن قدامة في اللمعة:

"قوله (ومن صفات الله تعالى: أنه متكلم بكلام قديم)، قوله: (متكلم بكلام قديم) يعني: قديم النوع حادث الآحاد، لايصلح إلا هذا المعنى على مذهب أهل السنة والجماعة، وإن كان ظاهر كلامه إنه قديم النوع والآحاد".

[المصدر: شرح لمعة الاعتقاد للعثيمين ص٣٧]

فحكم على ظاهر كلام المؤلف بأنه مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة، ولم يعتبر أحد قط هذا الكلام طعنًا في ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ.



❀ بين العلامة الشيخ عبد الرزاق عفيفي وابن قدامة رَحِمَهُمَا اللَّهُ

قال الشَّيخُ عبدُ الرّزّاق عفيفيّ رَحِمَهُ اللَّهُ:

"مذهب السّلف هو التّفويض في كيفيّة الصّفات؛ لا في المعنى، وقد غلط ابن قدامة في "لُمعة الاعتقاد" وقال بالتّفويض؛ ولكنّ الحنابلة يتعصّبون للحنابلة؛

(١) وقد تقدم في الفصل الأول (المرقاة الثانية) إقرار الشيخ ربيع لردود التويجري على الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

ولذلك يتعصّب بعض المشايخ في الدّفاع عن ابن قُدامة، ولكنّ الصّحيح أنّ ابن قُدامة مفوّض." اهـ

[المصدر: "فتاوى الشيخ عبد الرزاق عفيفي ٣٤٧"]

فحكم على ابن قدامة بأنه مفوض -أي في تلك المسألة-، فهل لقائل يقول أن هذا طعن من الشيخ عبد الرزاق في ابن قدامة؟!!

وهل كان الشيخ عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ اللهُ طاعنًا حداديًّا؟



❁ بين الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله وابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ:

قال الشيخ صالح:

"وهنا ذكر الإمام ابن قدامة رَحِمَهُ اللهُ تعالى لفظ الكسب أيضًا، وهذا الموضع مما أنتقد عليه أيضًا، وذلك أن لفظ الكسب مما استعمله الأشاعرة وجاء في القرآن﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ ولكنه إذا كان في باب الاعتقاد، فينبغي إذا استعملت الألفاظ التي يستدل بها أهل البدع، ينبغي أن يكون استعماله موضَّحا بالمعنى الصحيح، فلا تستخدم الألفاظ التي تحتمل معنىً ليس بصحيح كما عليه أهل البدع".

[المصدر: في شرحه للمعة ص ٥٤]

فحكم على لفظة الكسب بأنها لفظة مبتدعة من ألفاظ الأشاعرة، فهل الشيخ صالح آل الشيخ بكلامه هذا من الطاعنين الحدادية؟!!



❁ بين الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله و الإمام أحمد رحمه الله[١]:

قال العلامة صالح آل الشيخ حفظه الله:

"هذا الكلام من إمام أهل السنة والجماعة أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤١هـ الإمام الذي نصر به الله ﷻ السنة، وقمع به البدعة، وجعله ﷻ في وقته ميزانًا يوزن به الناس، يقول فيه (إننا نؤمن بما جاء من النزول-وغير ذلك من آيات الصفات- كما جاء، لا نتجاوز القرآن والحديث، قال: بلا كيف ولا معنى)، وهذا الكلام منه رحمه الله تعالى رحمة واسعة، أشكل على بعضهم كيف يقول بلا كيف ولا معنى؟ وحقيقة هذا اللفظ الذي ورد عنه أنه يوافق مذهب المفوّضة".

[المصدر: شرح لمعة الاعتقاد للشيخ صالح آل الشيخ]

فحكم على عبارة أحمد بأنها توافق مذهب المفوضة!! ثم برأه بعدها من التفويض وبين المراد من كلامه، ولا شك أن الشيخ صالح آل الشيخ لا يطعن في الإمام أحمد.



❁ بين الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله والشوكاني رحمه الله:

سئل الشيخ صالح عن تفسير زبدة التفسير وهو اختصار فتح القدير، مختصِره هو الشيخ محمد الأشقر.

---

(١) أفادني بها أبو أنس طارق الأصفر.

فأجاب: "أن التفسير رأيت منه مواضع، قرأت فيه في مواضع فألفيته تفسيرًا جيدًا، قد نظرت بعض الموضع التي زلت فيها قدم الشوكاني رحمه الله تعالى، فتحاشى ذلك الزلل، وعبر بعبارة جيدة مع أنه يختصر له؛ فلم يُبْقِ عبارة الشوكاني، وفي بعض المواضع ولا معنى ما يريد الشوكاني؛ بل قرر الحق في بعض المسائل. منها -ويمكن أن ترجعوا وتقارنوا ما ذكره- عند قوله تعالى عند أول سورة الأنبياء ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّن رَّبِّهِم مُّحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ۝٢﴾ [الأنبياء].

فإن الشوكاني رحمه الله في هذه المسألة لم يفهم ما كان عليه السلف الصالح في مسألة خلق القرآن، فأتى بقول من جنس أقوال أهل البدع، فتحاشاه المختصر الشيخ الأشقر، وهذا يدل على عناية بالأقوال التي زل فيها قلم الشوكاني". اهـ

[المصدر: الدرس الخامس من دروس شرح مسائل الجاهلية له]

فحكم على عبارة الشوكاني بأنها من جنس أقوال أهل البدع!!

فهل الشيخ صالح آل الشيخ يبدع الشوكاني، أم يطعن فيه. فهو حفظه الله من الحدادية؟!!



۞ بين الشيخ عبد الله الدويش والعلامة الألباني رحمهما الله[١]:

"ولما تأملته (أي كلام الألباني) وجدته عاريًا عن التحقيق والبرهان؛ بعيدًا عن قول أهل السنة والجماعة؛ موافقًا لقول أهل الضلال الجهمية؛ فنبهت عليه نصحًا للأمة، وخوفًا من الاغترار به ...".

[المصدر: دفاع أهل السنة والإيمان عن حديث خلق آدم على صورة الرحمن ص٥]

فيا لها من كلمة شديدة من إمام في إمام!!

فأين بيانكم يا شيوخ البيانات في التحذير من الشيخ الدويش؟!! أم إنه الكيل بمكيالين؟!!



۞ بين العلامة ابن باز والبيهقي رحمه الله:

قال ابن باز:

"كتب البيهقي وإن كان فيها بعض التأويل الذي وافق فيه الأشاعرة! لكنها في الجملة كتب مفيدة، لكن يجب التنبه لما فيها من بعض الخلل والتأويل".

[المصدر:موقع الشيخ ابن باز]

---

(١) قال الشيخ عبد الله العبيلان: أعزي نفسي و إخواني المسلمين في جميع أقطار الأرض بوفاة الإمام العلامة المحقق لزاهد الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، و في الحقيقة الكلمات تعجز أن تتحدث عن الرجل، ولو لم يكن من مناقبه إلا أنه نشأ في بيئة لا تعد بيئة سلفية، و مع ذلك صار من أكبر الدعاه إلى الدعوه السلفية و العمل بالسنة و التحذير من البدع لكان كافيًا، حتى أن شيخنا عبد الله الدويش و الذي يعد من الحفاظ النادرين في هذا العصر و قد توفي في سن مبكرة، يقول رحمه الله: منذ قرون ما رأينا مثل الشيخ ناصر كثرة إنتاج وجودة في التحقيق، ومن بعد السيوطي إلى وقتنا هذا لم يأت من حقق علم الحديث بهذه الكثرة و الدقة مثل الشيخ ناصر.

قال العلامة ابن باز عن زلات البيهقي رحمهما الله:

"وأما ما وقع في كلام البيهقي رحمه الله في كتابه: (الاعتقاد) من هذه الأمور فهو مما دخل عليه من كلام المتكلمين وتكلفهم، فراج عليه واعتقد صحته، **والحق أنه من كلام أهل البدع، لا من كلام أهل السنة**".

[المصدر: تنبيهات هامة على ما كتبه الشيخ محمد علي الصابوني في صفات الله]

فهذا حكم ابن باز على كلام البيهقي وبيان خطئه وموافقته لكلام أهل البدع، فهل هذا من الطعن في البيهقي، والمعلوم أن علماءنا ما بدعوا البيهقي، فانتبه من الفرق بين التبديع والحكم على العبارة.



بين الشيخ ربيع بن هادي المدخلي حفظه الله و الداني وابن مانع رحمهما الله:

قال حفظه الله:

"أما الداني وابن مانع فأنهما على ما عندهما من سلفية، فقد وقعا في تقليد الأشاعرة، من حيث يشعران أو لا يشعران؛ فتقليدك لهما من العجائب" اهـ

[المصدر: التنكيل بما في لجاج أبي الحسن من الاباطيل المسألة الثانية]

فوصفهما فيما حصل عندهم من خطأ بأنهما وقعا في تقليد الأشاعرة!!

فهل يقال بأن العلامة ربيع بن هادي المدخلي يطعن في الداني وابن مانع؟!!



❁ بين العلامة ربيع المدخلي حفظه الله و السجزي رحمه الله.

قال حفظه الله:

"وفي قوله [أي السجزي]: والله جل جلاله فوق ذلك بحيث لا مكان ولا حد لاتفاقنا أن الله تعالى كان ولا مكان، ثم خلق المكان، وهو كما كان قبل خلق المكان ... إلخ.

وهذا كلام الأشاعرة الذين ينكرون علو الله واستواءه على عرشه، ويريدون بهذا الكلام هذا المعنى، ولم يفطن له السجزي رحمه الله".

[المصدر: التنكيل بما في لجاج أبي الحسن من الأباطيل المسألة الثانية]

فحكم الشيخ على كلامه بأنه من كلام الأشاعرة، فهل يعد القوم هذا من الطعن في السجزي؟!!



❁ بين الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله والأصبهاني والزنجاني وابن مانع رحمهم الله:

قال حفظه الله:

"وكل من الإمام سعد بن علي الزنجاني والإمام أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني إمام في السنة وذاب عنها، ولكن في هذه المسألة قد أصابهما من غبار الأشعرية من حيث لا يعلمان .

وكذلك الشيخ محمد بن عبد العزير بن مانع من علماء السنة والتوحيد، لكنه في هذه المسألة لم يسلم من غبار الأشعرية، وذلك تقليد محض، لا سند له من كتاب، ولا من سنة وفي كلامهم هذا تدخل في الكيفية".

[المصدر: التنكيل بما في لجاج أبي الحسن من الاباطيل المسألة الثانية]

فأثبت إمامتهم ووصفهم في مسألة بأنهم قد أصابهم غبار الأشعرية، فهل هذا طعن من الشيخ ربيع في ثلاثتهم وقد أثبت إمامتهم؟!!



بين الشيخ الراجحي حفظه الله وابن قدامة رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال حفظه الله:

"أما كنه الصفة وكيفيتها، فلا يعلمه غير الله سبحانه؛ إذ الكلام في الصفة فرع عن الكلام في الموصوف، فكما لا يعلم كيف هو إلا هو، وكذلك صفاته فهو معنى قول مالك: (والكيف مجهول)، أما ما ذكره في اللمعة. فإنه ينطبق على مذهب المؤولة، وهو من شر المذاهب وأخبثها ...".

إلى أن قال:

"المؤلف كلامه موهم رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان من أئمة أهل السنة يرد إلى كلامه في بعضه الذي يوضح هذا المعنى، والذي ظاهره يقول إثبات اللفظ فقط بدون المعنى هذا هو مذهب المفوضة، لأن أهل البدع طائفتان المفوضة والمؤولة، المفوضة الذين يفوضون المعنى يؤمنوا باللفظ فقط، ولا يعتقدون أن لها معنى، هم لا يعرفون المعنى، كأنها حروف أعجمية الصفات، كأنها حروف أعجمية، ما يدرون أيش معناها، هذا غلط المعنى معروف كما قلنا معنى الاستواء".

[المصدر: حكاية كلام أئمة السلف في الصفات موقع الشيخ الراجحي]

فحكم الشيخ الراجحي على عبارة ابن قدامة بأنها مذهب المفوضة!!

فهل كان الراجحي أيضًا من الحدادية لطعنه -على قولهم- في ابن قدامة؟!!



۞ بين الشيخ الراجحي حفظه الله والهروي رحمه الله:

قال الراجحي في تعليقه على الحموية:

"قال المؤلف رحمه الله: [ونقل شيخ الإسلام بإسناده في كتابه الفاروق]، أي: شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي الحنبلي الصوفي.

وكتاب الفاروق هو كتاب في إثبات الصفات، وهذا شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي الصوفي الحنبلي، وهو الذي صنف كتاب (منازل السائرين بين إياك نعبد وإياك نستعين)، وشرحه ابن القيم في كتاب (مدارج السالكين).

وكتاب شيخ الإسلام (الفاروق) كتاب جيد في إثبات الأسماء والصفات، وفيه رد على المعطلة وأهل البدع ونفاة الصفات، حتى حصل بينهم مشادة، حتى أنهم أرادوا قتله، وسعوا به إلى السلطان.

لكن لما جاء في باب السلوك عطل العبادة، وصار يتعلق بالفناء ويشير إليه، فكما أن أولئك عطلوا الخالق من الصفات، فهذا عطل الخالق من العبادة، فوافقهم [أي: المعطلة] من حيث لا يشعر، وافقهم في التعطيل.

فالذين أنكروا الأسماء والصفات عطلوا الخالق من صفاته وهو لما جاء في باب السلوك عطل الخالق من العبادة واكتفى بالشهود والنظر إلى الله.

وابن القيم يعتذر عنه كثيراً في مدارج السالكين، ويقول شيخ الإسلام حبيب إلينا ولكن الحق أحب إلينا منه".

[المصدر: شرح الحموية للراجحي- الدرس السادس]

فحكم على الهروي في هذه الجزئية بموافقة المعطلة، فهل كان حداديًّا؟



❀ بين الراجحي حفظه الله والبيهقي رحمه الله[1]:

وقال الراجحي:

"هذه النصوص كلها تثبت اليدين لله ﻻ، وأبو بكر البيهقي يتولى أهل الكلام الأشاعرة ومع ذلك أثبت اليدين.

ومعروف أن الأشاعرة لا يثبتون اليدين، بل يثبتون الصفات السبع، لكن أبو بكر البيهقي كان يميل لأهل السنة، **وإن كان يوافق الأشاعرة في بعض ما يقررونه**، لكنه هنا وافق أهل السنة وأثبت أن اليدين من صفات الله، لكن قوله: (ليستا جارحتين) مما يؤخذ عليه".

[المصدر: شرح الحموية للراجحي- الدرس العاشر]



(١) أفادني به أبو حاتم أحمد العدوي.

فهذه جملة من النقولات التي مرت، لطريقة دامت واستمرت، في بيان زلات العلماء مع الاعتذار لهم ، وحفظ مكانتهم وقدرهم، لا يمنع المتكلم من هذا البيان مانع، حفظًا لما جاءت به الشرائع، ولم نجد من خرج لهم فبدعهم، ولا أخرج بيانًا فأهدرهم، ولا لامهم في ذلك لائم؛ إذ جناب الشريعة مقدم على جناب العالم.

وإليكم أسوق بعد ما مر من مباحث، أمثلة أربعة في مبحث رابع، لتعامل بعض علماء الأمة، مع زلات بعض الأئمة، للتأكيد على ما سبق قبل من نقول، والله نسأله القبول.



المبحث الرابع:

أربعة أمثلة مفصلة، لتعامل الأكابر مع زلات الأكابر:

- **المثال الأول**: أقوال العلماء المتواترة، في الحكم على ابن حجر والنووي بموافقة الأشاعرة.



- **المثال الثاني**: تعامل العلماء الثقات، مع ما وقع فيه الطحاوي من زلات.



- **المثال الثالث**: بعض اللمحات السريعة، من ردود العلامة الألباني على ما رآه مخالفا الشريعة.



- **المثال الرابع**: أقوال العلماء الأكابر في عبارة الأعمال شرط كمال التي قالها العلامة الألباني، والحافظ ابن حجر.



المثال الأول:

أقوال العلماء المتواترة، في الحكم على ابن حجر و النووي بموافقة الأشاعرة

وإليكم معاشر السلفيين أسوق هذا الدليل العملي؛ لنرى كيف تعامل العلماء مع زلة كبيرين من أهل العلم هما: النووي، وابن حجر وهما من هما ، لما وقع منهم من زلات في بعض أبواب الاعتقاد، ولم يمنعهم شئ من بيان أخطائهما مع حفظ مكانتهما العلية، وتلك طريقة من العلماء سوية، لبيان ما زلوا فيه فوافقوا الأشاعرة، وإليكم هذه النقول المتواترة:

الشيخ عبد العزيز بن باز:

قال رحمه الله:

"لهم أشياء غلطوا فيها في الصفات، ابن حجر والنووي وجماعة آخرون، لهم أشياء غلطوا فيها، ليسوا فيها من أهل السنة، وهم من أهل السنة فيما سلموا فيه، ولم يحرفوه هم وأمثالهم ممن غلط". اهـ

[المصدر: موقع الشيخ ابن باز رحمه الله]



❁ الشيخ محمد صالح العثيمين:

سئل رَحِمَهُ اللَّهُ:

بالنسبة للعلماء الذين وقعوا في بعض الأخطاء في العقيدة، كالأسماء والصفات، وغيرها، تمر علينا أسماؤهم في الجامعة حال الدراسة، فما حكم الترحُّم عليهم؟

فأجاب:

"على كل حال، هناك أناس يتسبون لطائفة معينة شعارها البدعة، كالمعتزلة مثلًا، ومنهم الزمخشري، فالزمخشري مُعتزلي، ويصف المثْبِتِين للصفات بأنهم: حَشَوِية، مُجَسِّمة، ويُضَلِّلهم فهو معتزلي؛ ولهذا يجب على مَن طالع كتابه "الكشاف" في تفسير القرآن أن يحترز من كلامه في باب الصفات، لكنه من حيث البلاغة، والدلالات البلاغية اللغوية جيد، يُنْتَفع بكتابه كثيرًا، إلا أنه خَطَرٌ على الإنسان الذي لا يعرف في باب الأسماء والصفات شيئًا.

لكن هناك علماء مشهودٌ لهم بالخير، لا ينتسبون إلى طائفة معينة مِن أهل البدع، لكن في كلامهم شيءٌ من كلام أهل البدع؛ مثل: ابن حجر العسقلاني، والنووي رَحِمَهُمَا اللَّهُ، فإن بعض السفهاء من الناس قدحوا فيهما قدحًا تامًّا مطلقًا من كل وجه، حتى قيل لي: إن بعض الناس يقول: يجب أن يُحَرَق "فتح الباري"؛ لأن ابن حجر أشعري، وهذا غير صحيح". اهـ

[المصدر: لقاءات الباب المفتوح" ٤٣- السؤال رقم ٩]

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ:

"فالنووي: لا نشك أن الرجل ناصح، وأن له قدم صدق في الإسلام، ويدل لذلك قبول مؤلفاته حتى إنك لا تجد مسجدًا من مساجد المسلمين إلا ويقرأ فيه كتاب (رياض الصالحين)، وهذا يدل على القبول، ولا شك أنه ناصح، ولكنه رَحِمَهُ اللَّهُ أخطأ في تأويل آيات الصفات حيث سلك فيها مسلك المؤولة، فهل نقول: إن الرجل مبتدع؟

نقول: قوله بدعة لكن هو غير مبتدع، لأنه في الحقيقة متأول، والمتأول إذا أخطأ مع اجتهاده فله أجر، فكيف نصفه بأنه مبتدع وننفر الناس منه، والقول غير القائل، فقد يقول الإنسان كلمة الكفر ولا يكفر ... .

أما الحافظ الثاني: فهو ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ وابن حجر حسب ما بلغ علمي متذبذب في الواقع، أحيانًا يسلك مسلك السلف، وأحيانًا يمشي على طريقة التأويل التي هي في نظرنا تحريف.

مثل هذين الرجلين هل يمكن أن نقدح فيهما؟ لا أبدًا، لكننا لا نقبل خطأهما، خطؤهما شيء واجتهادهما شيء آخر." اهـ

[المصدر: شرحه الأربعين النووية – الحديث ٢٨]



❁ الشيخ محمد ناصر الدين الألباني[(١)]:

قال رَحِمَهُ اللهُ:

"مثل النووي، وابن حجر العسقلاني، وأمثالهم، من الظلم أن يقال عنهم: إنهم من أهل البدع، أنا أعرف أنهما من "الأشاعرة"، لكنهما ما قصدوا مخالفة الكتاب والسنَّة، وإنما وهِموا، وظنُّوا أنما ورثوه من العقيدة الأشعرية: ظنوا شيئين اثنين:

أولًا: أن الإمام الأشعري يقول ذلك، وهو لا يقول ذلك إلَّا قديمًا ؛ لأنه رجع عنه.

وثانيًا: توهموه صوابًا ، وليس بصواب." اهـ

[المصدر: شريط رقم ٦٦٦ – من هو الكافر ومن هو المبتدع]



❁ الشيخ ربيع بن هادي المدخلي:

سئل حفظه الله:

ما رأيكم فيمن يبدع الإمام ابن حجر والإمام النووي رحمهما الله تعالى؟

فأجاب:

"الذي يقول: قال الحافظ ابن حجر، قالوا مبتدع، يسألك: هل ابن حجر مبتدع أو ليس مبتدع؟ تقول: ما أستطيع أن أقول مبتدع، أقول: أشعري، عنده أشعرية بينت، يقول: لا، قل مبتدع....

(١) فهذا هو ما تعامل به الألباني رَحِمَهُ اللهُ مع زلات ابن حجر والنووي، وقد عجبت حين سئل الشيخ عدل الشوريجي وهو يلقي بيانه المزعوم- سؤالًا من طالب من طلابه عن كلام العلامة الألباني في ابن حجر، فنفاه وكأنه لم يسمع قط أحدًا من أهل العلم قال مرةً: إنه وافق الأشاعرة!!، ثم طالب طالبه بدليل على ذلك كأنه ينفي حدوثه!! وتقول له هذا هو الدليل فما موقفك؟!

فأنا أقول الآن: إن ابن حجر فيما ظهر لي من تتبعه: أنه درس المنهج السلفي، وعرفه، ولم يستطيع أن يصدع به، ولا شك أن عليه مسئولية فيما سجله في كتابه: (فتح الباري) من أمور وعقائد الأشاعرة، فالله يتولاه، لكنه رجل ثقة، رجل خدم السنة عن علم واسع، لايستغني طلاب السنة عن كتبه الكثيرة، مكتبة كلها في خدمة سنة رسول الله ﷺ، هفواته فقط ماكانت إلا في بعض مواضع من (فتح الباري)، وقد أنتقدها السلفيون، ومنهم الشيخ ابن باز، ومنهم الشيخ العباد، وغيرهما. حذروا وبينوا.

ونحن ندرس في (فتح المجيد)وفي غيره نقدًا للنووي أيضًا، وبيان ما عنده من تأويلات، فنحن نقول : إن النووي عنده أشعرية، ولكنه خدم صحيح مسلم، وخدم السنة وعلوم الحديث، وألف فيها أشياء ما يستغني عنها أهل السنة" اهـ

[المصدر: مجموع كتب ورسائل وفتاوى فضيلة الشيخ العلامة ربيع بن هادي عمير المدخلي صفـ٢١٩ـحة المجلد الخامس عشر – طبعة دار الإمام أحمد شريط : تقوى الله والصدق]

وقال أيضًا حفظه الله:

"وأمّا زعمك أنّنا كنا نشارك الحدّاد في تبديع أبي حنيفة وابن حجر والنّووي؛ فهذا من الإفك، بل الذي نقوله سابقًا ولاحقًا. إنّ عند النّووي أشعريّة، وابن حجر مضطرب، أو نقول تعبيرًا عن ذلك: عنده أشعريّة". اهـ

[المصدر: إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل ص٨٥]



❀ الشيخ عبد العزيز الراجحي :

سئل حفظه الله:

هل نقول ابن حجر من الأشاعرة أم أنه وافق الأشاعرة في مسألة الصفات فقط؟

فأجاب:

"يحتاج إلى مراجعة كلامه في"فتح الباري شرح البخاري"، **له تأويلات يوافق الأشاعرة**: تأويل صفات الغضب، وغيره. وأحياناً يكون مع أهل السنة قد يكون متذبذبًا، القول بأنه من الأشاعرة يحتاج إلى تأمل ونظر في معتقده، وفي كلامه.

أما كونه يوافق الأشاعرة نعم يوافقهم في تأويل بعض الصفات، وكذلك النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهم علماء كبار، ظنوا أن هذا هو الحق واجتهدوا؛ لأنهم لم يوفّقوا في سن الطلب، لم يوفقوا لمن ينشئهم على مذهب أهل السنة والجماعة؛ فظنوا أن هذا هو الحق.

ولهم أعمال جليلة، وهم علماء كبار، لهم اليد الطولى في الحديث وفي مصطلح الحديث، نفعوا الأمة، نسأل الله أن يعفو عنا وعنهم، وأن يغفر لنا ولهم، نعم".

[المصدر: موقع الشيخ الراجحي حفظه الله]

وسئل أيضا حفظه الله:

أحسن الله إليكم، وهذا سائل يقول: ما صحة هذه العبارة: ابن حجر والنووي والبيهقي والخطابي والأشاعرة مرجئة في باب الإيمان، لذا لا يقبل منهم في مسائل الإيمان والكفر؟

فأجاب:

"نعم، هؤلاء علماء كبار ومحدثون ولهم أعمال ولهم جهود مشكورة، ولهم الباع الطويل في الحديث وفي نفع المسلمين في المصطلح، ولكنهم لم يوفقوا لمن ينشئهم على معتقد أهل السنة والجماعة.

فالحافظ ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ تجده يسلك مسلك الأشاعرة في الصفات، تجده يؤول بعض الصفات، يظن أن هذا هو الحق وأن هذا فيه تنزيه لله عز وجل، وكذلك النووي رَحِمَهُ اللَّهُ في شرح صحيح مسلم.

وكذلك الخطابي، وكذلك أيضا النووي والخطابي، وابن حجر والبيهقي كذلك، كل هؤلاء علماء كبار نفعوا الأمة، ولكن لهم هذه الهفوات وهذه الزلات التي لم يتعمدوها، ونرجو أن يغفر الله في بحار حسناتهم الكثيرة". اهـ

[المصدر: شرح لكتاب أصول السنة لابن أبي زمنين]



فها هو حكم هذه الثلة من أهل العلم على زلات ابن حجر والنووي، جاءت متواترة للحكم على كلامهما -في الصفات- بموافقة الأشاعرة، سقتها إليك أخي المتبع لنهجهم السائر على دربهم، علها تصل إليك فتجد صدرًا متسعًا، وعقلًا واعيًا؛ فيرجع عما افتراه على المسلمين.



المثال الثاني:

تعامل العلماء الثقات مع ما وقع فيه الطحاوي من زلات

ثم أنتقل بك أخي السلفي المتحلي بالإنصاف، طالب الحق بلا إجحاف، إلى أمثلة عملية أخرى، لتعامل العلماء تترا، مع زلة الطحاوي الإمام، وهو من هو بين الأعلام، وكتابه -كما هو معلوم- صلب في المعتقد، لم يترك العلماء فيه شيئًا ينتقد، فالنقد منهج شرعي، وطريق مرعي؛ لحفظ وصيانة الشريعة، ومثاله في هذه النقولات السريعة:

- **الزلة الأولى:**

قال الطحاوي: (الإيمان هو الإقرار باللسان، والتصديق بالجنان ...).

- قال الشيخ ابن مانع رَحِمَهُ اللَّهُ:

"اقتصر المؤلف على هذين الركنين في بيان الإيمان، وهو قول المرجئة!!"

- وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

"هذا التعريف فيه نظر وقصور، والصواب الذي عليه أهل السنة والجماعة، أن الإيمان قول وعمل واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.... وإخراج العمل من مسمى الإيمان هو قول المرجئة، وليس الخلاف بينهم وبين أهل السنة خلافًا لفظيًا، بل هو لفظي ومعنوي!"

❁ قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللهُ:

"هذا مذهب الحنفية والماتريدية خلافًا للسلف وجماهير الأئمة، كمالك، والشافعي، وأحمد، والأوزاعي، وغيرهم ...".

❁ وقال الشيخ البراك حفظه الله:

"هذا هو تعريف الإيمان عند مرجئة الفقهاء، وهو يقتضي أن أعمال الجوارح كلها ليست من الإيمان، بل وأعمال القلوب."

❁ وقال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله:

"وهذه الجملة مما وافق فيه المؤلف الطحاوي المرجئة وقرر فيها عقيدتهم، وطريقة اهل السنة ومذهب أهل الحق خلاف هذا لأدلة كثيرة في هذا الموطن، إذا تبين ذلك من جهة أن الطحاوي في هذا الموطن لم يقرر عقيدة أهل السنة والجماعة، وإنما ذكر معتقد طائفته وهم الحنفية في هذه المسألة، وهو قول المرجئة –مرجئة الفقهاء–".

❁ وقال أيضًا في مقدمته على شرح الطحاوية:

"وفي جمل كلامه في هذه العقيدة يوافق معتقد السلف إلا في المواضع التي ذكر فيها مسألة الإيمان في تعريفه، حيث قال: (والإيمان قول باللسان وتصديق بالجنان) وقال: (وأهله في أصله سواء) وهذه من مقالة المرجئة".



الزلة الثانية:

قال الطحاوي: (وتعالى عن الحدود والغايات والأركان والأعضاء والأدوات، لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات).

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله:

"وتعالى عن الحدود و الغايات: هذا الكلام فيه إجمال، قد يستغله أهل التأويل و الإلحاد في أسماء الله و صفاته، و ليس لهم بذلك حجة؛ لأن مراده رحمه الله تنزيه الباري سبحانه عن مشابهة المخلوقات، لكنه أتى بعبارة مجملة تحتاج إلى تفصيل حتى يزول الاشتباه.

فمراده بالحدود يعني التي يعلمها البشر، فهو سبحانه لا يعلم حدوده إلا هو سبحانه؛ لأن الخلق لا يحيطون به علماً كما قال ﷻ في سورة طه: ﴿ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا ﴿١١٠﴾ ﴾، ومن قال من السلف بإثبات الحد في الاستواء أو غيره؛ فمراده حد يعلمه الله سبحانه، ولا يعلمه العباد".

قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله:

"لا تحويه الجهات الست كسائر المبتدعات"

قلت: مراد المؤلف رحمه الله بهذه الفقرة الرد على طائفتين:

الأولى: المجسمة والمشبهة الذين يصفون الله بأن له جسمًا وجثة وأعضاء وغير ذلك، تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا.

والأخـرى: المعطلة الذين ينفون علوه تعالى على خلقه وأنه بائن من خلقه؛ بل يصرح بعضهم بأنه موجود بذاته في كل الوجود، وهذا معناه حلول الله في مخلوقاته، وأنه محاط بالجهات الست المخلوقة وليس فوقها؛ فنفى المؤلف ذلك بهذا الكلام.

ولكن قد يستغل ذلك بعض المبتدعة، ويتأولونه بما قد يؤدي إلى التعطيل، كما بينه الشارح رحمه الله تعالى، وقد لخص كلامه الشيخ محمد بن مانع عليه الرحمة؛ فقال (ص ١٠):

"ومراده بذلك الرد على المشبهة، ولكن هذه الكلمات مجملة مبهمة، وليست من الألفاظ المتعارفة عند أهل السنة والجماعة، والرد عليهم بنصوص الكتاب والسنة أحق أولى من ذكر ألفاظ توهم خلاف الصواب ...، وما كان أغنى الإمام المصنف عن مثل هذه الكلمات المجملة الموهمة المخترعة، ولو قيل إنها مدسوسة عليه وليست من كلامه، لم يكن ذلك عندي ببعيد إحسانًا للظن بهذا الإمام.

وعلى كل حال فالباطل مردود على قائله كائنًا من كان، ومن قرأ ترجمة المصنف الطحاوي لا سيما في لسان الميزان عرف أنه من أكابر العلماء وأعاظم الرجال؛ وهذا هو الذي حملنا على إحسان الظن فيه في كثير من المواضع التي فيها مجال لناقد".

انتهى كلام ابن مانع رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



الزلة الثالثة:

قال الطحاوي: (قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء ...).

وقال الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله:

"هذا اللفظ لم يرد في أسماء الله الحسنى كما نبه عليه الشارح رحمه الله و غيره، وإنما ذكره كثير من علماء الكلام؛ ليثبتوا به وجوده قبل كل شيء. وأسماء الله توقيفية لا يجوز إثبت شيء منها إلا بالنص من الكتاب العزيز أو السنة الصحيحة، ولا يجوز إثبات شيء منها بالرأي كما نص على ذلك أئمة السلف الصالح.

ولفظ القديم لا يدل على المعنى الذي أراده أصحاب الكلام؛ لأنه يقصد به في اللغة العربية المتقدم على غيره، وإن كان مسبوقًا بالعدم كما في قوله سبحانه: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾[يس: ٣٩]، وإنما يدل على المعنى الحق بالزيادة التي ذكرها المؤلف وهو قوله (قديم بلا ابتداء)، ولكن لا ينبغي عده في أسماء الله الحسنى لعدم ثبوته من جهة النقل، ويغني عنه اسمه سبحانه الأول كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ﴾[الحديد: ٣] الآية...".

قال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله:

"اعلم أنه ليس من أسماء الله تعالى: (القديم)، وإنما هو من استعمال المتكلمين؛ فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن، هو المتقدم على غيره؛ فيقال: هذا قديم للعتيق، وهذا جديد للحديث.

ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في المتقدم على غيره لا فيما لم يسبقه عدم كما قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾[يس: ٣٩]، والعرجون القديم: الذي يبقى إلى حين وجود العرجون الثاني؛ فإذا وجد الجديد قيل للأول قديم وإن كان مسبوقًا بغيره كما حققه شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع الفتاوى" (١/ ٢٤٥)، والشارح في "شرحه" لكن أفاد الشيخ ابن مانع هنا فيما نقله عن ابن القيم في "البدائع" أنه يجوز وصفه سبحانه بالقدم؛ بمعنى أنه يخبر عنه بذلك، وباب الأخبار أوسع من باب الصفات التوقيفية.

قلت: ولعل هذا هو وجه استعمال شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الوصف في بعض الأحيان كما سيأتي فيما علقه على الفقرة (٤٥)." اهـ

❁ **قال الشيخ عبد العزيز الراجحي** حفظه الله:

"كلمة القديم ما وردت في أسماء الله، **وإنما أحدثها أهل الكلام**، لكن الطحاوي رحمه الله لما رأى أن هذه الكلمة لا تدل على الاسم الذي ورد في الكتاب والسنة، إنما ورد الأول والآخر.

الأول والآخر اسمان لأزلية الله وأبديته، لما رأى الطحاوي هذا؛ قال (قديم بلا ابتداء دائم بلا انتهاء). فقديم بلا ابتداء تساوى اسم الأول، ودائم بلا انتهاء تساوى اسم الآخر، ولكن تسمية الله بأنه قديم محدَث، أحدثه أهل الكلام". اهـ



فهذا بعض كلام بعض شراح الطحاوية؛ فلا نرى منهم من خالف تلك الطريقة المتبعة، بالتعبير بالموافقة والمتابعة، لإظهار خطأ المخطئ وتوصيفه، صيانة للدين من تحريفه، وإن كان المتكلم فيه هو صاحب الطحاوية، فهل كان كل أولئك الأفذاذ حدادية؟!!

لله در الأكابر!!



المثال الثالث:

بعض اللمحات السريعة من ردود العلامة الألباني على من وما رآه مخالفا الشريعة

مر عليك أخي الكريم المتشبث بغرس أسلافك، أمثلة تترا واضحةً بإقرارك واعترافك، تدلك على نهج العلماء المرضي السوي، في التعامل مع زلات الطحاوي وابن حجر والنووي، ممن لا يشك شاك في فضلهم، ولا ينكر السلفي علمهم، وفيما مر حتى الآن الكفاية، وأسوق غيره لباغي الهداية، فهو جزء فيه لمحات سريعة، لتعامل الألباني -نفسه- مع من وما رآه مخالفا للشريعة:

❁ كلام العلامة الألباني رحمه الله في من يكفر تارك الصلاة من العلماء:

"فلو قال قائل بأن الصلاة شرط لصحة الإيمان[1]، وأن تاركها مخلد في النار؛ فقد التقى مع الخوارج في بعض قولهم هذا وأخطر من ذلك أنه خالف حديث الشفاعة هذا كما تقدم بيانه".

[المصدر: حكم تارك الصلاة ص ٤٢]

(١) قال الشيخ الإمام ابن باز رحمه الله: "من الأعمال شرط صحة للإيمان لا يصح الإيمان إلا بها كالصلاة، فمن تركها فقد كفر..." مجلة المشكاة.

۞ كلام العلامة الألباني في عبارة من عبارات البخاري رحمه الله:

قال الإمام رحمه الله:

"الإمام أحمد أَلْحَقَ مَن قالَ بهذه القَوْلَة: لفظي بالقرآن مخلوق، بالجهمية، وبناءً على ذلك حكم بعض الذين جاءوا بعد الإمام أحمد على البخاري بأَنَّهُ لا يُؤخذ منه، **لأنّه قال قَوْلَةَ الجهمية**.

الجهمية لا يقولون: لفظي فقط بالقرآن مخلوق، يقولون: القرآن هو ليس كلام الله إنّما هو مخلوق مِن خَلْق الله ﻻ، فماذا يُقال في البخاري الذي قال كلمة: لفظي بالقرآن مخلوق، والمحدِّث ومنهم الإمام أحمد الذي يقول: من قال هذه الكلمة فهو جهمي؟

لا يُمكن أن نُصحِّح كلّا مِن الأمرين إلاّ بتأويل صحيح يتماشى مع القواعد.

وقبلَ أنْ أمْضي. أنتَ أظُنُّ تُفَرِّق معي بين منْ يقول: القرآن مخلوق، وبين من يقول: لفظي بالقرآن مخلوق، أليس كذلك؟

إذاً بماذا تُجِيب عنْ كلمة الإمام أحمد: من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي؛ بماذا نُجيب عن هذا الكلام؟

لا جواب، **إذًا ما ذَكرتُهُ لكَ، تَحذِيراً مِن أنْ يقول المسلم قولًا يُتَّخَذُ ذريعةً لأهل البدعة والضلالة، وهم الجهمية**، فقد يقول قائل: بتوريط من حَولَهُ: لفظي بالقرآن مخلوق، وهو يعني نفس لقرآن، لكن مُش ضروري أن كل مسلم يتكلّم بهذه الكلمة يكون قصدُهُ ذاك القصد السيئ نفسُه.

فالآن الإمام البخاري هو ليس بحاجة إلى أنْ يُزكّى، الله ﻷ قد زَكّاه، حيثُ جَعَلَ كتابَهُ بعدَ القرآن الكريم كلُّه مقبُولًا عند عامّة المسلمين على ما بينهم مِن خِلَاف.

فإذاً هو حينما قال: لفظي بالقرآن مخلوق، عنى شيئًا صحيحًا، لكن الإمام أحمد خَافَ، فقال: مَن قال كَذا فهو كَذا، إذاً هذا مِن باب التحذير، وليس مِن باب الاعتقاد، أنَّ من قالَ كذا فهو حقيقة جهمي، لا.

ولذلك إذا وَجَدنا في بعض عبارات السلف الحُكم على مَن وَاقَع بدعة على أنّه مُبْتَدِع، فَهُوَ مِن باب التحذير، وليس مِن باب الاعتقاد.

[المصدر: الشريط رقم ٦٦٦من سلسلة الهدى والنور (٠٠:٢٧:٣٩)]

قلت: ويستفاد من هذا النقل:

١. أن العلامة الألباني أقر استخدام مثل تلك الكلمات في التحذير من العبارات المخالفة، من باب أنها قد تتخذ ذريعة لأهل البدع لما قال: "إذا ما ذَكرتُهُ لكَ، تَحذِيراً مِن أنْ يقول المسلم قولًا يُتَّخَذُ ذريعَةً لأهل البدعة والضلالة، وهم الجهمية"

٢. أن العلامة الألباني يؤصل في التحذير من الخطأ لجواز نسبة القول بل والقائل للبدعة في زلته، ولا يعني هذا تبديعًا له أو حكمًا عليه بأنه مبتدع، بل هو جائز من باب التحذير من الخطأ، ولم يعد ذلك طعنا في المنتقد؛ حيث قال: "إذا وَجَدنا في بعض عبارات السلف الحُكم على مَن وَاقَع بدعة على أنّه مُبْتَدِع، فَهُوَ مِن باب التحذير، وليس مِن باب الاعتقاد".

❁ كلام العلامة الألباني عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

قال الإمام رحمه الله:

" باب حول كلام شيخ الإسلام في مسألة تسلسل الحوادث قال رسول الله ﷺ: (إن أول شيء خلقه الله تعالى القلم وأمره أن يكتب كل شيء يكون).

... فالحديث يبطل هذا القول، ويُعَيِّن أن القلم هو أول مخلوق، فليس قبله قطعاً أي مخلوق. ولقد أطال ابن تيمية رحمه الله الكلام في رده على الفلاسفة محاولاً إثبات حوادث لا أول لها، وجاء في أثناء ذلك بما تحار فيه العقول، ولا تقبله أكثر القلوب، حتى اتهمه خصومه بأنه يقول بأن المخلوقات قديمة لا أول لها، مع أنه يقول ويُصرِّح بأنه ما من مخلوق إلا وهو مسبوق بالعدم، ولكنه مع ذلك يقول بتسلسل الحوادث إلى ما لا بداية له. كما يقول هو وغيره بتسلسل الحوادث إلى ما لا نهاية، فذلك القول منه غير مقبول، بل هو مرفوض بهذا الحديث.

وكم كنا نود أن لا يلج ابن تيمية رحمه الله هذا المولج، لأن الكلام فيه شبيه بالفلسفة وعلم الكلام الذي تعلَّمنا منه التحذير والتنفير منه، لكن صدق الإمام مالك رحمه الله حين قال: "ما منا من أحد إلا رَدَّ ورُدَّ عليه إلا صاحب هذا القبر ﷺ".

[المصدر: الصحيحة ١/ ١/ ٢٥٧ – ٢٥٨]

فجعل كلام شيخ الإسلام ابن تيمية مشابهًا - أي موافقًا - لكلام الفلاسفة وأهل الكلام! فهل كان الألباني حداديًّا؟

❁ كلام آخر للعلامة الألباني عن شيخي الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهم الله تعالى، حيث قال:

"حتى استقر ذلك القول في نفسه، وأخذ بمجامع لبه، فصار يدافع عنه، ويحتج له بكل دليل يتوهمه، ويتكلف في الرد على الأدلة المخالفة له تكلفًا ظاهرًا خلاف المعروف عنه، وتبعه في ذلك بل وزاد عليه تلميذه وماشطة كتبه -كما يقول البعض- ابن قيم الجوزية؛ حتى ليبدو للباحث المتجرد المنصف أنهما قد سقطا فيما ينكرانه على أهل البدع والأهواء من الغلو في التأويل، والابتعاد بالنصوص عن دلالتها الصريحة، وحملها على ما يؤيد ويتفق مع أهوائهم ...؛ حتى بلغ الأمر بهما إلى تحكيم العقل فيما لا مجال له فيه، كما يفعل المعتزلة تمام"

[المصدر: مقدمته رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار للصنعاني]

فحكم على كلام شيخي الإسلام بأنه من الغلو في التأويل؛ بل قال أنهما فعلا كما يفعل المعتزلة تمامًا!! فهل كان الألباني حداديًا؟!!

❁ كلام العلامة الألباني عن ابن القيم وابن كثير رحمهما الله[1]:

قال الإمام رحمه الله:

"وجملة القول أن الحديث صحيح؛ بل هو متواتر المعنى كما سبق، وأنه لا تعارض بينه وبين آية أخذ الميثاق، فالواجب ضمه إليها، وأخذ الحقيقة من مجموعها وقد تجلت لك إن شاء الله مما نقلته لك من كلام العلماء،

(١) أفادني بها أبو محمد ابراهيم بكر.

وبذلك ننجو من مشكلتين بل مفسدتين كبيرتين:

الأولى: رد الحديث بزعم معارضته للآية.

والأخرى: تأويلها تأويلًا يبطل معناها، أشبه ما يكون بتأويل المبتدعة والمعتزلة، كيف لا وهم أنفسهم الذين أنكروا حقيقة الأخذ والإشهاد والقول المذكور فيها بدعوى أنها خرجت مخرج التمثيل!

وقد عزَّ عليَّ كثيرًا أن يتبعهم في ذلك مثل ابن القيم وابن كثير، خلافًا للمعهود منهم من الرد على المبتدعة ما هو دون ذلك من التأويل. والعصمة لله وحده" اهـ

[المصدر: سلسلة الأحاديث الصحيحة حديث ١٦٢٣]

❁ كلام آخر للعلامة الألباني عن شيخ الإسلام ابن القيم رحمه الله:

قال الإمام رحمه الله:

"ويؤسفني والله جدًّا قوله المتقدم: (والنصوص لا تفهم ذلك) كيف يتجرأ على مثل هذا القول؟! والنصوص قاطعة في ذلك من الكتاب والسنة كما تقدم، فلا جرم أجمعت على مدلولها الأمة، فالحق والحق أقول: لقد أصيب ابن القيم في هذه المسألة مع الأسف الشديد بآفة التأويل، التي ابتلي بها أهل البدع والأهواء في مقالتهم التي خرجوا بها عن نصوص الكتاب والسنة؛ فرد عليهم ذلك هو وشيخه ابن تيمية أحسن الرد في كتبهما الكثيرة المعروفة، فما باله وقع في مثل ما وقعوا من التأويل".

[المصدر: مقدمته رفع الأستار لإبطال أدلة القائلين بفناء النار للصنعاني]

❁ كلام آخر للعلامة الألباني عن شيخ الإسلام ابن القيم رحمهما الله:

قال الإمام رحمه الله:

"باب بيان خطأ نسبة عمر رضي الله عنه للقول بفناء النار: عن عمر رضي الله عنه، أنه قال: (لو لبث أهل النار في النار كقدر رمل عالج، لكان لهم على ذلك وقت يخرجون فيه)".

قال الألباني:

سامح الله ابن القيم وغفر له؛ فإنه بتصحيحه لمثل هذا الأثر عن عمر رضي الله عنه يفتح باباً كبيراً لبعض الفرق الضالة، يلجؤون فيه إلى تأييد ضلالهم كالقاديانية؛ فإن من ضلالهم القول بفناء النار وانتهاء عذاب الكفار.

[المصدر: تحقيق شرح العقيدة الطحاوية ص ٤٢٩]

❁ كلام آخر للعلامة الألباني عن شيخ الإسلام ابن القيم رحمهما الله:

قال الإمام رحمه الله:

"ويؤسفني أن أقول: إن القاديانية في ضلالهم [أي بقولهم بانتهاء عذاب الكفار]، يجدون متكأً لهم في بعض ما ذهبوا إليه في بعض كتب أئمتنا من أهل السنة، فقد عقد العلامة ابن القيم في كتابه " الحادي " فصلاً خاصًّا في أبدية النار، أطال الكلام فيه جدًّا...".

[المصدر: الضعيفة ٢/ ٧٤ – ٧٥]

❁ كلام آخر للعلامة الألباني عن شيخ الإسلام ابن القيم رحمهما الله:

قال الإمام رحمه الله:

"رحم الله ابن القيم فما كان أغناه من الدخول في مثل هذا الاستدلال العقلي، الذي لا مجال له في أمر غيبي كهذا. فو الله لو أن ناقلًا نقل هذا الكلام عنه، ولم أقف أنا بنفسي عليه؛ لما صدقته لغرابته، وبعده عن الأصول العلمية والقواعد السلفية، التي تعلمناها منه، ومن شيخه الإمام ابن تيمية.

فهو أشبه شيء بكلام الآرائيين والقياسيين. الذين يقيسون الغائب على الشاهد والخالق على المخلوق وهو قياس باطل فاسد طالما رد ابن القيم أمثاله على أهل الكلام والبدع، ولهذا وغيره فإني في شك كبير من صحة نسبة " الروح " إليه أو لعله ألفه في أول طلبه للعلم. والله أعلم"

[المصدر: موسوعة الألباني في العقيدة (٩/٨٧)]

❁ كلام العلامة الألباني عن العلامة التويجري رحمهما الله:

قال الإمام رحمه الله في حوار له مع سائل:

" الألباني: أعوذ بالله، عنوان الكتاب [أي كتاب التويجري] يكفيك، هو مفوض.

المحاور: لا، في هذه المسألة يا شيخ مفوض المعنى، نمر الحديث كما جاء.

الألباني: يا أخي بارك الله فيك، لا تزد علينا الكلام، نمر الحديث كما جاء عن علماء السلف له معنى غير التفويض.

المحاور: نعم، لكن في هذا يا شيخ يلزمه التفويض.

الألباني: فإذًا؛ خلينا على كلمة مفوض، خلينا أن التويجري فيما تحكي أنت عنه أنه مفوض، لا تقل: هو يقول نمر الحديث كما جاء، ... أنت معنا في تفسير كلمة التفويض؟

المحاور: نعم، أعتقد هذا أنه مفوض في هذه المسألة.

الألباني: فإذاً؛ لماذا تقول هو يقول هكذا. إذاً؛ كتابه يقول بأنه هو مفوض، ولا يقول إنه يمر هذا الحديث كما جاء..."

[المصدر: موسوعة الألباني في العقيدة -جماع أبواب الكلام على حديث الصورة ص٨٢٩:٨٢٧-٧]



فهذه التي مرت هي بعض كلمات صاحب القضية؛ فلتسلكوا إذاً طريقته السلفية، ودعوكم من العصبية، فدونكم ما سوده الإمام بأقلامه، وسجله في أشرطته وكلامه، وقد وصف بـ"وافق وأخواتها" مرات ومرات، وبالغ أحيانًا في بعض العبارات، فأنتم بين أمرين لا ثالث لهما:

- إما أن تقولوا بأن الألباني الإمام -وكذا من سبق ذكرهم في المباحث الفائتة- قد طعنوا في من تكلموا فيهم بهذه العبارات، وبالتالي فهم إما حدادية أو وافقوا الحدادية!

- وإما أن تتوبوا من قولكم أن قول القائل: "فلان وافق قوله قول كذا (من أهل البدع)" يعد طعنًا في الأئمة، وتستغفروا الله من وصفكم إياه بالحدادية!

والله أسأل أن يتوب علينا وعليكم، وأن يهدينا وإياكم إلى سواء السبيل.



المثال الرابع:

أقوال العلماء في عبارة: "الأعمال شرط كمال"

التي قالها الإمامان ابن حجر والألباني رحمهما الله

وكما كان الألباني رحمه الله ينتقد من زل في مسألة من مسائل الدين؛ حياطةً للشريعة، وحفظًا لها، ولا يخشى في ذلك لومة لائم؛ إذ حياطة الشريعة أهم من حفظ جناب العالم، فيرد على كل من أخطأ ولو كانت أخطاؤه -كما مرَّ- لفظية، ولا يهاب من الكلام ولو في خطأ ابن تيمية.

فكما كان الألباني عليه الرحمة يفعل مع من يخطئون، كان علماء السنة معه يفعلون، فينتقدون ولا يجاملون، ويخطئون ويصوبون، ولا يمررون أخطاء الإمام، فيقعوا في التعصب المذموم، فالعلامة الألباني ليس بمعصوم، وإليكم مثالًا -وهو بيت القصيد وعين المسألة- لتعامل بعض العلماء مع زلة الألباني وابن حجر[1] في قولهما: "الأعمال الصالحة كلها شرط كمال في الإيمان".

(١) ومعلوم أن ابن حجر رحمه الله هو أول من نسب هذه المقولة لمعتقد السلف وتابعه عليها العلامة الألباني، وقد تعقب ابن حجر رحمه الله في هذا الخطأ غير واحد من أهل العلم، وأولهم شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب وبعض أئمة الدعوة ومن هذه التعقبات:

- قال الإمام ابن عبدالوهاب في الدرر السنية(١/ ٥٠، ٥١). "وهم معترفون أنهم لم يأخذوا أصولهم من الوحي، بل من عقولهم، ومعترفون أنهم مخالفون للسلف في ذلك، مثل ما ذكر في فتح الباري، في مسألة الإيمان، على قول البخاري: وهو قول وعمل، ويزيد وينقص؛ فذكر إجماع السلف على ذلك، وذكر عن الشافعي: أنه نقل الإجماع على ذلك، وكذلك ذكر أن البخاري نقله، ثم بعد ذلك حكى كلام المتأخرين، ولم يرده ...".

قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ في الدرر السنية(١٢/ ٧، ٨).

"ثم إن شيخنا رحمه الله تعالى، بعد رحلته إلى البصرة، وتحصيل ما حصل بنجد وهناك، رحل إلى الأحساء، وفيها فحول العلماء، منهم عبد الله بن فيروز، أبو محمد الكفيف،

❀ الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

سئل رَحِمَهُ اللَّهُ في حوار مع مجلة المشكاة:

السائل:

ذكر الحافظ ابن حجر في الفتح عندما تكلم على مسألة الإيمان والعمل، وهل هو داخل في المسمى، ذكر أنه شرط كمال، قال الحافظ: (والمعتزلة قالوا: هو العمل والنّطق والاعتقاد، والفارق بينهم وبين السّلف أنّهم جعلوا الأعمال شرطًا في صحّته والسّلف جعلوها شرطًا في كماله).

فأجاب الشيخ:

لا ،هو جزء، ما هو بشرط، هو جزء من الإيمان، الإيمان قول وعمل وعقيدة أي تصديق، والإيمان يتكون من القول والعمل والتصديق عند أهل السنة والجماعة.

ووجد عنده من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم ما سر به، وأثنى على عبد الله هذا بمعرفته بعقيدة الإمام أحمد. وحضر مشائخ الأحساء، ومن أعظمهم: عبد الله بن عبد اللطيف القاضي، فطلب منه أن يحضر الأول من فتح الباري على البخاري، ويبين له ما غلط فيه الحافظ في مسألة الإيمان، وبين أن الأشاعرة خالفوا ما صدر به البخاري كتابه، من الأحاديث والآثار ...".

عبد الله بن عبداللطيف آل الشيخ في الرسائل الشخصية ٢٦٢:

"وهم معترفون أنهم لم يأخذوا أصولهم من الوحي، بل من عقولهم، ومعترفون أنهم مخالفون للسلف في ذلك، مثل: ما ذكر في فتح الباري، في مسألة الإيمان، على قول البخاري: وهو قول وعمل، ويزيد وينقص، فذكر إجماع السلف على ذلك، وذكر عن الشافعي أنه نقل الإجماع على ذلك، وكذلك ذكر أن البخاري نقله، ثم بعد ذلك حكى كلام المتأخرين، ولم يرده".

السائل: هناك من يقول بأنه داخل في الإيمان لكنه شرط كمال؟

ـ الشيخ: لا، لا، ما هو بشرط كمال، جزء، جزء من الإيمان. هذا قول المرجئة، المرجئة يرون الإيمان قول وتصديق فقط، والآخرون يقولون: المعرفة. وبعضهم يقول: التصديق. وكل هذا غلط. الصواب عند أهل السنة أن الإيمان قول وعمل وعقيدة، كما في الواسطية، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

ـ السائل: المقصود بالعمل جنس العمل؟

الشيخ: من صلاة وصوم وغير [ذلك من] عمل القلب من خوف ورجاء.

السائل: يذكرون أنكم لم تعلقوا على هذا في أول الفتح؟

ـ الشيخ: ما أدري، تعليقنا قبل أربعين سنة، قبل أن نذهب إلى المدينة، ونحن ذهبنا للمدينة في سنة ١٣٨١ هـ، وسجلنا تصحيحات الفتح أظن في ١٣٧٧ هـ أو ٨٧ [لعلها ٧٨] أي تقريباً قبل أربعين سنة. ما أذكر يمكن مر ولم نفطن له.

[المصدر: مجلة المشكاة المجلد الثاني، الجزء الثاني، ص ٢٧٩، ٢٨٠ نقلا عن الشيخ السناني]

۞ الشيخ محمد صالح العثيمين رحمه الله:

وفي مكالمة مع العلاّمة محمّد بن صالح العثيمين عن الشيخ الألباني رحمه الله:

السائل: شيخنا عندنا هنا في الجزائر وردت رسالة لأحد المجهولين، وهو أبو رحيّم اتهم فيها الشيخ الألباني رحمه الله بالإرجاء وكذا تلامذته كالشيخ علي حسن هل تعرفون هذا الشخص، وماذا تعرفون عليه؟

الشيخ:

لا والله ما أعرفه، ولكن من رمى الشيخ الألباني بالإرجاء فقد أخطأ؛ إمّا أنّه لا يعرف الألباني، وإمّا أنّه لا يعرف الإرجاء. الألباني رجلٌ من أهل السنّة رَحِمَهُ اللَّهُ مدافعٌ عنها إمام في الحديث لانعلم أنّ أحداً يباريه في عصرنا، لكن بعض النّاس -نسأل الله العافية- يكون في قلبه حقدُ، إذا رأى قبول الشخص ذهب يلمزه بشيءٍ كفعل المنافقين ﴿ ٱلَّذِينَ يَلْمِزُونَ ٱلْمُطَّوِّعِينَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ وَٱلَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ ﴾[التوبة: ٧٩].

فيلمزون المتصدق المكثر من الصدقة والمتصدق الفقير.

الرجل رَحِمَهُ اللَّهُ أعرفه من كتبه، وأعرفه بمجالسته أحياناً: سلفيّ العقيدة، سليم المنهج، لكن بعض النّاس يريد أن يكفّر عباد الله بما لم يكفّرهم الله به، ثمّ يدّعي أنّ من خالفه في هذا التكفير فهو مرجئ - كذباً وزورًا وبهتاناً-؛ لذلك لا تسمعوا لهذا القول من أيّ إنسان صدر.

فسبحان الله! لو فرضنا قال قائل في مسألة واحدة من مذهب الإرجاء؛ هل يصح أن نسميه مرجئًا؟

الجواب: لا.

ثم سئل: بالنّسبة لمسألة الإيمان شيخت حفظكم الله، هل يصّح أن نقول إنّ العمل شرط كمال أم شرط صحّة؟

الشيخ: هل قال ذلك الصحابة للرّسول؟

السائل: لا.

الشيخ: طيّب، هل نحن أحرص منهم على العلم؟

السائل: لا.

شيخ: هل نحن أحرص منهم على الإيمان؟

السائل: لا.

الشيخ : لماذا يسكتون ونقول؟ من كفّره الله كفّرناه، ومن لم يكفره الله فهو مؤمن، ودعوا الكلام أنّ هذا من كمال الإيمان أو من أصل الإيمان. الذي يترك الصلاة كافر أعلمت أم لا؟

السائل: نعم. الإشكال الذي عند الشباب هو ما سمعوه من بعض العلماء أنّ من جاء بالتّوحيد و ترك كل العمل -يعني على قول من لا يكفر تارك الصلاة- فهذا لا يكفّر؟

الشيخ : هل يطاع من لم يكفّر تارك الصلاة والقرآن والسنّة يشهدان بذلك؟

السائل : هذا هو الإشكال يا شيخ، يعني يا شيخنا هذا لا يتصور أصلًا أن يوجد مسلم و لا يقوم بأيّ عمل من الأعمال لا الأعمال الواجبة الظاهرة ولا المستحبّات! فهذا لا يتصور شيخنا.

الشيخ: **لا يمكن.**

السائل: صحيح هذا؟

الشيخ: نعم.

السائل: جزاكم الله خيرًا.

[المصدر: موضوع في شبكة سحاب بعنوان: دفاع الشيخين الجليلين ابن عثيمين وربيع بن هادي عن عقيدة الإمام الألباني وأصله في شريط بعنوان "دفاعٌ عن الألباني" تحت إشراف وتوزيع مؤسسة مجالس الهدى]

وهذا جزء فيه الشاهد من هذه الفتوى التي دائما تنقل مبتورة، وفيه عدة فوائد:

الفائدة الأولى: تبرئة الشيخ العثيمين للعلامة الألباني من الإرجاء، ودفاعه عنه، والثناء عليه وعلى معتقده.

الفائدة الثانية: التفريق بين من وافق المرجئة في قول وبين المرجئ وذلك في قوله: "فسبحان الله! لو فرضنا قال قائل في مسألة واحدة من مذهب الإرجاء؛ هل يصح أن نسميه مرجئًا؟ الجواب لا."

الفائدة الثالثة: إنكار العلامة العثيمين لعبارة الشرطية؛ لأنها محدثة لم يقل بها الصحابة ولا التابعين.

الفائدة الرابعة: تخطئة العثيمين لمن يقول بنجاة تارك العمل بالكلية.

❁ الشيخ أحمد بن يحيى النجمي رَحِمَهُ اللهُ:

سئل الشيخ النجمي:

شيخ، من المعلوم أن الشيخ ابن باز خطأ الحافظ ابن حجر لما نسب القول بأن العمل شرط كمال في الإيمان للسلف، وقال الشيخ ابن باز أنه قول المرجئة. شيخ، وبقول الحافظ قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في رسالته حكم تارك الصلاة، وبقول الحافظ أن العمل شرط كمال في الإيمان يعني بعض الناس عندنا يا شيخ، يقولون الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ لم يخطئ، وتخطئته يعني أنه مرجئ يا شيخ يعني هل الشيخ الألباني أخطأ؟

فـأجـــــاب:

الشيخ الألباني إن كان قال هذا؛ فهو فهي هفوة من عالم، وتغتفر له ولعله رجع، والقول بأن الشيخ الألباني مرجئ هذا خطأ فاحش لايجوز. نعم، في أمان الله".

[المصدر: مكالمة هاتفية على الشبكة].

❁ الشيخ صالح الفوزان حفظه الله:

سئل الشيخ صالح الفوزان حفظه الله:

هنالك بعض الدعاة يرمون الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ بالإرجاء، فهل هذا صحيح ثابت عن الشيخ؟

الجواب:

الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ كغيره؛ يخطيء ويصيب، يُخطيء ويُصيب، فإذا أخطأ في مسألة[1] فلا نحكم عليه بأنه مرجيء أو أنه ... ؛ بل نقول إنه أخطأ في هذه المسألةِ،

(١) سئل العلامة الفوزان حفظه الله: يقول وهل أهل السنة يقولون: إن الإيمان شرط الكمال أم شرط صحة؟ فأجاب الشيخ: لا، هذا ما هو من أقوال أهل السنة، الشرطية ما هي من أقوال أهل السنة. أهل السنة يقولون: الأعمال من الإيمان، من حقيقة الإيمان، لا يكون إيمان بدونها ولا يسمى إيمانا. الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، يتكون من ثلاثة هذه الأشياء. فإذا فقد واحد منها لم يصح الإيمان، نعم، الذين يقولون إنه شرط كمال أو شرط وجوب هذا من المرجئة. نعم. اهـ (المصدر: موقع الشيخ الفوزان).

٢-وقال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله: والمرجئة أربع طوائف:

الطائفة الأولى: غلاة المرجئة: و هم هؤلاء الجهمية الذين يقولون: الإيمان مجرد التصديق.

الطائفة الثانية: الأشاعرة. وهم الذين يقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب فقط ولو لم ينطق بلسانه، لا مجرد المعرفة

الطائفة الثالثة : الكرامية الذين يقولون: إن الإيمان هو النطق بالسن ولو لم يعتقد بقلبه.

الطائفة الرابعة: مرجئة الفقهاء الذين يقولون: الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب ولا تدخل الأعمال في حقيقة الإيمان.

و هناك فرقة خامسة ظهرت الآن و هم الذين يقولون : إن الأعمال شرط في كمال الإيمان الواجب أو الكمال المستحب.

المصدر (التعليق المختصر على نونية ابن القيم / المجلد الثاني / فصل في بيان اقتضاء التجهم و الجبر و الإرجاء للخروج عن جميع ديانات الأنبياء / الصفحة ٦٤٨).

٣ وسئل الشيخ صالح الفوزان : هناك من يقول : "الإيمان قول واعتقاد وعمل، لكن العمل شرط كمال فيه"، ويقول أيضاً : "لا كفر إلا باعتقاد" ... فهل هذا القول من أقوال أهل السنة أم لا؟

الجواب: الذي يقول هذا ما فهم الإيمان ولا فهم العقيدة، وهذا هو ما قلناه في إجابة السؤال الذي قبله: من الواجب عليه أن يدرس العقيدة على أهل العلم ويتلقاها من مصادرها الصحيحة، وسيعرف الجواب عن هذا السؤال. وقوله : إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، ثم يقول : إن العمل شرط في كمال الإيمان وفي صحته، هذا تناقض !! كيف يكون العمل من الإيمان ثم يقول العمل شرط،

ومعلوم أن الشرط يكون خارج المشروط، فهذا تناقض منه.

وهذا يريد أن يجمع بين قول السلف وقول المتأخرين، وهو لا يفهم التناقض، لأنه لا يعرف قول السلف ولا يعرف حقيقة قول المتأخرين، فأراد أن يدمج بينهما ... فالإيمان قول وعمل واعتقاد، والعمل هو من الإيمان وهو الإيمان، وليس هو شرطًا من شروط صحة الإيمان أو شرط كمال أو غير ذلك من هده الأقوال لتي يروجونها الآن. فالإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح وهو يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية. (المصدر: أحد أجوبة الشيخ المسجلة)

٤-وسئل العلامة الفوزان : أثبكم اله هذا سائل يفول ما حكم الشخص الذي يقول أن الأعمال شرط كمال في الإيمان؟ هل يوصف بأنه من المرجئة؟ فأجاب الشيخ : نعم هدا هو الإرجاء، الذي يقول أن الأعمال ليست من الإيمان و نما هي شرط، شرط كمال هذا غلط، الأعمال أساس في الإيمن، أساس في الإيمان، لا إيمان بدون عمل، كما أنه لا عمل بدون إيمان، فليست محرد شرط، يقول شرط كمال بعد ماهو شرط وجوب؟! لا هذا غلط، هذا غلط كبير.

(المصدر: شرح الشيخ لكتاب الإيمان بتاريخ:١٨-٨-١٤٣٠ هـ/ الدرس الثاني)

٥ وسئل الشيخ الفوزان: لقد كثر في هدا الوقت الكلام فيمن يقول إن الأعمال في الإيمان شرط كمال وليست أصل فيه، ونريد من فضيلتكم التوحيه الواضح في هذه المسألة؟ فأجاب الشيخ: نحن شرحنا وشرح الإخوان المشايخ في المدارس وفي المعاهد وفي الكليات أن الأعمال من الإيمان وليست شرطًا فيه، وإنما هي منه من حقيقة الإيمان الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح. وهذه العقيدة بأن الأعمال ليست من الإيمان هذه مجلوبة إلى بلادنا ما هي بعقيدتنا ولا عليها مشايخنا، وإنما هي عقيدة مجلوبة وهي باطلة لأنها مذهب الإرجاء مدهب المرجئة . (المصدر:من أحد أجوبة الشيخ المسجلة)

٦-وسئل الفوزان حفظه الله: هل الأعمال ركن في الإيمان وجزء منه أم هي شرط كمال فيه؟ فأجاب الشيخ: هذا قريب من السؤال الذي قبله، سائل هذا السؤال لا يعرف حقيقة الإيمان. فلذلك تردد. هل الأعمال جزء من الإيمان أو أنها شرط له؟ لأنه لم يتلق العقيدة من مصادرها وأصولها وعن علمائها. وكما ذكرنا أنه لا عمل بدون إيمان ولا إيمان بدون عمل؛ فهما متلازمان ، والأعمال هي من الإيمان بل هي الإيمان: الأعمال إيمان، والأقوال إيمان، والاعتقاد إيمان ،

ومجموعها كلها هو الإيمان بالله عز وجل، والإيمان بكتبه ورسله واليوم الآخر والإيمان بالقدر خيره وشره. (المصدر:من أحد أجوبة الشيخ المسجلة)

٧- وسئل الشيخ أحسن الله إليكم صاحب الفضيلة، يقول: ما هو الصواب في الإجابة عن هذا السؤال: هل العمل شرط صحة في الإيمان، أم شرط كمال؟ فأجاب الشيخ: ما عند أهل السنة والجماعة، وأهل العلم، ما عندهم شك في أن العمل من الإيمان، العمل من لإيمان، داخل في الإيمان؛ ولذلك يعرِّفونه بقولهم. (الإيمان قولٌ باللسان، واعتقادٌ بالجنان، وعملٌ بالأركان يزيد بالطاعة، وينقص بالعصيان)، وأما لو كان شرط، صار خارج! الشرط خارج المشروط؛ فلا يُقال أن العمل شرطٌ في الإيمان؛ بل يُقال العمل من الإيمان، وداخلٌ في حقيقته، هذا هو مذهب أهل السنة والجماعة

إنما ابتلينا في هذا الوقت بمتعالمين، صاروا ينبشون عن غرائب المسائل، ويظهرونها للتشويش على الناس؛ ومن ذلك: هذه القضية؛ قضية العمل، هل هو شرطٌ في كمال الإيمان أم شرطٌ في صحته؟ نقول: ما هو بشرط، العمل داخلٌ في الإيمن، في حقيقة الإيمان؛ فهو من حقيقة الإيمان، وليس شرطًا له؛ لأن الشرط خارج المشروط، هذا ضلال. نعم. [المصدر موقع الشيخ]

٨-وسئل الفوزان أيضا كما في موقعه: هذا سائل يقول: انتشر في الآونة الأخيرة عبر شبكة الإنترنت مقال يقرر فيه صاحبه أن العمل شرط لكمال الإيمان، فما نصيحتكم حفظكم الله؟ فأجاب: أول شيء من هو هذا القائل؟ هل هو من العلماء المعتبرين؟ أو هو من سائر الناس أو من المتعالمين؟ فإذا كان كذلك فلا عبرة بقوله. ما أظن واحد من العلماء المعتبرين سيقول هذا القول، أبدًا، إنما يقوله متعالم أو إنسان تعلم هذه العقيدة - عقيدة الإرجاء- ومشى عليها. أما أهل السنة والجماعة فهم يرون أن العمل داخل في الإيمان، وأن الإيمان قول وعمل واعتقاد، لابد من الثلاثة. فإن اختل واحد منها فإنه لا يصح الإيمان، قول باللسان واعتقاد بالقلب وعمل بالجوارح، فلا ينفع العمل بدون اعتقاد، ولا ينفع الاعتقاد بدون عمل، ولا ينفع العمل والاعتقاد بدون قول باللسان، لابد من الجميع هذا هو الإيمان الصحيح. نعم.

نقول أخطأ في هذه المسألة والعصمة لكتاب الله، فكل يُخطيء ويُصيب.

[المصدر: مقطع صوتي على الشبكة]

وسئل أيضًا كما في الحوار الصوتي المعروف مع الشيخ هشام البيلي وفقه الله: سماحة الوالد: ذكرتم في مؤلف لكم بأن قول العمل شرط كمل أن هذا من أقوال مرجئة العصر؟

فأجاب العلامة الفوزان: إي نعم.

فسأله الشيخ هشام: قول الشيخ الألباني: بأن العمل شرط كمال!

فأجاب العلامة الفوزان: **غلط هذا إرجاء، وهذا غلط من الألباني** رحمه الله.

فقال الشيخ هشام: يقال: وافق قولهم؟

فقال العلامة الفوزان: وافق قولهم، لكن نرجو الله له المغفرة.

[المصدر: تسجيل صوتي على الشبكة]

❁ الشيخ عبد العزيز آل الشيخ حفظه الله:

السائل: ياشيخ ذكر الشيخ الألباني رحمه الله في أحد أشرطته أن السلف فرقوا بين الإيمان والعمل وجعلوا العمل شرط كمال فهل صحيح يا شيخ؟

الشيخ المفتى: لا ؛ أبداً ... العمل جزء من الإيمان، وليس بين العمل والإيمان انفصال.

[المصدر: تسجيل صوتي على الشبكة]

❁ الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله:

سئل حفظه الله: هل قول الألباني إن العمل شرط كمال وليس شرط صحة يجعله مرجئًا؟

فأجاب: ما نقدر أن نقول إنه مرجئ بهذا الكلام، هذا الكلام يؤخذ على الشيخ ولا نقبله؛ نقول إن العمل جزء من الإيمان لا شرطًا فيه. وهذا قاله الحافظ ابن حجر، وقاله غيره، وأرجو أن يراجع الشيخ في هذا ويبين له.

وبعدها يا إخوة ليس كل من وقع في شيء من البدع يسمى مبتدعًا. ليس كل من وقع في بدعة نسميه مبتدعًا؛ هذا مذهب الحدادية فقط. إن قاعدتهم في البدعة لا فرق بين ابن عربي وبين من يقول العمل شرط كمال! لا فرق بين الرافضي وبين من يقول هذا الكلام! فإن القاعدة في البدعة عندهم واحدة لا فرق بين ابن حجر وبين سيد قطب لا فرق بين الخميني وبين ابن حجر عندهم عرفتم.

[المصدر مجموع كتب ورسائل وفتاوى فضيلة الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله ١٥ / ٢٠٧]

وفيه فوائد:

الفائدة الأولى: تخطئة الشيخ ربيع للعلامة الألباني في عبارة شرط الكمال.

الفائدة الثانية: أن الألباني ليس مرجئ؛ لأنه ليس كل من وقع في بدعة وقع وصف المبتدع عليه.

❁ ولهذا قال الشيخ ربيع المدخلي في موطن آخر مدافعًا عن الشيخ الألباني:

"... ومن البدع التي حاربها كثيراً بدعة الإرجاء؛ وهو على خصومة شديدة مع المرجئة مع أبي غدة والكوثري والمرجئة السابقين واللاحقين أيوصف بعد كله هذا بأنه مرجيء وأنه منبع الإرجاء؟! اتقوا الله! إذا بدت منه كلمه في حال جدال؛ تستغرب. ونحن نعرف أنه عدو لدود للإرجاء، نقول إنه منبع للإرجاء؛ ألا نتقي الله! ألا يظن هذا أن هذا سيكتب في صفحته وأن الله الذي قال: ﴿ مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ ﴿١٨﴾ ﴾[ق.] سيحاسبه على هذا الكلام...".

[المصدر: شبكة سحاب بعنوان:ربيع الخير يذبّ عن عرض الامام الألباني وتلامذته]

فبين أن عبارته في هذا عبارة مستغربة، وهذا لأنها تخالف عبارات السلف في باب الإيمان، ولكن ليس معنى أنها توافق كلام المرجئة أن يتهم الألباني بالإرجاء.

❁ ولذا فتراه في موطن آخر أيضًا يقول:

"رَمَوْا الألباني بالإرجاء لأنَّه صدرت منه عبارة، غفر الله له، صدر مثل هذا من الأئمة ما أحد حكم عليهم بالإرجاء: مسعر كان لا يستثني في الإيمان، كما هو حال المرجئة؛ لأنَّ المرجئة لا يقولون أنا مؤمن إن شاء الله.

والإيمان عند أهل السنّة: قول وعمل واعتقاد؛ ولذا هم يستثنون فيقول أحدهم: أنا يمكن ما وفَّيت الإيمان حقَّه من العمل وغيره فأستثني.

الإيمان فيه صلاة، صوم، زكاة ....، الصلاة تتطلب الإخلاص، ... ،

هـل أنت وفَّيت هذه الأعمال حقَّها وهي من الإيمان؟ الـمؤمن ما يقول إنَّني وفَّيت ذلك كما قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَآ ءَاتَوا۟ وَّقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ رَٰجِعُونَ ۝٦٠﴾[المؤمنون].

فالمؤمن يأتي بالأعمال الصالحة، وقلبه خائف؛ لأنَّه يمكن أنَّه ما استكمل شروط هذه العبادة ولا قام بها على الوجه الأكمل فيستثني في الإيمان الشامل للعمل.

والعمل عند المرجئة ليس من الإيمان؛ فلا استثناء.

كان مسعر رَحِمَهُ اللَّهُ لا يقول بالاستثناء؛ فقيل للإمام أحمد: أهو مرجئ؟ قـال: لا.

ولا نعرف عن مسعر رَحِمَهُ اللَّهُ أنَّه كان يحارب الإرجاء، كما يحاربه أهل السنَّة، الذين ترمونهم ظلماً وعدواناً بالإرجاء.

فلو سئل الإمام أحمد الآن عن عبارة الألباني؛ لقال. ليس مرجئًا.

كيف إنسان يحارب الإرجاء طول حياته في عدد من كتبه وفي أشرطته وفي حياته كلِّها؟ ثمَّ بدرت منه عبارة يقال فيه أنَّه مرجيء؟!!

أنا-والله- استنكرت هذه العبارة من غيره قبل أن يقولها الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ هذه العبارة هي: (العمل شرط كمال في الإيمان).

[المصدر: كلمة في التوحيد: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾[البقرة: ١٤٣] وتعليق على بعض أعمال الحدادية الجديدة]

وفي هذا الكلام عدة فوائد:

الفائدة الأولى: تبرئة العلامة الألباني من كونه مرجئًا، ودفاع الشيخ ربيع عنه ضد الحدادية.

الفائدة الثانية: إنكار عبارة شرط الكمال التي قالها العلامة الألباني، وعدم إقرار الشيخ ربيع لها.

الفائدة الثالثة: أنه ليس معنى أن يقول القائل بقول من أقوال المرجئة أن يسمى بذلك مرجئًا [مسعر أنموذجًا].

الفائدة الرابعة: قياس الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله لمقولة الألباني على مقولة مسعر، والمعلوم أن قول مسعر بعدم الاستثناء في الإيمان هو قول المرجئة.

ثم قال الشيخ ربيع حفظه الله منتقدًا بعض الحدادية: "يتلوَّن كالحرباء في قضية الألباني وغيرها، ثم أخيراً جهر بأنَّ ربيعـًا قلَّد الألباني في قضية الإرجاء، وفي قضية الأعمال شرط كمال فأنا والله حاربت عبارة (الأعمال شرط كمال) فيما أعتقد قبل الناس جميعـًا، ولا أزال على ذلك وأعتقد أنَّ هذا حصل مني عام ١٤١٥هـ. والذي نهيته عن قول الأعمال شرط كمال قلت له حينذاك ليس هذا تعريفـًا لأهل السنَّة؛ عليك بتعريف أهل السنَّة والجماعة للإيمان بأنَّه :(قولٌ وعملٌ واعتقاد يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية : قولُ القلب واللِّسان وعملُ القلب واللِّسان والجوارح)".

[المصدر: كلمة في التوحيد : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[البقرة: ١٤٣] وتعليق على بعض أعمال الحدادية الجديدة]

فانتقد الشيخ ربيع في الموطن السابق من اتهمه بتقليد العلامة الألباني في قضية الإرجاء وشرط الكمال، ثم أكد الشيخ مرة أخرى على خطأ عبارة الألباني الأعمال شرط كمال، وحكم على هذا التعريف بأنه يخالف تعريف أهل السنة للإيمان؛ إذ هو موافق لتعريف المرجئة، ولكن الشيخ كما هو معلوم ومقرر يبرئ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ من الإرجاء.

❁ ولذا قال في موطن آخر مدافعًا عن الألباني:

"ابن باز وابن عثيمين وغيرهما بلغهم كلام الألباني في هذه القضية، وبرّأوه من الإرجاء، ما قالوا مرجئ، كما برّأ أحمد مسعرًا وغيره (ولا أستحضر أسماءهم الآن)، يقولون له: فلان مرجئ؟ فيقول: لا وغيره يرميه بالإرجاء. إيش الحماس هذا؟! دافعه العداوة والحقد ليس غيرة على السنة -والله- كذّابون -والله- ليس غيرة على السنة، وإنّما هو الحقد على أهل السنة والانتقام لخصومها. فالغيور على السنّة لا يفعل هذا، والله نحن أغير منهم على السنة وأشدُّ نكاية في أهل البدع وهم لا أثر لهم.

[المصدر: كلمة في التوحيد: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾[البقرة: ١٤٣] وتعليق على بعض أعمال الحدادية الجديدة]

وفي هذا الموطن تأكيد أن العلامتين ابن باز والعثيمين إنما علما بخطأ الألباني في هذه الكلمة؛ ومع ذلك قالا ببراءته من الإرجاء، والمعلوم -كما تقدم- أن ابن باز يقول أن قول الأعمال شرط كمال إنما هو قول المرجئة، ومع ذلك فليس معنى أن يقول القائل بعبارة توافق عبارات المرجئة أن يكون مرجئًا.

❁ الشيخ عبد الله الغديان رحمه الله:

وسئل الشيخ الغديان رحمه الله: "ذكر الشيخ الألباني رحمه الله في أحد أشرطته أن السلف فرقوا بين الإيمان و العمل و جعلوا العمل شرط كمال فهل صحيح يا شيخ؟

الشيخ : لا، هذا كل نفس مذهب المرجئة، هذا الذين يقولون شرط كمال هذا مذهب المرجئة.

السائل : بارك الله فيك، يعني الشيخ الألباني أخطأ؟

الشيخ : ما علي أنا من أحد، أقول لك ما علي من أحد من الأشخاص، أنا أتكلم عن الموضوع، أما الأشخاص ما علي منهم ما الذي صدر منهم.

[المصدر:تسجيل صوتي على الشبكة]

❁ الشيخ اللحيدان حفظه الله:

سئل حفظه الله: هل لكم رأي واضح في الشيخ الألباني كثرت الأسئلة يعني عن مسألة الإرجاء وكذا؟

فأجاب: إرجاء الألباني وأمثاله هذا من إرجاء العلماء، ليس من إرجاء الذين يقولون العمل لا علاقة له بالإيمان الإيمان إيمان أفجر الناس وأصلح الناس سواء. ولا شك أن هذا القول قول فاسد؛ القرآن دل على أن الإيمان يزيد وينقص في آيات كثيرة، وأجمع أهل السنة على ذلك على أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

[المصدر:تسجيل صوتي على الشبكة]

❁ الشيخ عبيد الجابري حفظه الله:

سئل للشيخ عبيد الجابري حفظه الله:

يشاع من بعض الناس ممن ينتسب إلى العلم أن الشيخ الألباني رحمه الله من المرجئة؛ فهل هذا الكلام صحيح حفظكم الله وبارك فيكم؟

فأجاب:

"حتى الساعة لا أعلم أن الشيخ الألباني رحمه الله من أهل الإرجاء؛ بل هو علم من أعلام السنة ورجل من حماتها، والذب عنها وعن أهلها، ثم إن كانت منه زلة فإن كثيرًا من أهل العلم قبله كانت له زلات؛ فعلى سبيل المثال ابن قدامة قال عبارة تفويض في كتابه المعروف لمعة الاعتقاد، ورد عليه الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله رداً قوياً وبرأه من التفويض، والإمام الصابوني (أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن رحمه الله) له في عقيدته المشهورة رسالته المشهورة عقيدة السلف أصحاب الحديث له عبارة تفويض، ومع ذلك لم يقل أهل العلم أنه مفوض.

فكم من إمام تـزل به القدم مرة أو مرتين أو مرات، ومع هذا هو محفوظة كرامته وصانوا عرضه عند من يعرف قدره، فإن كان الألباني رحمه الله وقع في قول شابه فيه المرجئة فهو لا ينقص كرامته، ولا يبيح عرضه، ولكن هي لعبة قطبية سرورية، أراد منها القوم أن تكون الحرب بين السلفيين حتى ينشغلوا بأنفسهم عن ألاعيب القطبية وحيلهم وصنوف مكرهم . فنحذر من هذا! وما أحسن ما قاله العلامة الفقيه المجتهد محمد بن صالح العثيمين رحمه الله فيمن يصف الألباني رحمه الله بالإرجاء،

قال: "إن هؤلاء إما أنهم لا يعرفون الألباني أو لا يعرفون الإرجاء"، فأما الذين يصفون الألباني بالإرجاء يريدون تكفير الحكام، فمؤكد بأنها لعبة قطبية، وحيلة من حيلهم وأسلوب شيطاني من أساليبهم الماكرة، فليت قومنا يعلمون." ا.هـ

[المصدر: مقال بعنوان: "رمي الألباني بالإرجاء لعبة قطبية سرورية"]

وفي الكلام السابق عدة فوائد:

الفائدة الأولى: العلامة الألباني ليس من أهل الإرجاء.

الفائدة الثانية: ليس معنى أن يوافق العالم مذهب المبتدعة في قول أن يصير بذلك مبتدعًا.

الفائدة الثالثة: فإن كان الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ وقع في قول شابه فيه المرجئة[1]؛ فهو لا ينقص كرامته.

---

(١) ومن المعلوم أن الشيخ عبيد الجابري يرى مقالة شرط الكمال توافق مذهب المرجئة، قال حفظه الله في الدرس الأول من شرح عقيدة الرازيين:

هذا هو الإيمان عند أهلِ السُّنّة فالعَمَلُ من مُسمَّى الإيمَان وهو من أركانه؛ ثم من حيث مكانته من الإيمان تفصيلًا. فإن العمل ينقسم بهذا الاعتبار إلى ثلاثة أقسام:-

أحدها: م ينتفي الإيمان بانتفائه، وهو التوحيد،ومن الخصال العملية ترك الصلاة جحودًا؛ ممن يعلم وجوبها، نعم هذا كفر.

الثاني: ما يُنافي كمال الإيمان؛ مثاله: ترك الزكاة تهاونًا؛ وكذا صوم رمضان وكذا فرض الحج؛فهذا فسق يُنافي كمال الإيمن ولا يُضاده بالكلية، مالم يجحد وجوب هذه الخصال وما يُمثالها عن علم.

الثلث: ما يُنافي الكمال المستحب؛ ويمكن أن يُقال ما يُفوِّت فضيلة ينتفي بها الكمال المستحب؛ ويمكن أن يُقال ما يكون من تفويت الفضائل، أو ما يفوت به من الفضائل، الكمال المستحب.

الفائدة الرابعة: إقرار الشيخ عبيد الجابري لتعبير العلامة محمد بن ابراهيم في انتقاد عبارة ابن قدامة في التفويض مع تبرئته له من التفويض كما مر في المبحث الثاني.

يعني: الكمال المستحب انتهى؛ فلديه الكمال الواجب ولديه الكمال التام، إيمانه يعني: ليس فيه نقص؛ لكنه فوت أشياء مستحبة، نقص أجره، فاتت عليه فضائل هذا في النوافل. هذه أقسام العمل من حيث منزلتها من الإيمان وترتب الحكم عليها؛ كل قسمٌ له حكم، فلا تجتمع في حكم واحد، وبهذا عُلِمَ توسط أهل السنة، وهم وسطٌ في كل شيء؛ فلم يقولوا العمل شرط صحة؛ لأن العمل يختلف؛ فلو قالوا ذلك لوافقوا الخورج. ولم يقولوا شرط كمال فيوافقوا مرجئة الفقهاء؛ مرجئة الفقهاء وهم مُبتدعة ضُلال، بدعهم علماء السنة وشددوا عليهم.

وقال في الدرس الأول من شرح صحيح البخاري: "فيتلخص عندنا أن العمل من الإيمان وهو مُسمى فأهل السنة لا يقولون في الأعمال أنها شرط صحة خلافًا للخوارج فإن الخوارج عندهم الإيمان لا يتضعّف ولا يقولون شرط كمال فيُوافقوا المُرجئة"

وسئل الشيخ عبيد الجابري حفظه الله كما في الشريط الثاني من الإرجاء وخطورته:هل من قال إن الأعمال شرط في كمال الإيمان وأن الإيمان يزيد وينقص لكن تارك العمل لا يكفر من غير جحود هل يعد من قال هذا بأنه مرجئي؟

فأجاب الشيخ: على هذا القول الوارد في السؤال أن أعمال الجوارح ليست من الإيمان شرط كمال وشرط الكمال يجوز الإتيان به وعدمه بل هذا قولٌ فاسد وتناقض. فالأعمال من مسمى الإيمان لكن من الأعمال ما يزول الإيمان بزواله بالكلية مثل ترك الصلاة مثل وجوب الزكاة وجوب الصيام وجحد وجوب الحج فهذه أركان الإسلام ... هذا الحديث صريح الدلالة على ما تقدم من الآيات والأحاديث أن الإيمان هو من العمل وليس شرط كمال .

❀ الشيخ صالح السحيمي حفظه الله:

سئل الشيخ صالح السحيمي:

فضيلة الشيخ أحسن الله إليك هناك من يرمي محدث العصر الإمام الألباني حفظه الله تعالى بالإرجاء . نرجو التعليق؟

فأجاب:

"... وتهمة شيخنا الشيخ الألباني رحمه الله بالإرجاء جريمة كبرى وخطأ فادح وزلل فاضح بل هو ممن يرد على المرجئة، وهذا الخلل دخل على أولئك من وجهين:-

الوجه الأول :هناك إطلاق عند شيخنا الشيخ ناصر وهو مسبوق إليه، لكن نرى أنه خطأ ،وهو إطلاقه بأن الكفر العملي لا يخرج من الدين. وهذا خطأ من الشيخ يخالف منهجه هو نفسه عند التطبيق؛ خطأ لفظي.

و أيضًا قوله إن الأعمال شرط كمال في الإيمن، بينما نراه في تعليقه على لطحاوية وغيرها يقرر أن العمل من الإيمان وهذا ضد مذهب المرجئة، حتى مرجئة الفقهاء.

ونحن و إن كنا لا نوافقه رحمه الله على مثل هذه العبارة : (أن العمل شرط كمال)، لأن من ترك العمل بالكلية ولم يعمل عملًا مطلقًا؛ فلا شك في كفره إجماعًا. وإن أدق عبارة ينبغي أن تقال هي عبارات السلف؛ كما قال الإمام البخاري: (أدركت ألفًا من العلماء يقولون: الإيمان قول و عمل) هذه أدق عبارة، أما أن نمتحن الناس بكلمة: هل هو شرط صحة أو شرط كمال؟ فهذا امتحان ما أنزل الله به من سلطان،

لأن من أطلق قوله: (شرط كمال) قد ينفذ من خلال قوله من؟ المرجئةُ، وإن لم يقل هو بذلك -أي يقول المرجئة- لكن المرجئة قد يستغلون قوله فيمتطونه ...".

[المصدر: المقطع أُخذ من درس شرح نواقض الإسلام]

الشيخ الراجحي حفظه الله:

سئل الشيخ الراجحي: يقول هذا السائل الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله له رسالة صغيرة أن الأعمال الصالحات كلها شرط كمال في الإيمان عند أهل السنة؛ فهل كلامه صحيح أفتونا مأجورين ؟

ج: ليس بصحيح، والصَّواب عند أهل السنة والجماعة أن الأعمال جزء من الإيمان، وليست شرطًا. فالشرط خارج المَشْرُوط، كالوضوء شرط لصحة الصلاة وهو خارج عن الصَّلاة، وأهل السُّنة يقولون أن الإيمان قول باللسان، وتصديق بالقلب، وعمل بالقلبِ وعمل بالجوارح، يقولون عمل وقولٌ ونية، يزيدُ بالطاعة ويزيد بالمعصية، وليس شرطًا، فالشَّرطُ خارجٌ عن المشروط، نعم!.

[المصدر درس تفسير ابن كثير سورة النساء - وصحيح ابن حبان (المجلد الثاني)]

وسئل الشيخ الراجحي حفظه الله:

سماحة الشيخ، يقول بعضُ الأفاضل -سماحة الشيخ- من أهل العلم عندنا في مصر ممن هو معروف على المنهج السلفي، وهو الشيخ: (هشام بن فؤاد)، يقول -سماحة الشيخ- في معرض الثناء على الشيخ (الألباني)، يقول: [وإنْ كنا نقول: بأنه قد وافقَ قوله قولَ المرجئة في أن العمل شرط كمال، لكنه ليس مرجئًا].

فهل هذه المقولة -سماحة الشيخ، أحسن الله إليكم- تعتبر طعنًا في (الألباني)، أم هو على طريقة العلماء في ذلك؟

الشيخ: لا، ليس طعنًا.

السائل: ليس طعنًا يا شيخنا؟

الشيخ: نعم، ليس طعنًا، صحيح، يعني إذا وافق قولهم ليس معناه أنه مرجئ، ويقول بأقوال المرجئة وباعتقادهم وبقواعدهم.

السائل: أحسن الله إليكم يا شيخنا، وجزاكم الله خيرًا، ونفع الله بعلمكم.

أنقل هذا عنكم -يا سماحة الشيخ، أحسن الله إليكم-؟

الشيخ: نعم ... نعم.

[المصدر:تسجيل صوتي على الشبكة]

وسئل الشيخ عبد العزيز الراجحي:

هل الأعمال ركن في الإيمان وجزء منه أم هي شرط كمال فيه؟

الجواب:

الإيمان قول باللسان وقول بالقلب وعمل بالقلب وعمل بالجوارح كما سبق. ولا يقال: إنها شرط كمال، أو إنها خارجة عن الإيمان، أو إنها لازم من لوازم الإيمان، أو من مقتضى الإيمان، أو هي دليل على الإيمان؛ إذ كل هذه من أقوال المرجئة.

[المصدر: من أحد أجوبة الشيخ]

وسئل أيضًا:

هناك من يقول: (الإيمان قول وعمل واعتقاد، لكن العمل شرط كمال فيه)، ويقول أيضًا: (لا كفر إلا باعتقاد؛ فهل هذا القول من أقوال أهل السنة أم لا؟

الجواب:

ليست هذه الأقوال من أقوال أهل السنة، أهل السنة يقولون: الإيمان هو قول باللسان، وقول بالقلب، وعمل بالجوارح، وعمل بالقلب. ومن أقوالهم: الإيمان قول وعمل؛ ومن أقوالهم: الإيمان قول وعمل ونية؛ فالإيمان لا بد أن يكون بهذه الأمور الأربعة:

قول اللسان وهو النطق باللسان، قول القلب وهو الإقرار والتصديق، عمل القلب وهو النية والإخلاص، عمل الجوارح؛ فالعمل جزء من أجزاء الإيمان الأربعة، **فلا يقال: العمل شرط كمال أو أنه لازم له فإن هذه أقوال المرجئة ولا نعلم لأهل السنة قولا بأن العمل شرط كمال.**

[المصدر: موقع الشيخ الراجحي]

مر عليك أخي المسترشد عالي الهمة، السائر على درب علماء الأمة، طرفًا من طريقة أولئك الأعلام، في بيان زلة الألباني الإمام، وكيف دافعوا عنه وحفظوا مكانته، مع التحذيرمن خطئه وزلته، وقد جمعوا في جل ما نقلت من نقول، بين تبرئة الألباني من كونه مرجئًا، وبين وصف مقالته بمشابهة أو موافقة عبارات المرجئة.

فهل كل هؤلاء ممن حكم على عبارة الألباني -شرط الكمال- بأنها خطأ، أو أنها من كلام المرجئة (الفوزان/ الراجحي)، أو أنها نفس كل كلام المرجئة (الغديان)، أو وصف قول الألباني بأن يشبه إرجاء العلماء (اللحيدان)،أو قال قد ينفذ من خلال قوله المرجئةُ(السحيمي)، أو أنها زلة من الشيخ أو هفوة منه (النجمي)، أو أن كلامه لا نقبله (الربيع)، مع اتفاقهم جميعًا على سلامة معتقد الشيخ من الإرجاء تمامًا كما فعل الشيخ هشام البيلي حفظه الله كما سيأتي.

فهل كل هؤلاء الأعلام هم من الطاعنين في العلامة الألباني؟!!

أعتقد أن من يعتقد هذا وينشره هو الطاعن في كل هؤلاء الأئمة، فليراجع نفسه!

بل أقول لم يقتصر انتقاد العلماء للعلامة الألباني على مسألة شرط الكمال بل انتقد أيضا في اشتراطه الاستحلال لتكفير ساب الدين، ولعل من أكثر من انتقده في هذا لأمر العلامة ربيع المدخلي حيث قال حفظه الله مبينًا خطأ الألباني رَحِمَهُ اللهُ مدافعًا عنه ضد من يبدعه من الحدادية:

"قال شيخ الإسلام: ويرحم الله القاضي أبا يعلى، فقد ذكر في غير موضع ما يناقض ما قاله هنا، وإنّما وقع مَن وقع في هذه المهواة بما تلّقوه من كلام طائفة من متأخّري المتكلّمة، وهم الجهميّة الإناث، الذين ذهبوا مذهب الجهميّة الأولى في أن الإيمان هو مجرّد التصديق الذي في القلْب، وإن لم يقترن به قول اللّسان، ولم يقتض عملاً في القلْب ولا في الجوارح، وأنا مع شيخ الإسلام ابن تيميّة: أنّ القول بأن كفر السّابّ إنّما هو لاستحلاله السبّ؛ زلّة منكرة وهفوة عظيمة،

ومعه في قوله: "ويرحم الله القاضي أبا يعلى، قد ذكر في غير موضع ما يناقض قوله".

وأزيد: ويرحم الله مَن وقع فيما وقع فيه أبو يعلى من الفقهاء الذين خُدعوا بقول المتكلّمين الجهميّة الإناث، الذين أخذوا بقول الجهميّة الأولى، ولم يبدّعهم ابن تيميّة، ولم يرجف ويهوّل عليهم، لأنّهم من أهل السنة فيما نعتقد، وقعوا في زلّة خفي سرّها عليهم، ولا سيّما فقهاء الحنابلة الذين يُعرف عن غالبهم حبّ السنّة والذّب عنها، ونبذ البدع وبغضها.

فهل نسلك مسلك ابن تيميّة في هذا الأدب والترحّم، أو نسلك مسلك جهلة غُلاة الحدّاديّة مثل: عبد اللّطيف، فنهوّش على الألباني، ونهوّش أكثر وأشدّ على مَن خالفه ونقده وحذّر من أخطائه، ونملأ الدنيا ضجيجًا".

[المصدر: إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل ص١١٦]

فهذه الفقرة التي مرت فيها من الفوائد ما فيها، لمن تدبر معانيها، فالشيخ ربيع المدخلي لم يمنعه حبه للألباني وعلو قدره عنده، من بيان ما زل فيه من خطأ في اشتراط الاستحلال لتكفير ساب الرسول ﷺ، بل وأتى في معرض الكلام عن هذا بعبارات قوية، وألفاظ مدوية، قالها شيخ الإسلام ابن تيمية، في القاضي أبي يعلى، فقال حفظه الله:

"ويرحم الله مَن وقع فيما وقع فيه أبو يعلى من الفقهاء الذين خُدعوا بقول المتكلّمين الجهميّة الإناث، الذين أخذوا بقول الجهميّة الأولى، ولم يبدّعهم ابن تيميّة".

ثم طلب الشيخ ربيع أن نتعامل مع الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في زلته، بألا نهوش عليه بل نسلك معه مسلك ابن تيمية مع القاضي أبي يعلى، فقال: "فهل نسلك مسلك ابن تيميّة في هذا الأدب والترحّم، أو نسلك مسلك جهلة غُلاة الحدّاديّة مثل: عبد اللّطيف، فنهوّش على الألباني...".

ومسلك ابن تيمية الذي طالب الشيخ ربيع أولئك الحدادية أن يسلكوه مع الألباني - كما مر - يقوم على أمور واضحة:

الأمر الأول: حفظ مكانة العالم المجتهد المخطئ، والترحم عليه، وذكره بالخير، ويتمثل هذا في قول شيخ الإسلام: "ويرحم الله القاضي أبا يعلى".

الأمر الثاني: أنه ومع وجود كلام آخر للقاضي أبي يعلى يناقض ما وقع فيه من خطأ، إلا أن هذا لم يمنع شيخ الإسلام من بيان ما أخطأ فيه، فلم يقل نحمل هذا على ذاك!!، ويظهر ذلك في قول شيخ الإسلام: "فقد ذكر في غير موضع ما يناقض ما قاله هنا".

الأمر الثالث: عدم الاكتفاء ببيان الخطأ وإنما بين وجهه، وأي قول من أقوال أهل البدع كان موافقًا، ويظهر ذلك في قوله: "وإنّما وقع مَن وقع في هذه المهواة بما تلّقوه من كلام طائفة من متأخّري المتكلّمة، وهم الجهميّة الإناث، الذين ذهبوا مذهب الجهميّة الأولى".

فهذا أيضًا دليل واضح صريح، وإقرار وتصريح، من الشيخ المدخلي ربيع، بسلفية تلك الطريقة في التعامل مع زلات العلماء، نقلها عن شيخ الإسلام ابن تيمية،

ليرد على من يتهم أهل السنة بالعصبية، ويبين أننا كما مر وسط بين طرفين:

- طرف راح يبدع الألباني بتلك الزلة متهما إياه بالإرجاء مهدرا لجهوده في محاربة الإرجاء والذب عن السنة، ولازم قولهم أنهم يشترطون في السنيّ العصمة.
- وطرف يدعي أنه لا ينبغي بيان خطأ الألباني في هذا؛ بحجة أن بيان خطأه يعد طعنًا فيه، ولازم قولهم أن الألباني معصوم.

وأهل السنة وسط بينهما، فبيان خطأ المجتهد -بحق-، وحفظ كرامته هو طريقة السلف والأئمة من بعدهم.



الفصل الثالث

بين الشيخ الهمام، والألباني الإمام.

- المبحث الأول: موقف الشيخ الهمام من العلامة الإمام:

◄ أولًا: الثناء العام من الشيخ هشام البيلي على العلامة الألباني.

◄ ثانيًا: الكتب التي شرحها الشيخ هشام البيلي للعلامة الألباني.

◄ ثالثًا: بعض المقاطع الصوتية الخاصة بالترجمة للعلامة الألباني وبيان منهجه.

◄ رابعًا: الدورة العلمية للترجمة للعلامة الألباني بعنوان "هذا الألباني فأروني مثله".

◄ خامسًا: الدفاع عن العلامة الألباني ودفع بعض الشبهات عنه:

أ- شبهة ليس للألباني مشايخ.

ب- دفع شبهة الإرجاء عنه.

- المبحث الثاني: حقيقة التهمة المنسوبة للشيخ هشام البيلي وفقه الله.

- المبحث الثالث: إبطال الشبهات المثارة التي بنى عليها المخالف رده وإنكاره.

"وفيه الجواب على خمس وعشرين شبهة تكلم بها منتقدو الشيخ هشام في هذه العبارة".

بين الشيخ الهمام والألباني الإمام:

وقد ترددت كثيرًا قبل كتابة هذا الفصل وسطره، بعد ما مر سبره؛ إذ في ما تقدم الغنية والكفاية، لكل من كان عنده مسحة من دراية، ولكن رأيت أنه -ربما لبعد المكان-، قد تغيب أصل الحكاية عن بعض أهل الإيمان، ممن يغترون بكلام الشيوخ وإن كان حكمهم عن الدليل عاريًا، ويعتبرون ما أصدروا من حكم جائر كافيًا، ولو كان حكم المتكلم قد بناه على غلط في معلومة، أو كان مقصرًا في معرفة مدلوله ومفهومه، أو كان صادرًا -من بعضهم- عن سوء نية، وحسد وبغض وسوء طوية، ممن اتخذ الدفاع عن العلامة الألباني مطية، للطعن في شيخ من شيوخ السلفية، فصار الشيخ البيلي المدافع عن الإمام، في مقطع سماه "عذب الكلام، في ألباني الشام، حسنة الأيام" صار هذا الرجل -بهذا المقطع- من الطاعنين، وعدوه به من الحدادية المفترين، ويا لها من أعاجيب وأباطيل!، قد دفعهم حسدهم فيها إلى التحريف والتضليل، والله حسبنا ونعم الوكيل.

وقد كنت قبل كتابتي هذا الفصل أقرأ كلامًا يوزن بماء الذهب، للعلامة الحافظ ابن رجب، أهديه -بنقله هنا- لمن أقدر وأحب؛ ليبصر بعينه السبب الواضح الجلي، للافتراء على فضيلة الشيخ هشام البيلي:

قال ابن رجب في الفرق بين النصيحة والتعيير:

"ومِن أظهرِ التعيير: إظهارُ السوء وإشاعتُه في قالب النصح، وزعمُ أنه إنما يحمله

على ذلك العيوب إما عامًّا أو خاصًّا وكان في الباطن إنما غرضه التعيير والأذى؛ فهو من إخوان المنافقين الذين ذمهم الله في كتابه في مواضع، فإن الله تعالى ذم من أظهر فعلاً أو قولاً حسنًا وأراد به التوصل إلى غرض فاسد يقصده في الباطن، وعدَّ ذلك من خصال النفاق كما في سورة براءة التي هتك فيها المنافقين وفضحهم بأوصافهم الخبيثة: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿١٠٧﴾﴾ [التوبة: ١٠٧].

... فهذه الخصال خصال اليهود والمنافقين، وهو أن يظهر الإنسان في الظاهر قولًا أو فعلًا، وهو في الصورة التي ظهر عليها حسن، ومقصوده بذلك التوصل إلى غرض فاسد؛ فيحمده على ما أظهر من ذلك الحسن، ويتوصل هو به إلى غرضه الفاسد الذي هو أبطنه، ويفرح هو بحمده على ذلك الذي أظهر أنه حسن، وفي الباطن شيء وعلى توصله في الباطن إلى غرضه السيء؛ فتتم له الفائدة وتُنَفَّذُ له الحيلة بهذا الخداع.

ومن كانت هذه همته فهو داخل في هذه الآية ولا بد، فهو متوعد بالعذاب الأليم، ومثال ذلك: أن يريد الإنسان ذمَّ رجل وتنقصه وإظهار عيبه؛ لينفر الناس عنه إما محبة لإيذائه، [أو] لعداوته، أو مخافة من مزاحمته على مال أو رئاسة، أو غير ذلك من الأسباب المذمومة؛ فلا يتوصل إلى ذلك إلا بإظهار الطعن فيه بسبب ديني مثل: أن يكون قد ردَّ قولاً ضعيفًا من أقوال عالم مشهور؛ فيشيع بين من يعظِّم ذلك العالم أن فلانًا يُبغِضُ هذا العالم ويذمُّه ويطعن عليه؛ فيغرُّ بذلك كل من يعظِّمه،

ويوهمهم أن بغض الراد وأذاه من أعمال العرب؛ لأنه ذبٌّ عن ذلك العالم ورفع الأذى عنه وذلك قُربة إلى تعالى وطاعته فيجمع هذا المظهر للنصح بين أمرين قبيحين محرَّمين:

أحدهما: أن يحمل ردُّ العالم القول الآخر على البغض والطعن والهوى، وقد يكون إنما أراد به النصح للمؤمنين وإظهار ما لا له كتمانه من العلم.

والثاني: أن يظهر الطعن عليه؛ ليتوصل بذلك إلى هواه وغرضه الفاسد في قالب النصح والذب عن علماء الشرع، وبمثل هذه المكيدة كان ظلم بني مروان وأتباعهم يستميلون الناس إليهم. وينفِّرون قلوبهم عن علي بن أبي طالب والحسن والحسين وذريتهم رضي الله عنهم أجمعين.

وأنه لما قُتِل عثمان رضي الله عنه لم ترَ الأمة أحق من علي رضي الله عنه؛ فبايعوه، فتوصل من توصل إلى التنفير عنه بأن أظهر تعظيم قتل عثمان وقُبحه، وهو في نفس الأمر كذلك ضُمَّ إلى ذلك أن المؤلِّب على قتله والساعي فيه علي رضي الله عنه، وهذا كان كذبًا وبهتًا. وكان علي رضي الله عنه يحلف ويغلِّظ الحلف على نفي ذلك، وهو الصادق البارُّ في يمينه رضي الله عنه، وبادروا إلى قتاله ديانةً وتقرُّبًا ثم إلى قتال أولاده رضوان الله عليهم، واجتهد أولئك في إظهار ذلك وإشاعته على المنابر في أيام الجُمَع وغيرها من المجامع العظيمة؛ حتى استقر في قلوب أتباعهم أن الأمر على ما قالوه وأن بني مروان أحق بالأمر من علي وولده لقربهم من عثمان وأخذهم بثأره فتوصلوا بذلك إلى تأليف قلوب الناس عليهم وقتالهم لعلي وولده من بعده ويثبُت بذلك لهم الملك واستوثق لهم الأمر.

وكان بعضهم يقول في الخلوة لمن يثق إليه كلامًا ما معناه: "لم يكن أحد من الصحابة أكفأ عن عثمان من علي"؛ فيقال له: لِمَ يسبُّونه إذاً؟ فيقول: "إن المُلك لا يقوم إلا بذلك".

ومراده أنه لولا تنفير قلوب الناس على علي وولده ونسبتُهم إلى ظلم عثمان، لما مالت قلوب الناس إليهم لما علموه من صفاتهم الجميلة وخصائصهم الجليلة، فكانوا يسرعون إلى متابعتهم ومبايعتهم؛ فيزول بذلك ملك أمية، وينصرف الناس عن طاعتهم". اهـ

فما أروع ما مر ذكره من كلام، فأنعم بأولئك الأعلام، وما أشد مطابقة الوصف المتقدم لما حصل في محنة الشيخ هشام، مع جل من اتهمه بالطعن في الإمام، فإنما فعلوا مافعلوا، وائتفكوا ما ائتفكوا، للنيل من الشيخ بدوافع شخصية. لا لمخالفات عقدية، ولا لمخالفات منهجية، فالشيخ كما سترى في هذا الجزء اليسير، أبعد من يكون عن الطعن في الإمام الكبير، والله أسأله النفع به والتيسير.



المبحث الأول:

موقف الشيخ الهمام من العلامة الإمام

قال فصدق ...

قال الشيخ هشام البيلي حفظه الله في محاضرة له بعنوان "نحن أولى بالألباني منكم":

"ولا نقول بأننا سنبدأ اليوم، وسننشئ اليوم، كلامًا في العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لنبين موقفنا من العلامة الألباني!، بعبارات مزوقة، وبكلمات منمقة؛ ننشئها اليوم لنرد هذه الشبهة عن أنفسنا!؛ ولقد علم القاصي والداني والحمد لله تبارك وتعالى مقدار هذا الرجل عندنا -قولًا وعملا- ولله الحمد والمنة.

أمّا القول:

فهو أكثر من أن يُحصى!؛ ولقد حاول بعض الطلاب أن يجمع كل ما ذكرناه في الثناء على الشيخ الألباني رحمه الله تعالى والدفاع عنه في كل موضع نذكره؛ فقلتُ له: ستعجز عن ذلك!، وفعلًا يعجز الحمد لله طلابنا عن أن يستوعبوا كل ما ذكرناه عن الشيخ الألباني رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

وأمّا من جهة العمل والفعل والواقع:

فلله الحمد والمنة، فقد شرّفنا الله ﷻ وله الفضل وحده بأننا شرحنا كثيرًا

من الرسائل للعلامة الألباني رحمه الله تعالى، وهذا موجود على الموقع لمن أراد أن يرجع إليه والحمد لله!.

ولقد تربى طلابنا على محبة العلماء: الشيخ الألباني، الشيخ ابن باز، الشيخ العثيمين. الشيخ مقبل، الشيخ الفوزان، الشيخ اللحيدان، الشيخ الأطرم. وهؤلاء الحمد لله الأعلام الأفذاذ الذين إنما نحن حسُنَّة من حسناتهم!، وليس لنا في يوم من الأيام أن نأتي حكامًا على هؤلاء! نقول هذا مقبول وهذا مردود!، هذا سنّي وهذا غير سنّي!، هذا مطعون فيه وهذا غير مطعون فيه!

فمن نحن أصلًا اصلًا -حتى نتكلم في هؤلاء-؟!؛ وإنما دورنا أن نربط الأمة بسلفنا الصالح رحمهم الله تعالى ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وهؤلاء والحمد لله من الذين اتبعوا سلفنا الصالح بإحسان، ولهذا ما من طالب علم -في هذا الوقت وفي هذا الزمان- إلا وهو حسُنَّة من حسناتهم؛ إن شرُف بلقائهم فالحمد لله، وإن لم يشرف بلقائهم فقد شرُف بالتتلمذ على كتبهم والحمد لله.

وما كنّا نظن أن يومًا من الأيم نأتي ندافع عن أنفسنا تجاه الشيخ الألباني رحمه الله تعالى، هل نحن نطعن فيه أو لا نطعن فيه؟! عجيب!!". اهـ



أولًا: الثناء العام على الشيخ الإمام

إن المتابع المنصف لما يؤصله الشيخ البيلي بين طلابه، ويربي عليه أبنائه وأصحابه، يعلم جيدا أن الرجل في حبه للألباني قد لا يفوقه أحد، وفي تدريس كتبه قد فاق كل منتقد، وليس هذا الأمر أمرًا جديد ذهب إليه، بل هو منهجه قديمًا -ولا زال عليه-؛ فطالما تكلم عن الإمام في دروسه ومحاضراته، وبين إمامته من كتبه ورسالاته، بل قد ترجم للألباني الإمام قديمًا على شاشة الفضائيات، يوم أن كان يجهل ما عند أصحابها من ضلالات، فقال الشيخ الهمام، عن الألباني الإمام، في حلقة من حلقات قناة الرحمة[1] بتاريخ ٣ شوال ١٤٢٩هـ:

"انظر إلى العلماء مثل شيخنا الشيخ الألباني رحمه الله رحمة واسعة، الذي حمل هَمَّ السنة في هذا العصر، لم يكن على ألسنة طلاب العلم حديث صحيح، وحديث ضعيف، ما كان يعرف الطلاب هذا، إنما يعرف الطلاب الأخبار

(١) وكان الشيخ هشام قد تبرأ -كما هو معلوم- من تلك القنوات، وبين حال أصحابها، ورد عليهم ردودًا كثيرة بعد الثورة المصرية، وإمعانًا في البراءة من تلك القنوات وأهلها؛ قام الشيخ بحذف كل مواد قنوات الرحمة والناس والخليجية وغيرها من موقعه، بعد أن علم حال أصحابها ونشرت صفحته الرسمية بيان جاء فيه: "نحيط علم إخواننا الكرام إلى أنه قد تم حذف جميع موضوعات القنوات الفضائية من الموقع الرسمي للشيخ هشام بن فؤاد البيلي حفظه الله؛ حتى ننتهي من تحويلها إلى مواد صوتية ينتفع بها نظرا لما حوته تلك الحلقات من مواد علمية سلفية ولله الحمد، مع حذف كل ما يتعلق بذكر القنوات، والشيخ قد تبرأ كما هو معلوم من كل ثناء حصل منه لهذه القنوات: (الرحمة - الناس - الحكمة - الخليجية - الحافظ)، ولمشايخها: (حسان والحويني ويعقوب والعدوي والحنبلي وغيرهم ممن ليسوا على السنة)".

(من قال كذا ... قيض الله له ألف ملك، لكل ملك مئة ألف لسان، في كل لسان مئة ألف لغة، في كل لغة مش عارف مئة ألف إيه!!).

حتى جاء هذا الرجل الألباني رحمه الله تعالى، الفحل العالم الجهبذ الذي نفع الله به ﷺ به الأمة، نفع الله عز وجل به الأمة.

كل مكتبة الآن، حتى الذين ينتقدون الشيخ الألباني رحمه الله تعالى، كل مكتبة الآن مسودة بكتبه، عشرات الكتب في الذب عن النبي ﷺ.

الذي لا يعرف الألباني ينظر إلى ليله، ينظر إلى نهاره!

حدثني ابن أخيه أنه كان ربما نزل من الدور الثاني إلى الدور الأول، ويحمل الكتاب، ربما وقف على الدرج ست ساعات!!

الألباني رحمه الله تعالى الذي لم يكن يجد ثمن الكتاب يشتريه، كان يذهب إلى المكتبات ويستعير الكتاب؛ حتى أصبح علم الأمة، علم الأمة رحمه الله تعالى رحمة واسعة. في كل حديث الألباني يختلف عن كل من حقق إنك تجد نفس الألباني رحمه الله تعالى في حكم كل حديث، لم يكن مقلدًا رحمه الله تعالى.

إن شيخنا الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى علم الأمة وسيد الأمة ليقول أحسب أن الألباني رحمه الله تعالى من مجددي هذا العصر.

إن ابن عثيمين رحمه الله تعالى في الشرح الممتع يراجع باب النكاح في حديث: "لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل" وهو يضعفه، وقد صححه الألباني رحمه الله تعالى ...

قال: وأقول لكل جواد كبوة وإن علم هذا العلم هو الشيخ الألباني رحمه الله تعالى، لكل جواد كبوة وللرجل فضل لا ينكره أحد.

هؤلاء أقران! هؤلاء أقران! لكن يقال هذا الألباني مثلًا ساعاتي!!، أو هذا الألباني ما تعلم في الجامعات!!

ورسول الله ﷺ فين [أين] تعلم؟! والصحابة فين [أين] تعلموا؟! فين تعلموا؟!!

ليست المسألة كذلك، إنما العلم بالتعلم، إنما العلم بالعكوف، إنما العلم بثني الركب؛ لذا فإن الألباني رحمه الله تعالى حمل هم السنة، حتى أَصبحتُ أنا وأنت والأمة كلها ترجع إلى كتب الألباني.

كم القائل على منابر المسلمين صححه الألباني؟!

كم القائل في كتب دونت صححه الألباني رحمه الله تعالى؟! كم؟!!

إن الألباني لنفخر بالكلام عنه، وربي إننا نشعر بالعلو والزهو حينما نتكلم عن هذا الرجل، رحمه الله تعالى رحمة واسعة، حمل هم السنة، فمات رحمه الله تعالى عليها مات رحمه الله وكتبه تشهد وأحاديثه تشهد ، هذا هو الهم، هم المنهج، هم القضية، هم الدعوة..." اهـ

فهذه الكلمات التي نقلتها، مر قرابة الستة أعوام على إلقائها، فهل رأيتم طاعنا في الألباني يقول مثل هذا الكلام؟ فيترجم -تطوعًا- للإمام، وينقل ثناءات الأعلام، ليعرف به الأنام؟

ما لكم كيف تحكمون؟ وماذا ستجنون مما تروجون وتنشرون؟!!

اتقوا الله ...

وأما المنشور حديثًا من ثناءاته على الألباني في موقعه، فهو مما يصعب عليَّ جدًّا أن أجمعه، فكلام الشيخ البيلي في الثناء على العلامة الألباني -بلا مبالغة- يصعب أن يحصى ويجمع؛ إذ يندر أن تمر مناسبة إلا وله فيها على الألباني ثناء يسمع، أو دفاع عنه يقال، وأذكر منها لا على سبيل الحصر بل كمثال:

قال الشيخ هشام البيلي وفقه الله عن العلامة الألباني رحمه الله:

"فلهذا قال سلمان الفارسي لأبي الدرداء: إن الأرض المقدسة لا تقدس أحدًا، وإنما يقدس الإنسان عمله. هذا أثر جميل نسأله تعالى أن ينفع بها المسلمين ويتقبلها منا قبولًا حسنًا إنه سميع مجيب. شوفوا يا إخواني فائدة العلم، نسأل الله أن يرفع قدر هذا الرجل في الآخرة، وأن يرزقه الفردوس الأعلى جزاء ما خدم سنة رسول الله ﷺ وواصل ليلها بنهارها. هذا الرجل يا إخواني من أعاجيب العصر، كان الشيخ الألباني رحمه الله تعالى كان من أعاجيب العصر.

ابن أخيه كان معنا يحكي عن هذا الرجل عجيب في همته الألباني رحمه الله تعالى، لم تكن همته همة عادية، والألباني بدأ من الصفر، عارف[تعلم] إن الورقة اللى[التي] انت بتكتب فيها الآن كانت معاناة عند الألباني أن يجد الورقة التي يكتب فيها، ما كان يجد ثمن هذه الأوراق؛ كان يجمع الأوراق من هنا وهناك الأوراق المرمية في الشوارع والتالفة يجمعها ويدبسها عشان [كي] يكتب فيها أنتم ما أدركتم هذا طبعًا ومثل هذا.

كان الشيخ الألباني رحمه الله تعالى على هذا يجمع هذه الأوراق؛ ليكتب فيها. وكان ربما حصّل الورقة مكتوب فيها من وجه ويعنى متروكة من وجه، فيكتب فيها. وكان لا يجد ثمن الكتاب؛ فيذهب إلى المكتبات، يستعير الشيخ الكتاب إلى أن يأتيه واحد يشتريه فيرده، إلى أن هيأ الله عز وجل له المكتبة العامة هناك، وواظب وكذا حتى أعطوه مفتاحها لما رأوا من جده واجتهاده، فصار الشيخ رحمه الله تعالى يكتب ويجلس فيها الساعات الطوال.

يقول لى ابن أخيه هذا كان الشيخ ربما ينزل بالكتاب ويبحث يقول يقف على درج السلم بين الدور الثانى والأول، ربما يقف ست ساعات، ويقف بين دورين ممسك بكتابه؛ فكان أعجوبة في مسألة الهمة أعجوبة هذا الرجل أعجوبة في همته العالية. وما كتب لا شك أن كتابات الشيخ طبعًا تنم عن هذا يعنى لما تفتح السلسلة صراحة تجد كأنك أمام يعنى عالم ضخم رجل علل رجل ضخم ليس بالرجل الهين كل حرف موجود موجود نفسه.

ولهذا الشيخ الألباني تجد علمه ليس علمًا باهتًا منقولًا، وإنما الرجل له نَفَس في كل ما كتب، نفس عال جدًّا نفس اختيار أصاب أو أخطأ هذا جارٍ على كل العلماء، نفس الشيخ موجود في تحقيقه في اختياراته فقهية كانت أو كذا أو حديثية؛ ترى للشيخ نفسًا عظيمًا فيما كتب يعنى جهد، ثم ميزة أخرى أيضا أن الشيخ رحمه الله تعالى خرجت كتبه هذه في زمن ما كان أحد يعرف الحديث الصحيح والضعيف، كان أكبر المشايخ اللى قد يعتنوا بالحديث الآن،

كانوا طلبة يعنى أصحاب التخريج الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ما كانوا يعرفون الحديث الصحيح والضعيف. أنا أذكر كنا نمسك السلسلة هذه وهى بعض أجزاء بيضاء، كان يعنى شئ عظيم أنك تمسك هذه أول ما خرجت كانت نادرة.

يعنى الشيخ له الحقيقة -بعد فضل الله ﷻ- له فضل في توجيه الشباب لمسألة الحديث ضعيف، صحيح؛ تستدل بالصحيح، وتترك الضعيف. حقيقة الرجل ولهذا يعد من مجددى هذا العصر وهذا كلام شيخنا الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى رحمة واسعة، الذى يعرف يعنى قدر مثل الشيخ الألباني رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

ومع ذلك نال الشيخ ما نال غيره من العلماء من الانتقاص والسب وكذا وكذا. وهذا الرجل لا شك أنه يترفع عن هذا، ولهذا كثيرًا ممن رد على الشيخ ليس على منهج السلف، وإنما استغل مسألة الرد الحديثي في انتقاص الشيخ رحمه الله.

ومما أيضًا كان يميز الشيخ سلامة المعتقد، وخلى بالك [وانتبه] قلَّ من يشتغل يعنى أو كثير من مشاهير الذين يعتنون بالحديث أو كذا تجدهم على منهج الأشاعرة، كثيرًا منهم تجده على منهج الأشاعرة.

قلَّ اللى [من] تجد أن عقيدته تكون يعنى على معتقد صحيح سليم من هؤلاء الشيخ الألباني رحمه الله تعالى. كان والحمد لله على معتقد وعلى منهج. أنتم تسمعون وتعرفون ذلك رجل المنهج عميق في قلبه، ولهذا إذا فقط ما قرأت له اسمع للشيخ وأنت ترى النفس العقدى أيضًا نفسًا مميزًا رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

نسأل الله ﷻ أن يعلي درجته، وأن يجعل له بكل حديث حققه وعاش معه نصحًا للأمة رتبة عالية يلحق بها المصطفى ﷺ.

[المصدر: كلمة حق في العلامة الألباني رحمه الله- أضيفت في موقع الشيخ بتاريخ ٢-٧-٢٠١٢]

وقال في موطن آخر:

"ومن افتراءات وبغى الحدادي أنه ألف كتابًا في الطعن على الشيخ الألباني وتشويهه، يقع في حوالى أربع مئة صحيفه بخطه، لو طبع لعله يصل إلى ألف صحيفه سماه إيه بقى؟

الرد على الألباني! بقى الرد على الألباني!، الرجل الذى يذب عن السنة طيلة حياته، له أخطاء كغيره من العلماء؟

نعم له أخطاء لكن معروف الشيخ الألباني رحمه الله تعالى علم من أعلام الأمة، بقي دهره كله يذب عن السنه، ويدعو إليها، ويحارب أهل الأهواء والبدع، ولم يدخل في شيء منها والحمد لله، ولو وجد عنده شيء تخالفه أنت فيها فهو كغيره من أهل العلم طيب.

ألف الحداد هذا في الرد عليه، فماذا قال؟

سماه الخميس أي الجيش العرمرم!! له مقدمة!، ومؤخرة!، وقلب!، وميمنة!، وميسرة! يا الله!!! كل دا على الألباني رحمه الله تعالى؟!! مقدمة؟!... مؤخرة؟!... قلب؟!...ميمنة؟!...ميسرة؟!...قاتل الله الجهل!

[المصدر: محاضرة بعنوان شرح أصول الحدادية للشيخ ربيع المدخلي -حفظه الله الدقيقة ٤٠ تقريبًا]

وقال أيضًا الشيخ هشام البيلي حفظه الله:

"وبذلك فسر الإمام الخطابي و الحافظ ابن حجر العسقلانى، و تجد كلامه هذا في شرح كتاب الفتن من فتح الباري لشرح صحيح البخارى للحافظ العسقلاني رحمه الله تعالى ...

شوف الشيخ الألباني رحمه الله تعالى يستفيد من تفسير و كلام ابن حجر العسقلاني، و لا يزال العالم بخير ما استفاد ورفع الفائدة الى العلماء، لا يزال بخير من كان على هذا.

و في هذا أيضًا رد على الذين يتطاولون على علماء المسلمين ابن حجر، النووي أو كذا، بل إن بعضهم يرى حرق فتح الباري وهؤلاء محمود الحدادي و طائفته يرون حرق هذا -حرق هذا الكتاب فتح الباري و غيره-، وبعض من كان من طلبة العلم كان يقول ينبغي أن تحرق كل الكتب، مش [=ليس] فتح الباري!! بل كل الكتب بعد المئة الثامنة، يقول كل هذه الكتب تحرق و كان يوصي أو أعطى كل الكتب التي عنده بعد المئة الثامنة ووزعها، هذا فقه؟!!

رؤوس يا إخوان ...، دا [=هذا] فكر و فقه لكن من سبقك بهذا؟!!، من قال نحرق كتب ابن حجر؟!!، المشايخ الكبار ؟!!

[يقولون] لا؛ أصل عنده أخطاء في العقيدة!!، والمشايخ دول يبيعون عقيدتهم؟!!

عنده أخطاء تُتَجنب وينبه عليها، وإلا ابن خزيمة في كتاب التوحيد اللي [الذي]

الأمة بتلقاه بالمدح و الثنء فكتاب التوحيد لابن خزيمة عنده أخطاء ... أحرق برضه [أيضًا]؟!! ، أحرق هذه الكتب؟!!

لكن مسلك العلماء يا إخواني مهم، هذه فائدة انتبهوا إليها، مسلك العلماء، من سبقني ؟!! ...

ولهذا طالب العلم أو الشيخ الذى ينتفع به إذا لم يكن على طريقة العلماء و مسلك العلماء؛ أقول: لا تأمنه هذا تربية شاذة، لا تأمنه إن لم يكن على طريقة العلماء و مسلك العلماء، قد تعجب بكلام بعض الناس، أو هيئة بعض الناس لا يكوى الجلباب ولا يأكل اللحم و تقول هذا ضالتي هذ، أبو الدرداء، لا لا خليك مع مسلك العلماء، مسلك العلماء في التصرفات، في المنطق، في التعامل مع العلماء.

هو الألباني هذا معصوم؟ ليس معصومًا، ويخالف الألباني في مسائل، لكن المسلك هو إيه؟

واحد يقول لك هو ليه تعملوا مع الألباني وما تعملوش مع الناس التانيه كدا؟

وهل الناس التانيه مثل الألباني؟، هات واحد مثل الألباني رحمه الله تعالى وما نعملش معاه زي ما بنعمل مع الألباني، ثم [أننا] تابعنا علماءنا في الألباني، وتابعنا الألباني في مشايخنا و هكذا.

أذكر مره الشيخ كان يسأل -أعطيكم فرقًا بين مسلكين- و معلهش [=لا عليك] فهذه المسائل مهمه يا إخوانى، هى من العلم المهم لا تعدوها من نافقة العلم؛

بل هي من أصوله و الله، فهذا أسمعه أنا بأذني مبشرة: تعليق على حديث أسماء: " إذا بلغت المرأة المحيض فلا يصح أن يرى منها إلا هذا و هذا" ...

أما الشيخ ابن باز فقد سئل و كان هذا في برنامج نور على الدرب تقريبًا؛ فسئل الشيخ، فاللي بيسأله يؤززه بالسؤال يعني فيسأل: ما حكم هذا الحديث يا شيخ؟

والشيخ الألباني قد صحح هذا الحديث و... و ...و...؟

فقال الشيخ ابن باز : أخونا الشيخ ناصر كغيره من العلماء يصيب و يخطئ، والحديث ضعيف في كذا و كذا و ذكر ... ثم قال: للعلامة العثيمين رسالة في الحجاب فَتُرَاجَعْ.

تعالى بقى واحد تاني؛ أنا أراه صوت و صوره في المسجد، قدرًا كنت في مسجد في محاضرة، ولم يسأل بل ساق هو الكلام هكذا " فمثلًا حديث أسماء هذا يصححه بعض أهل العلم، وهو من أضعف الأحاديث على وجه الأرض، وما أدرى كيف يصحح و... و ...و..."

وطبعًا معروف من يصحح هذا الحديث، شوف هذا النفس و المسلك، وهذا المسلك، لما يقول هذا ابن باز فهو ابن باز رحمه الله تعالى واخد بالك؟ فهذا مسلك و هذا مسلك"

[المصدر: مدرسة العلماء الربانيين ومواقف من الألباني وابن باز أضيف لموقع الشيخ بتاريخ: ٢٠١٢/٠٧/٠٢]

وقال الشيخ هشام البيلي في محاضرة له بعنوان "نحن أولى بالألباني منكم":

"العلامة الألباني رحمه الله تعالى رحمة واسعة لا يحتاج من مثلنا أن نُثني عليه وأن نبين ثناءنا عليه!؛ فإن العلامة الألباني علمٌ شامخٌ قبل أن نتكلم عنه! -وهو لا يحتاجه!-، وإنما إن تكلمنا عن الثناء الشيخ الألباني رحمه الله تعالى فإن الشرف لنا، أما الألباني فحسبه ما جاءه من علماء عصره!، وحسبه ما شهد له القاصي والداني بفضله!، فمن نحن حتى نتكلم في الألباني، أم نقول الألباني الألباني...؟! من نحن؟! فالألباني رحمه الله تعالى قدره ومقامه قبل أن يكون هشام، وقبل أن يكون من يطعن في هشام بأنه يطعن في العلامة الألباني!.

ولهذا أنا لا أُحلّ أحدًا أن يجعل الحرب هي الطعن في من؟! الألباني؟!!!.



ثانيًا: الكتب التي شرحها الشيخ هشام للألباني الإمام

ولم يقف الأمرعلى مجرد هذه الكلمات، ولا ما مر عليك من ثناءات، بل دأب الشيخ البيلي وفقه الله يشرح كتب الإمام ويدرسها، و يبنيها في طلابه ويؤسسها، فبالله عليكم يا إخواني، هل هذا سبيل الطاعنين في الألباني؟!

وقد لاحظت أثناء تصفحي لموقع الشيخ البيلي شيئًا عجيبًا، وملحظًا غريبًا، وهو أن اسم الألباني صاحب الإمامة، لابد وأن يسبق بوصف "العلامة"[١]، فهل هذا سبيل الطاعنين فيه، أفتونا -بالله- يا محبيه!!

الكتب والرسائل والمباحث التي شرحها الشيخ هشام للألباني الإمام، وهي على موقعه الآن:

١. التحديث بفضل علم الحديث للعلامة الألباني رحمه الله.

٢. نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق للعلامة الألباني رحمه الله.

٣. فقه الواقع للعلامة الألباني رحمه الله.

٤. تخريج أحاديث فضائل الشام ودمشق للربعي للعلامة الألباني رحمه الله.

---

(١) ومن هذا ما حدث قريبًا ونحن في أحد دروس الشيخ لما اعترضه سائل وقال: يا شيخ لماذا الألباني تحديدًا دائما تسبقونه بوصف العلامة بينما أراكم تنعتون غيره بالشيخ وفقط؟!!، فأجابه الشيخ لعل هذا رزق الألباني أن يجعل الله له لسان صدق في الآخرين، وكما صار لقب شيخ الإسلام علما على ابن تيمية، والإمام على ابن باز، وغيره على غيرهم فهذا ربما يكون من صدق العالم.

٥. قاموس البدع "بدع الصلاة، وبدع الصيام" للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

٦. التصفية والتربية للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

٧. التوحيد أولاً يادعاة الإسلام للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

٨. رسالة في تحرير مسألة الحكم بغير ما أنزل الله مع مسائل نفيسة أخرى للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

٩. رسالة هذه دعوتنا للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

١٠. إعلام سفهاء الأحلام بأن مقارعة الحكام ليست سبيل الرجوع إلى الإسلام للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

١١. بحث في مناظرة مع من يدعي جواز الاحتفال بالمولد النبوي للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

١٢. بحث حول الأحاديث في العمامة للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

١٣. بحث حول التقبيل عند اللقاء والمعانقة، وتقبيل يد العالم للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

١٤. بحث حول أحاديث المهدي للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

١٥. بحث حول حادثة الراهب المسمى (بحيرا) وأنه حقيقة لا خيال للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

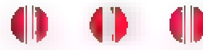
١٦. صحيح السيرة النبوية لابن كثير للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

١٧. خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

١٨. الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام للعلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

١٩. مختصر الشمائل المحمدية.

٢٠. مختصر العلو للذهبي.



ثالثًا- المقاطع الصوتية الخاصة بالترجمة للعلامة الألباني وبيان منهجه:

١. رد الشيخ البديع عن شبهة ليس للألباني مشايخ.

٢. كلمة حق في العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ.

٣. مدرسة العلماء الربانيين ومواقف من الألباني وابن باز.

٤. الردود الألبانية يدعمها التعليقات البازية على المناهج التكفيرية.

٥. جواب الشيخ هشام على من يتهم الألباني بالإرجاء في سؤال بعنوان:

هل الشيخ الألباني كان من الذين يقولون الواو تقتضي المغايرة في قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾؟

٦. عذب الكلام في ألباني الشام حسنة الأيم.

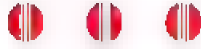
٧. نحن أولى بالألباني منكم.

٨. الكلام الغالي في ترجمة الإمام الألباني.

٩. قصة الورقة الضائعة وهمة الألباني العالية.

١٠. أروع المقاطع في العلامة الألباني.

١١. لا يبغض الألباني إلا صاحب هوى.



رابعًا- الدورة العلمية بعنوان: "هذا الألباني فأروني مثله".

إن هذا العنوان الذي قرأته. والتحدي الذي رأيته، ما هو إلا عنوان لدورة علمية مهمة، افتتح بها الشيخ سلسلة دوراتٍ للترجمة لعلماء الأمة، وابتدأ تلك الدورات بدورة الألباني الإمام، وجعله مفتتحا قبل بقية الأعلام، وسلسلة الدورات تلك عمل نبيل، ومشروع جليل، إذ فيه يترجم الشيخ للعلماء بطريقة عملية، بشرح كتبهم ورسائلهم العلمية، مسبوقة بسرد سيرتهم المرضية.

وقد انتهى الشيخ حتى الآن في هذا المشروع بالترجمة لعديد من أئمة الهدى بهذه الدورات وأذكر منهم:

- الدورة العلمية للترجمة لإمام دار الهجرة الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ اللهُ.
- الدورة العلمية للترجمة لإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ.
- الدورة العلمية للترجمة لإمام أهل السنة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ.
- الدورة العلمية للترجمة للإمام البخاري رَحِمَهُ اللهُ.

- الدورة العلمية للترجمة للإمام مسلم رحمه الله.
- الدورة العلمية للترجمة للإمام أبي داود رحمه الله.
- الدورة العلمية للترجمة للإمام النسائي رحمه الله.
- الدورة العلمية للترجمة للإمام الترمذي رحمه الله.
- الدورة العلمية للترجمة للإمام ابن ماجة رحمه الله.
- الدورة العلمية للترجمة لشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.
- الدورة العلمية للترجمة للحافظ القيم الإمام ابن القيم رحمه الله.
- الدورة العلمية للترجمة للحافظ ابن رجب الحنبلي رحمه الله.
- الدورة العلمية للترجمة لإمام التوحيد الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة حافظ بن أحمد الحكمي رحمه الله.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة محمد بن ابراهيم آل الشيخ رحمه الله.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة محمد صالح العثيمين رحمه الله.

- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة ربيع بن هادى بن عمير المدخلي حفظه الله.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة عبد الرحمن المعلمي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة عبد الرحمن الوكيل رَحِمَهُ اللَّهُ.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة أحمد محمد شاكر رَحِمَهُ اللَّهُ.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة حمود بن عبد الله التويجري رَحِمَهُ اللَّهُ.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة محمد بن خليل هراس رَحِمَهُ اللَّهُ.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة حامد الفقي رَحِمَهُ اللَّهُ.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة عبد الرزاق عفيفي رَحِمَهُ اللَّهُ.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة أحمد بن يحي النجمي رَحِمَهُ اللَّهُ.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة مقبل بن هادي الوادعي رَحِمَهُ اللَّهُ.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة عبد الله بن محمد بن حميد رَحِمَهُ اللَّهُ.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ.

- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة عبد الله بن محمد القرعاوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة صالح الأطرم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة عبد الله الغديان رَحِمَهُ ٱللَّهُ.
- الدورة العلمية للترجمة للشيخ العلامة محمد بن أمان الجامي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.



خامسًا: الدفاع عن العلامة الألباني ودفع بعض الشبهات عنه

أ- الرد على شبهة ليس للألباني مشايخ:

قال الشيخ هشام البيلي وفقه الله في رد تلك الشبهة:

"الشيخ الألباني رحمه الله تعالى له مشايخ، لكن ليسوا معروفين. وهم قلة فعلًا لكن هناك مسألة يا إخوان، هناك مسألة، وهي تمكنٌ من المشايخ فلا يحضر الإنسان وعدم وجود المشايخ.

أنا الآن مثلًا طالب علم نشأت في بيئة ما فيها مشايخ علم أطلب عليهم العلم، ولا أستطيع الرحلة؛ فاجتهدت في الطلب، وفتح الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عليّ، ثم صرت مع أهل العلم خالطتهم بعد ذلك، زي[مثل] الشيخ الألباني خلط أهل العلم بعد ذلك في المملكة، وصارت الأبحاث بينه وبين المشايخ، وعُرِض علمه على المشايخ وقُبل ونوقش في مسائل وبحث.

فالشيخ رحمه الله تعالى لم تكن بيئته زي احنا [كما] عندنا في مصر مثلًا بعض الناس أيضًا لم تكن هذه البيئة كهذه البيئة، لكن الشيخ وفقه الله عَزَّ وَجَلَّ للانتفاع بالمنهج السلفى الصحيح من كتب السلف وأيضًا الانتفاع بقواعد العلماء في العلم الذى مهر فيه، وهو علم الحديث.

فصار الشيخ على قاعدة العلماء في فهم العلم، وإن لم يتسنى له علماء مباشرون

يطلب عليهم العلم من مشاهير هؤلاء، وإلّا الشيخ ذُكر له بعض المشايخ لكن غير معروفين ذكر له بعض المشايخ، وإن كانوا يعنى قلة غير معروفين؛ فلم يتمكن الشيخ ولا تمكن من الرحلة ولا تمكن من الرحلة لكن هذا لا يخرم القاعدة.

ولهذا اسأل أنت الشيخ سل الشيخ الألباني العلم يؤخذ من الكتاب، ولّا من الشيخ سله هو ماذا سيجيبك؟ فمن يريد أن يقيس كل واحد بالشيخ الألباني نقول من كالشيخ الألباني الشيخ الألباني طلب على قاعدة العلماء لم ينفصل عن العلماء، وإنما طلب على قاعدتهم على طريقتهم.

ولهذا يا إخواني حقيقة تجد المنشغلين بالحديث، وكذا في العصور المتأخرة غالبهم أشاعرة حتى في عصور الشيخ يعنى هذا زاهد الكوثرى، هذا عبد الفتاح أبو غدة، هذا الغمارى، كل دُول على أشعرية معروفة الشيخ الحقيقة كان علما في وسط هؤلاء بطريقته المرضية في الاعتقاد والمنهج رحمه الله تعالى.

[المصدر: مقطع بعنوان رد الشيخ البديع عن شبهة (ليس للألباني مشايخ) أضيفت على موقع الشيخ هشام بتاريخ ٥-٥-٢٠١٣]

ب- دفع شبهة الإرجاء عن العلامة الألباني:

سئل الشيخ هشام البيلي حفظه الله كما في الفتاوى على موقعه:

"هل الشيخ الألباني رحمه الله كان من الذين يقولون بأن الواو تقتضي المغايرة في قوله ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾؟

فأجاب: الشيخ الألباني رحمه الله تعالى في مسألة الإيمان مش زي ما أنت متصور قاعد يؤصل على تأصيل المرجئة وكذا!

الشيخ إنما أشكل عليه مثلًا بعض النصوص مثلًا زي مسألة (لم يعمل خيرًا قط)، وقال بمدلول هذا، ولهذا في بعض المواضع الشيخ من الجهة النظرية والعقلية، زي شرحه على الأدب المفرد -أظن في الشريط السادس-، يقول أيضًا إنه يعنى لا يتصور إيمان إنسان يمتنع عن العمل مطلقًا فما يبقى عنده شئ من العمل ما يتصور هذا؛ فالشيخ لما قال مسألة نص، وأشكل عليه، ليس الشيخ على قول اللى قاعد يفصل ويؤصل، ويجيب أقوال العلماء من هنا ويبتر هذه الأقوال ويتبنى قضية أبدًا، وإن أخطأ أو لم يوافق الشيخ على ما ذهب إليه في هذه المسألة لكن أنا أقصد أن مسلك الشيخ لم يكن مسلك أهل أهواء لم يكن مسلك أهل أهواء" اهـ

[المصدر: فتوى على موقع الشيخ أضيفت ٩-١-٢٠١٣]

وقال في محاضرة بعنوان "نحن أولى بالألباني منكم":

"نحن بادئ ذي بِدء نقول: من طعن في الألباني رحمه الله تعالى فهو منحرف!!، ومن اتهم العلامة الألباني رحمه الله تعالى بالإرجاء فهو ضال مفترٍ!! (هذه واحدة!) واضحة في بدء هذا؛ لا يطعن في الألباني رحمه الله تعالى إلا منحرف!!، إلا منحرف!!، ولا يتهم الألباني رحمه الله تعالى بالإرجاء إلا جاهل بالألباني رحمه الله تعالى أو جاهل بالإرجاء إلا جاهل بالألباني رحمه الله تعالى وجاهل بالإرجاء!."

وقال في نفس المحاضرة:

"ولهذا أنتم رأيتم الآن ما شاء الله ما شاء الله عنترية!!، الدفاع عن العلامة الألباني، حتى بعضهم -يعني: ممكن، مثلًا- سيفكر -مثلًا- ويعمل خطبًا ومحاضرات "الدفاع عن العلامة الألباني".

إي والله، جزاك الله خيرًا، هيا بارك الله فيك دافع عن العلامة الألباني في خطبك ودروسك!، فقصم الله ظهرَ من اتهمه بالإرجاء بارك الله فيك هيا جزاك الله خيرًا!؛ لكن من تعني؟! تُدافع عن الألباني ضد من؟! ضد من يُدافع عن الألباني؟!"

وقال في نفس المحاضرة:

"ما عقيدة الألباني رحمه الله تعالى في (الإيمان)؟

عقيدة الألباني رحمه الله تعالى في (الإيمان)؛ هي عقيدة أهل السُّنَّة والجماعة، في أن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص.

ولقد ردّ العلامة الألباني رحمه الله تعالى على المُرْجِئة وبيّن ذلك، وفي المقطع نفسه نحن قلنا هذا، قلنا كيف يُتهم الألباني رحمه الله تعالى بالإرجاء!، وهو الذي قال في المُرْجِئة ما قال، بل قال رحمه الله تعالى: إنّ الخلاف مع مُرْجِئة الفقهاء خلافٌ حقيقيٌ ليس خلافًا صوريًّا؛ إذن معتقد الألباني رحمه الله تعالى في (الإيمان) هو معتقد أهل السُّنَّة والجماعة".

وقال في نفس المحاضرة:

"أنا أستفتيك، ماذا ستقول؟!، قل لي عبارة (شَرْط كَمَال)، (العمل شَرْط كَمَال) هذه العبارة للألباني رحمه الله تعالى ثابتة عنه،ماذا ستقـــول؟!!

إن قلتَ: هي عبارة ثابتة عن الألباني وهو بذلك يُصبح مُرْجِئًا!؛ نقول: أنت منحرف!.

إن قلت: هذه العبارة ثابتة عن الألباني رحمه الله تعالى، ولكنه ليس على منهج المُرْجِئة ولا على طريقة المُرْجِئة؛ بل هو الذي يحارب المُرجِئة فما الضير لو وافقت عبارة له ما عليه المُرْجِئة؟! طيب نقول هذا الذي قلناه!!.

وقال في نفس المحاضرة:

"نحن متفقون على تبرئة الألباني رحمه الله تعالى من الإرجاء، نحن متفقون، وأنّ قوله لهذه العبارة لا تعني بأنه مُرْجِئ!، هذا حرام!، لا يجوز، افتراء! على العلامة الألباني رحمه الله تعالى؛ لكن عبارة موجودة، وهي ليست من عبارات السلف!؛ هذه عبارة مَن؟! سوف يأتي لك تقريرها، لكن ننتهي من المواضع -أيضًا-".

وقال في نفس المحاضرة:

"لكن حينما يأتي واحد يطعن في الألباني بالإرجاء؛ نعم تكلم أنتَ في تبرئ الألباني من هذا؛ -أرجو أن تنتبهوا إلى هذا الملحظ حتى لا يُضحك عليكم-، فلسنا نريد -يا إخواني- فيمن يرد علينا، لسنا نريد مقالًا اسمه "الدفاع عن الألباني ضد الإرجاء!" كما نُقل عن العلماء؛ كما جابوا فتاوى العلماء ضد الإرجاء!.

نحن معهم؛ قاتل الله من اتهم الألباني بالإرجاء، طيب.

ولا نريد مقالًا يقول: بأن مراد الألباني بأنه ليس هو مراد المُرْجِئة، وكذا...، فنحن مع الذين يقولون هذا".

وقال في نفس المحاضرة: "الألباني ليس على مذهب الإرجاء، من اتهم الألباني بأنه مُرْجِئ؛ فإنه ضالٌ مضلٌ منحرف." اهـ

فهذا الذي مر هو حقيقة العلاقة بين الشيخ الهمام البيلي هشام، والعلامة الألباني الإمام، فمِن ترجمة عامة له قديمًا وحديثًا، إلى تناول كتبه شرحًا وتدريسًا، إلى رد شبهات أثيرت حوله من بعض الجهال!!

فهل من يفعل هذا يتصور منه الطعن في الألباني؟!!

أجبني أيها المنصف!!

أجبني أيها الجاني!!

﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟﴾[المائدة: ٨] .... .



المبحث الثاني:

حقيقة التهمة المنسوبة للشيخ هشام البيلي وفقه الله

وأذكر يومها -يوم ذاك الدرس-، وقد كنت متابعًا عبر الشبكة لما يبث، من دروس الفجر اليومية، وكان يومها مفتتح شرح كتاب الألباني: "مختصر السيرة النبوية لابن كثير"، وقد أعجبني جدًّا طريقة الشيخ الهمام، في ترجمته وذبه عن الإمام؛ فدونت اسم الدرس ورقم الدقيقة، لمحاولة نشر تلك الكلمات الرقيقة، التي صدرت من محب لمن يحبه، ممتزجة بحرارة أنفاس قلبه.

ويبدو أن إحساسي بقوة هذا الكلام، وقع في قلب كل محب للإمام، وطلب الأخوة سرعة نشر هذا الدرس الرائع، ليعاودوا الاستماع لما فيه من كلام ماتع، فقام الأخوة بنشره على الموقع، ووسمه الشيخ باسم أروع: "عذب الكلام في ألباني الشام حسنة الأيام"!!

قال فيه الشيخ هشام وأنقل لكم منه ما يخص الألباني مفرغًا حرفيًّا:

"الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على عبد الله ورسوله محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين ... وبعدُ:

فإنه في يوم الأحد الموافق الخامس والعشرين من شهر شوال، لعام ألفٍ وأربع مِئة وأربعة وثلاثين، وفي مسجد «هندسة الرَّي»، بمدينة «بِيَلَا»، نشرع بعون الله سبحانه وتعالى وحوله وتوفيقه ومدده في قراءة هذا الكتاب المبارك إن شاء الله،

وهو: "صحيح السيرة النبوية، ما صح من سيرة رسول الله ﷺ، وذِكر أيامه وغزواته وسراياه والوفود إليه"، للحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى، بقلم العلامة محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله تعالى رحمة واسعة.

وهذا الكتاب -وهو "صحيح السيرة النبوية"- لمحدِّث العصر -بحق-: وهو العلامة الألباني رحمه الله، وقد سبق أن ترجمنا له من قبل -أشرنا إلى تراجمه-؛ فهو أشهر من أن يُدل على فضله؛ فهو العالم الذي شهد بفضله علماء عصره؛ كالعلامة ابن باز رحمه الله تعالى، والعلامة العثيمين، والعلامة مقبل بن هادي.

فما من صاحب سنة في هذا العصر إلّا وأثنى على العلامة الألباني رحمه الله تعالى.

ثم قال:

"ولا عبرة بكلام هؤلاء الأقزام الذين ينتقصون الشيخَ قدرَه وفضلَه وعلمَه، لا عبرة بهؤلاء؛ فالعبرة بما يقوله العلماء، لا بما يقوله الأقزام -وإن ادعوا الغيرة على السنة والعمل بالسنة-؛ فلا عبرة بهؤلاء، فكما قلنا: القول ما قاله العلماء.

وكلام العلماء رحمهم الله تعالى في الألباني كثيرٌ وكثيرٌ وكثيرٌ!!، بل صار الألباني رحمه الله تعالى من الذين يقولون -لا يُقال فيهم-، من الذين يحكمون -لا يُحكم عليهم-؛ كما قال البعض: إنما يُسأل الألباني عنَّا، نحن لسنا الذين نُسأل عن الألباني رحمه الله تعالى.

فعلمه وعمله بالسنة أشهر من أن ينتقده هؤلاء الأقزام الصغار؛ بدعاوى كثيرة لا دليل عليها، وإنما غايتها أنهم أرادوا إخراج الرجل عن السنة وعما مدحه العلماء بزلاتٍ قد وقع فيها ....

والعلماء عرفوا تلك الزلات، وردُّوا تلك الزلات، وحفظوا القَدْرَ؛ لجهاده العظيم في نشر السنة والذب عنها؛ فعاش أيامه ولياليه رحمه الله تعالى، ذابًّا عن سنة رسول الله ﷺ.

وهذا الكتاب -يا إخواني- وهو: «صحيح السنة النبوية» له قصة ذكرها الشيخ رحمه الله تعالى في المقدمة، تدل على غيرته على السنة رحمه الله، وعلى سنة النبي ﷺ في تمييز ضعيفها من صحيحها ....

ولهذا كم في هذا العصر الذين اشتغلوا بعلم الحديث! لكن كم الذين حصل بعلمهم البركة؟!، وكم الذين حصلت لهم الإمامة في هذا العصر؟!

أكثر علم اعتنى به الناس (علم الحديث)؛ من جهة الرواية والدراية -في هذا العصر-... كُثُر جدًّا!، حتى إنك لا تكاد تجد مكانًا إلَّا وفيه من يُعْنَى بهذا، يتعلم التخريج. التحقيق، كذا كذا، أبحاث حديثية ... كثير هؤلاء جدًّا!!

أمّا العلم بالعقيدة نادر!، العلم بالفقه نادر!، العلم بالتفسير نادر!

أمّا العلم بالحديث، رواية ودراية؛ تتعلم التخريج، تتعلم كذا، والتصنيف، والتأليف، وغير ذلك من هذه الأشياء... أكثر عِلم يَوجَد!!، وأكثر الطلاب!!

لكن كم الذين حصل بهم البركة؟!

مَن كالألباني ممن حصلت له البركة في هذا الزمان؟!

مَن يا إخواني؟! مَن؟! أخبروني مَن؟! الذي عنده مَن يقول! مَن؟!

فأعلام في هذا لعصر!، أعلام!. الشيخ الألباني عليه رحمة الله عَلم في هذا العصر!، العلامة أحمد شاكر....

لكن يتميز الألباني رحمه الله تعالى عن أحمد شاكر بكثير، منها الأمور: بمنهجه الواضح، وبيانه للأمة، وجهاده في المنهج، بجوار الذب عن السنة وكذا، وتمييز صحيحها من ضعيفها الذي مَهر فيه العلامة أحمد شاكر....

لكن الشيخ الألباني رحمه الله تعالى له القدم الراسخ في الرد على أهل الأهواء وأهل البدع والإكثار من ذلك، وتبيين السنة، والذّبّ عنها، والتربية، والمسالك العظيمة التي كان عليها رحمه الله تعالى، وهكذا ... ؛ حتى صار أستاذًا في هذا العصر.

كنّا في مجلس العثيمين رحمه الله تعالى في بيت قريبٍ له، فسألته رحمه الله تعالى عن عبارة الحافظ ابن حجر في بداية «كتاب الإيمان»، في التفريق بين منهج أهل السنة والجماعة وبين منهج الخوارج والمعتزلة في باب الإيمان؛ حينما قال الحافظ ابن حجر: والفرق بين أهل السنة والجماعة وبين الخوارج والمعتزلة أن أهل السنة يرون العمل شرط كمال!، أما هؤلاء يرون العمل شرط إيه؟ شرط صحة!

وبيَّن الشيخ الكلام حول هذا العبارة وكذا وكذا، ثم وحده -والله يا إخواني-

من غير أن نسأله عن الألباني رحمه الله تعالى ... ، ثم وحده قال رحمه الله تعالى:

ويقولون الألباني مُرجئ!!، الألباني مرجئ؟!! الألباني مرجئ؟!! الألباني مرجئ؟!!، وصار يُنافح عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ من غير أن يسأله أحد، لمّا ورد ذكر مسألة الإيمان.

ويأتي الأقزام اليوم يقولون: إن الشيخ الألباني مُرجئ في هذا!، حتى ولو ... نحن نعلم بأن قول الشيخ الألباني في هذا، نحن لا نُؤيده!، ولا ننصره!، ونقول: قولُه خاطِئ، ولا نرى في المسألة خلافًا معتبرًا!، وقولُه هذا وافقَ المرجئة!، لكنْ ليس مُرجئًا!!

إنْ قلتَ: إنّ قول ابن خزيمة في رد حديث الصورة يجعله جهميًا!؛ فاجعل قول الألباني يجعله مرجئًا!

فإنْ قلتَ: تلك زلة لابن خزيمة، ومحال أن يكون جهميًا!؛ فقل -كذلك-: وتلك زلة من الألباني، ومحال أن يكون مرجئًا!

وأنا معذرةً -يعني- لن أترك الكلام للأئمة الكبار في الألباني رحمه الله تعالى، وهو الذي يسلك مسالك العلماء؛ لأن الألباني لما قال بهذا، سلكَ مسالك العلماء؛ استدل بالنص، واستدل بالأثر.

كون هذا ليس محله؛ هذا شيء آخر، كما أن ابن خزيمة في رد حديث الصورة سلك مسالك العلماء، وبيّن أن النص على صورة الرحمن به علل، وذكر العلل -وإن لم يكن النصُّ معلولًا عند العلماء الآخرين-.

بل قال أحمد رحمه الله: مَن ردَّ هذا؛ فهو جهميٌّ!!

نعم، مَن رد الصفة الثابتة فهو جهميٌّ، أما عند ابن خزيمة لم تثبت صفة الصورة حتى يردها!، وإلّا فهو الذي يقرر الصفات -قبل وبعد-، فإذا لم تلحظ هذا ، سوف تأتي على أئمة الإسلام بالبتر! والنقض! والردّ!

لهذا ابن عثيمين يقول إيه: مُرجئ؟! هذا مُرجئ؟! هذا مُرجئ؟!، الألباني مرجئ؟! الألباني مرجئ؟!

لو لم يكن لي من حياة العثيمين إلا هذه، من لقاءاتنا مع العثيمين إلّا هذه، الوجه للوجه، ليس الذي كان يأتي مرة! أو مرتين! .... .

طيب أنا سمعتُ هذه في لقاء واحد، لم ألقَ العثيمين -مثلًا- إلّا لقاءً واحدًا... سألته، باحثته، رأيته، سمعته، تعلمتُ منه، رأيتُ العلم على وجهه -قبل أن أسمع العلم من لسانه-، رأيته يدافع عن أئمة الإسلام.... .

فالألبانيُّ ألبانيٌّ ذو قدر عالٍ. لا نلتفت إلى أحد في الحكم على الألباني وقد حكم عليه أكابر عصره!

ولقد كنتُ أرى، أرى بعينيَّ، وأسمع بأذُنيَّ، وأعي بقلبي -وأنا في حلقة الكبار-: أبحاثٌ تُقرأ على شيخنا ابن باز رحمه الله تعالى للألباني، وهو يستمع، ويستمع، ويستمع.... .

بل أسمع شيخنا -مرةً- وهو يقول: لمّا سُئل عن «حديث أسماء»،

وأنّ الألباني صحّحَ الحديث! -"يا أسماء إذا بلغتِ المرأة المحيض، فلا يصح أن يظهر منها إلا هذا وهذا"-، فقال الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى: أخونا! الشيخ ناصر ... أخونا! الشيخ ناصر كغيره من العلماء يُصيب ويُخطئ، والحديث به علل، وذكرَ علل الحديث، أخونا! الشيخ ناصر، أخونا!، وكان الشيخ يُقدِّره جدًا، ويَحفظُ قدره.

والعلماءُ قاطبةً ... ما رأيتُ مَن انتقص الألباني!، حتى يأتي أمثال هؤلاء وينتقصون الألباني رحمه الله تعالى ... بدعوى الغيرة على إيه؟! الاعتقاد!

بدعوى الغيرة على السنة!

هذا الرجل قال: بقول المرجئة، هذا رجل مُرجِئ!، هذا رجل ....

دَعْ زلته! دَعْ زلته!؛ فالعثيمين يعلم هذا ....

لكنْ فرِّقوا بين مَن يُوافق المرجئة في قول!، وبين مَن يُؤصِّل للمرجئة!

ولهذا الألباني -نفسه- ماذا قال في تعليق على "الطحاوية" -مع مرجئة الفقهاء-؟!

قال: الخلاف بيننا وبين مرجئة الفقهاء، خلاف صوري ولَا حقيقي؟!

الألباني -نفسه- ماذا يقول في الخلاف مع مرجئة الفقهاء؟!

يقول: الخلافُ حقيقيٌّ!!

فإذا كان الخلافُ مع مرجئة الفقهاء خلافًا حقيقيًا -يقرر ذلك الألباني-، فكيف يكون مرجئًا؟!!

سبحان الله العظيم!!

الحمد لله. الحمد لله يا إخواني، المسائل ليست بسيطة، ليست المسائل هينة يا إخواني، ليست المسائل هينة، ولهذا أنا أقول:

راعوا هذه المسائل بارك الله فيكم عندي أو عند غيري، راعوا هذه المسائل، وليس كل أحد يُنتفع به، وليس كل أحد تحصل به البركة، وليس كل أحد تضيِّع وقتك بالجلوس عنده، لا تضيِّع وقتك بارك الله فيك، ولا تُذهِب عمرك هباءً منثورًا؛ إنما العلم له قاعدته، وإنما المنهج له أربابه وأهله ....

نعود للألباني، نعود إلى المسلك، نعود إلى المنهج، نعود إلى مَن عمل لله بقي عمله -ولو يمت-، ومَن قال لله بقي قوله -ولو رحل-، ومَن صنَّف لله بقيت كتبه -وإن واراه التراب-.

نعود إلى آية الله في خلقه، نعود إلى حفظ الله لشريعته، نعود إلى أن ما خرج ممزوجًا بالإخلاص موافقًا للسنة فلن يموت!؛ فتلك ورقة الحميدي تبقى متألقةً عبر الزمان: «**أصول السنة**» للحميدي، وتلك «**أربعون النووي**» تبقى يحفظها جيل بعد جيل.

وكم كتبَ، وصنَّفَ، وألَّفَ، وقالَ، وخطبَ، أناسٌ فماتوا ومات علمهم!؛ فإنه طريق لا يثبت فيه إلا الصادقون.

هذا الكتاب بركة اطِّلاع دام دقائق! من صاحب قضيةٍ وَهَمٍّ، وهو: الألباني رحمه الله، بل وحياة الألباني إنما كان مفتاحها الأمر نفسه، حينما طالع ورأى ففتح الله قلبه لهذا المنهج فانتهجه.

قال ﷺ: إن الحمد لله ... " انتهى كلام الشيخ هشام، في (طعنه!!!!) في الشيخ الألباني.

لا تعجبن إذا علمت بأنه في ذا الكلام الاتهام بطعنه
لا تعجبن إذا قرأت كلامه بمديحه وثنائه وبيانه
ورده ما يفتريه الطاعنون عن الإمام وطعنهم في فنه
أعني الألى لاكوا -بجهل- عرضه ويقودهم (حدادهم) بتجنه
وبنسبة الإرجاء للشيخ الذي قد حارب الإرجاء طيلة عمره
وصنيعهم كصنيع كل المفترين ومن يحذر من (هشام) بمكره
فيغض طرفًا عن ثناء عاطر، ودفاعه، ويصيد قولًا يدعيه بظنه
والله أسأل أن يبرئ شيخنا -من إفكهم- فهو الغني بمنه

مناقشة الكلام السابق:

ألا فليعلم العالم، ولتسمع الأمة، أن كل منتقد في هذه الفتنة إنما أتي من أشياء:

- إما لسوء بطانة، راحت تنقل له البهتان، من أن الشيخ هشامًا يقول أن الألباني مرجئ.
- أو سوء فهم -بجهل- من مراد العلماء ومن سار على دربهم من طرح مثل هذا الكلام.
- أو سوء نية وقصد، وافتراء وتعد، لغيرة أو بغض أو حسد.

ألا فليراجع نفسه كل من يبلغه نقلي، وليقرأ الكلام بحيادٍ وعدلٍ، ليرى هل كان الشيخ هشامًا مدافعًا أم طاعنًا في الشيخ ناصر؟

وكلامي لذوي الأبصار والبصائر:

مر في المقطع المفرغ السابق رد غني، ودفاع قوي، من/ عن شيخي البيلي، ضد من طعن في الألباني، وكفى به ردا للشبهة، ودفعًا للتهمة.

فقال الشيخ في نفس الكلام السابق الذي اتهم فيه -كذبًا- بأنه يرمي الألباني بالإرجاء:

"ولا عبرة بكلام هؤلاء الأقزام الذين ينتقصون الشيخَ قدرَه وفضلَه وعلمَه، لا عبرة بهؤلاء؛ فالعبرة بما يقوله العلماء، لا بما يقوله الأقزام -وإن ادعوا الغيرة على السنة والعمل بالسنة-؛ فلا عبرة بهؤلاء، فكما قلنا: القول ما قاله العلماء."

وقال أيضًا بعدها ناقلًا حواره مع العثيمين قوله:

"ويقولون الألباني مُرجئ!!، الألباني مرجئ؟!! الألباني مرجئ؟!! الألباني مرجئ؟!!، وصار يُنافح عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ من غير أن يسأله أحد، لمّا ورد ذكر مسألة الإيمان".

ثم قال بعدها:

"لهذا ابن عثيمين يقول إيه؟: مُرجئ؟! هذا مُرجئ؟! هذا مُرجئ؟!، الألباني مرجئ؟! الألباني مرجئ؟!

لو لم يكن لي من حياة العثيمين إلّا هذه [لكفت]".

ثم قال في ذات المقطع:

"ويأتي الأقزام اليوم يقولون: إن الشيخ الألباني مُرجئ في هذا!"

ثم قال بعدها: "وتلك زلة من الألباني، ومحال أن يكون مرجئًا!"

إلى أن قال في نهاية المقطع:

"والعلماءُ قاطبةً ... ما رأيتُ مَن انتقص الألباني!، حتى يأتي أمثال هؤلاء وينتقصون الألباني رحمه الله تعالى ... بدعوى الغيرة على إيه؟! الاعتقاد؟! بدعوى الغيرة على السنة؟!

[يقولون:] هذا الرجل قال: بقول المرجئة، هذا رجل مُرجئ!، هذا رجل..

دَعْ زلته! دَعْ زلته!؛ فالعثيمين يعلم هذا ... .

لكنْ فرِّقوا بين مَن يُوافق المرجئة في قول!، وبين مَن يُؤصِّل للمرجئة!

ولهذا الألبني -نفسه- ماذا قال في تعليق على «الطحاوية» -مع مرجئة الفقهاء-؟!

قال: الخلاف بيننا وبين مرجئة الفقهاء، خلاف صوري ولا حقيقي؟!

الألباني نفسه ماذا يقول في الخلاف مع مرجئة الفقهاء؟!

يقول: الخلافُ حقيقيٌّ!!

فإذا كان الخلافُ مع مرجئة الفقهاء خلافًا حقيقيًا -يقرر ذلك الألباني-، فكيف يكون مرجئًا؟!!

سبحان الله العظيم!!"

وأقول أنا أيضًا:

سبحان الله العظيم!!

أيكون قائل هذا الكلام -بقوله هذا- طاعنًا في الإمام، أم طاعنًا في الطاعن فيه، كبرت كلمة تخرج من فيكم وفيه!!

أيكون هذا الكلام بسباقه ولحاقه، ونصه وسياقه، طعنا في الألباني؟!!

قالوا: لأنه قال فيه:

"ويأتي الأقزام اليوم يقولون: إن الشيخ الألباني مُرجئ في هذا!، حتى ولو... نحن نعلم بأن قول الشيخ الألباني في هذا، نحن لا نُؤيده!، ولا ننصره!، ونقول: قولُه خاطِئ، ولا نرى في المسألة خلافًا معتبرًا!، وقولُه هذا وافقَ المرجئة!، لكنْ ليس مُرجئًا!!"

فراح جل من رد أو كلهم، يكيلون الافتراءات والتهم:

- فمنهم من يقول: هشام البيلي يقول: الألباني مرجئ!! وهو كذب.
- ومنهم من يقول: هشام البيلي يقول: الألباني وقع في الإرجاء!! وليس كذلك.
- ومنهم من يقول: هشام البيلي يقول: الألباني وافق المرجئة -كذا بإطلاق- وهو لم يحدث!!

فأما الأولى: فيغني بطلانها عن إبطالها، ويكفيك فيها إعادة قراءة الفقرة التي قبلها.

وأما الثانية: فلم يقلها الشيخ بل انتقد من يقولها بإطلاق!!

وقد قال الشيخ هشام البيلي وفقه الله في محاضرة نصحي وتوجيهي للشيخ علي الوصيفي:

"أنه ادَّعى [أي الشيخ علي الوصيفي] أننا نقول: بأن الألباني رحمه الله تعالى وقع في فكر الإرجاء!، وهذا لا ينبغي أن يصدر من الشيخ علي، ينبغي على الشيخ علي أن يتصور كلامنا تمامًا، وأن يأخذ كلامنا، لأن هذا في الحقيقة ادّعاء!، وهذا الادّعاء عليه أن يُثبت الدليل وإلا كان في الحقيقة متجاوزًا في ذلك متعديًا.

فهل أنا قلتُ: إن الألباني رحمه الله تعالى وقع في فكر الإرجاء؟! وقد كرر الشيخ علي هذا الكلام أكثر من مرة في كلامه وفي محاضرته، وما أدري لماذا يُصر الشيخ علي وغير الشيخ علي ممن تكلم في هذه المسألة، لماذا يُصر الجميع على أننا نتهم الألباني بالإرجاء، وأن الشيخ الألباني وقع في فكر الإرجاء؟!

مع أننا في هذا المقطع أصلًا ما تكلمنا عن الشيخ الألباني إلا لنبرأه من فكر الإرجاء، وهذا مُلاحظ، ولهذا كما قلنا: الظن بهؤلاء أنهم ما سمعوا كلامنا عن الشيخ الألباني رحمه الله تعالى فإن سبب المقطع أصلًا، هو تبرئة الشيخ الألباني رحمه الله تعالى من الإرجاء، ولكن المسألة إنما تقف عند عبارة، والعبارة واضحة ألا وهي عبارة أن الشيخ الألباني رحمه الله تعالى ثبت عنه أنه قال بأن الأعمال شرطُ كمالٍ، وهذه العبارة بحثناها وبيناها ... ".

إلى أن قال: "فقول الشيخ علي بأن الألباني وقع في فكر الإرجاء ونسب ذلك إلينا، قول باطل!! قول باطل ينبغي أن يصححه وأن يتراجع عنه".

وأما الثالثة: فإليك بيانها:

قالوا: هشام البيلي يقول: الألباني وافق المرجئة -كذا بإطلاق-!!

وهذا الكلام -حقيقةً -لو صح بإطلاقه- رغم ما مر في المباحث الأولى من كونه لا طعن فيه، غاية ما يقال عنه إنه قد يستغله المبدِّعون للعلامة الألباني، إذ يحتمل أن يكون المقصود منه أحد شيئين:

- الأول: أن يكون حكمًا على عبارة الشيخ الألباني -وهو صواب كما مر وسيأتي-.
- والثاني: وهو أن يكون حكما على معتقد الشيخ عمومًا وتبديعًا له، وهو ما نفاه الشيخ.

ولكن هذا الكلام غير صحيح؛ فالشيخ هشام يقول: "وقولُه هذا وافقَ المرجئة، لكنْ ليس مُرجئًا".

والعبارة فيها اسم الإشارة "هذا" وهو عائد على عبارة الشيخ الألباني (العمل شرط كمال)؛ فالحكم على العبارة فقط لا على معتقد الشيخ الألباني كما سيأتي.

فمقصود الشيخ الظاهر لكل ذي عينين أنه يقول: "وقوله هذا -أي شرط الكمال- وافق المرجئة" ومما يؤكد هذا:

١- ما قاله الشيخ في نهاية المقطع وأنه انتقد من قال إن الألباني قال بقول المرجئة حيث قال:"والعلماءُ قاطبةً ... ما رأيتُ مَن انتقص الألباني!،

حتى يأتي أمثال هؤلاء وينتقصون الألباني رحمه الله تعالى ... بدعوى الغيرة على إيه؟! الاعتقاد! بدعوى الغيرة على السنة! هذا الرجل قال: بقول المرجئة، هذا رجل مُرجئ!، هذا رجل ... دَعْ زلته!دَعْ زلته!؛ فالعثيمين يعلم هذا .... .

٢- قال الشيخ بعدها: لكنْ فرِّقوا بين مَن يُوافق المرجئة في قول!، وبين مَن يُؤصِّل للمرجئة!

فدل قوله فرقوا بين من يوافق المرجئة في قول: فالكلام عن العبارة، و"قول" هنا نكرة تفيد بأن هذا ليس قول الشيخ الوحيد ومذهبه؛ بل أثبت بعدها تبرئة الألباني من تلك التهم بنقل قوله الآخر حيث قال:" ولهذا الألباني -نفسه- ماذا قال في تعليق على «الطحاوية»-مع مرجئة الفقهاء-؟! قال: الخلاف بيننا وبين مرجئة الفقهاء، خلاف صوري ولا حقيقي؟! الألباني -نفسه- ماذا يقول في الخلاف مع مرجئة الفقهاء؟! يقول: الخلافُ حقيقيٌّ!!

فإذا كان الخلافُ مع مرجئة الفقهاء خلافًا حقيقيًا -يقرر ذلك الألباني-، فكيف يكون مرجئًا؟!!سبحان الله العظيم!! انتهى كلام الشيخ.

وواضح في ذات المقطع مقصود الشيخ من أنه يحكم على العبارة لا على المعتقد، وهذا يُبصره كل من نُزِعَ من قلبه الحسد، فشبهة أن الكلام مجمل غير مفصل غير موجودة، فالشيخ واضح مقصوده!!

وتنزلًا نقول:

بفرض أن العبارة مجملة. واللفظة صارت -عندكم- مشكلة، فغاية ما يمكن أن يقال، أن تطالبوا الشيخ هشام بإزالة الإجمال!! فانظروا بعدها إلى ما قال؟!

١- قال الشيخ هشام البيلي حفظه الله في محاضرة "نحن أولى بالألباني منكم":

"وسبب هذه الحملة؛ عبارتنا ونحن نترجم للألباني رحمه الله تعالى، لأن الألباني رحمه الله تعالى ونحن نبرئ الألباني من الإرجاء!، وكنا نقول ذلك وندافع عنه رحمه الله تعالى رحمة واسعة؛ وسنقرأ كلامنا -أو بعض كلامنا- الآن لنبين هذا؛ فقلنا عبارة: أن الشيخ الألباني رحمة الله عليه له عبارة وافق فيها المُرْجِئة!؛ فقامت الدنيا وما قعدت!!.

٢- وقال في نفس المحاضرة:

المسألة كلها عبارة قالها العلامة الألباني رحمه الله تعالى، ونحن ما ننشر هذه العبارة في الناس!، إنما نحن قلناها ونحن نترجم للألباني ونرد على الأقزام الذين اتهموا الألباني رحمه الله تعالى بالإرجاء!؛ فكانت المناسبة أنه لا بد أن نقول: ما هي التهمة التي دخلوا من خلالها؟! إلى هذا ... ، ألا وهي عبارة: (شَرْط كَمَال).

إذن أنتَ تُدافع عن الألباني ضد من يقول بأنه مُرْجِئ!، فاحتجتَ أن تبين العلة في ذلك، السبب في ذلك، ما هو؟! عبارة مشهورة للشيخ الألباني رحمه الله تعالى، وهي عبارة شرط ماذا؟ الكمال.

إذن أنت لا تُدرّس على المنابر، ولا تقول خطبة اليوم، الألباني رحمه الله تعالى صاحب مقولة (شَرْط كَمَال) ثم تخطب في الناس!، لا لا لا، إنما هذا في مَعرِض الدفاع عن الألباني رحمه الله تعالى رحمة واسعة، كان في معرِض الدفاع، فأنت تُبيّن لما قالوا هذا؟!

٣- وقال في نفس المحاضرة:

"فالذي يستدل بهذه العبارة التي قرأتها الآن على أن الشيخ إنما قصد من وراء (شَرَطَ العَمَل) قصد كذا كذا ... ، نحن ما نتكلم عن القصد!، إنما نتكلم عن العبارة، لأن أهل السُّنَّة والجماعة -كما ذكر ابن تيمية رحمه الله تعالى في "التدمرية" وفي "منهاج السُّنَّة" وغير ذلك ...- نقول له: ماذا تقصد من وراء هذه اللفظة؟، إن قصدَ معنًى حقًا؛ أثبتنا المعنى الحق، وإن قصدَ المعنى الباطل، رددنا المعنى الباطل، واللفظة؟! تُردُّ.

فاللفظة على كل حال تُرَدُّ!، أما المعنى الذي تحمله اللفظة، نستفصل فيه.

إذن؛ هنا المصطلح غير الشرعي، واللفظة غير الشرعية تُردُّ على كل حال؛ لكن ما المراد من اللفظة؟ ستفصل، نستفصل، وإذا استفصلنا من الألباني، ما يحتاج!؛ الألباني رحمه الله تعالى يرد على الإرجاء -ليله ونهاره-.

وعليه؛ فلا يَقصد الألباني من العبارة ما قصد المُرْجِئة منها؛ من أن العمل لا يدخل في مُسمّى الإيمان، من أن العمل لا يزيد ولا ينقص، الألباني رحمه الله تعالى أبرأ الناس من هذا، ومن نسب إلى الألباني رحمه الله تعالى أنه لا يرى العمل داخلٌ في مسمّى الإيمان، أو أنه لا يزيد ولا ينقص؛ فقد افترى عليه افتراءً عظيمًا!!.

٤- وقال في نفس المحاضرة:

مهما تُبرِّئ؛ أنا ما أريد أن تقول الألباني ما يقصد ... ، نحن لسنا في هذا الصدد، نحن في صدد -كما تعلمنا من العلماء، وكما قرر ذلك الأئمة الأعلام- أن المصطلح الوارد على خلاف ما عليه السلف هذا يردّ، لكن من جهة المعنى؛ نستفصل فيه؛ إذن اللفظ مردود على كل حال.

٥- وقال في محاضرة "نصحي وتوجيهي لشيخ علي الوصيفي":

"مع أننا في هذا المقطع أصلًا ما تكلمنا عن الشيخ الألباني إلا لنبرأه من فكر الإرجاء، وهذا مُلاحظ، ولهذ كما قلنا: الظن بهؤلاء أنهم ما سمعوا كلامنا عن الشيخ الألباني رحمه الله تعالى؛ فإن سبب المقطع أصلًا، هو تبرئة الشيخ الألباني رحمه الله تعالى من الإرجاء.

ولكن المسألة إنما تقف عند عبارة، والعبارة واضحة ألا وهي عبارة أن الشيخ الألباني رحمه الله تعالى ثبت عنه أنه قال بأن الأعمال شرطُ كمالٍ، وهذه العبارة بحثناها وبيناها، وقلنا: هذه العبارة هل هي ثابتة عن الشيخ الألباني أم لا؟، وهل هذه العبارة مما وقع فيها مرجئة العصر أم لا؟ حققوا ذلك؛ فعلى الباحث في هذه المسألة أن يبحثها في هذا الأمر فقط، هل الشيخ الألباني رحمه الله تعالى قال مثل هذه العبارة بأن الأعمال شرط كمال؟ هذه المسألة الأولى، والمسألة الثانية هل هذه العبارة من عبارات مرجئة العصر أم لا؟! المسألة الثالثة إذا وقع الشيخ الألباني في هذه العبارة وأنها من عبارات المرجئة العصر ماذا نقول؟! ماذا تقول؟!

نقول: إن الشيخ الألباني وافقت عبارته عبارة المرجئة في هذا؟! لكنه رحمه الله تعالى كان بريئًا من الإرجاء، أو تقول بأن الألباني رحمه الله تعالى أخطأ في ذلك وفقط، أو نسكت، ماذا نصنع؟! علمونا ماذا نصنع؟

لكن أنا أريد ممن يبحث هذه المسألة، سواء من الشيخ عليّ أو من غير الشيخ عليّ، أن يتصور هذه الجملة.

ونحن قد وضعنا محاضرة كاملة؛ وأنا لا أحل لأحد أن يتكلم في هذا الباب دون أن يسمع هذه المحاضرة بعنوان: "نحن أولى بالألباني منكم" وبينا أن العبارة ثبتت عن الألباني رحمه الله تعالى، وأن الألباني رحمه الله تعالى وهي ثابتة عنه، ولم يُعلق على ذلك الشيخ علي مرة واحدة!، ما علق على ذلك الشيخ علي مرة واحدة، وما أثبت أن الألباني رحمه الله تعالى قال هذه العبارة، وما تخريج هذه العبارة عن الألباني؟، وهل هي من عبارات مرجئة العصر أم لا؟ كان ينبغي عليه أن يُثبت هذا أولًا، ثم بعد ذلك يقول ما يقول ...، بدلًا من أن يفتح باب الانتقاد في غير المحل".

٦- وقال في نفس المحاضرة:

"فالشيخ علي طيلة هذه المحاضرة إنما يبرئ الألباني رحمه الله تعالى من الإرجاء!؛ وهل هذا أصلًا أمر يحتاج إلى وقفة؟ نحن نتكلم في العبارة، ثابتة هذه العبارة أم لا؟ وليس الأمر عند الشيخ الألباني رحمه الله تعالى فقد حصل من كثير من علماء الإسلام من وقع في عبارة من هذه العبارات، ومنهم من وقع في أكثر من عبارة، وقل عالم إلا وتجد له زلة.

فقول الشيخ علي بأن الألباني وقع في فكر الإرجاء ونسب ذلك إلينا، قول باطل!! قول باطل ينبغي أن يصححه وأن يتراجع عنه.

٧- وقال في نفس المحاضرة:

فرق مهم جدًا بين أن نحكم على العبارة وبين أن نحكم على قائل العبارة، إذا أردنا أن نحكم على قائل العبارة بالإرجاء، فهذا نرجع فيه إذن إلى مذهبه وإلى تحريره في ذلك، كالشيخ الألباني رحمه الله تعالى وقد بينا أن منج الشيخ بريء من الإرجاء كله.

أما إذا أردنا أن نحكم على العبارة؛ هل هذه العبارة عبارة صحيحة أم عبارة خاطئة؟ فالمرجع إلى ذلك".

٨- وقال في محاضرة "خلاصة لقائي بالعلامة المدخلي، والرد على ظلم وجور بيان الشوربجي":

"وغايةُ ما قلنا في عبارة العلامة الألباني ونحن نقول: وافقتِ العبارةُ -العبارة-، لا وافقَ المنهجُ المنهجَ، وقد بيّنا ذلك، وارجعوا إلى المقطع المأخوذ علينا فيه، ولما قلنا ذلك إنما تبعنا فيه كلام علمائنا".

بل حكم الشيخ هشام البيلي على الطاعن في الألباني بالانحراف:

٩- قال الشيخ هشام البيلي رد الله عنه كيد شانئيه في محاضرة "نحن أولى بالألباني منكم":

"من اتهم الشيخ الألباني بالإرجاء فهو ضال مفترٍ ....، ولا يتهم الألباني رحمه الله تعالى بالإرجاء إلا جاهل بالألباني رَحِمَهُ اللَّهُ أو جاهل بالإرجاء" اهـ

١٠- وقال في محاضرة "خلاصة لقائي بالعلامة المدخلي. والرد على ظلم وجور بيان الشوربجي":

"والحمدُ لله نعيدُ ونكرِّر وليس على وجه المجاملة بل ارجعوا إلى جميع كلامنا الموجود في رسائلنا عن الشيخ الألباني، نعود ونقول: إن الطاعنَ في الألباني رجلٌ منحرف، وليس هذا من باب المجاملة ولا من باب المراوغة"اهـ

عجيب هذا الأمر والله!! رجل يقول هذا الكلام ثم يطعن في الألباني رَحِمَهُ اللهُ!!

أكاد أجزم أن كلام الشيخ هشام لم يسمعه أحد منكم أصلًا، ثم ذهبتم لتحكموا على الصورة التي رسمها لكم طلاب الفتنة -لا غفر الله لهم-.

وقد اتضح للجميع أن الشيخ هشام البيلي وفقه الله لا يرى الألباني مرجئًا، ولا يرى من الطاعن فيه إلا منحرفًا!!

وبقي أن نسأل ما هو منهج السلف في التعامل مع زلات العلماء؟!! ومتى يكون المتكلم طاعنًا في الألباني بهذه المسألة؟

والجواب على السؤال الأول يمكن أن نختصره اختصارًا، ويكفيك فيه ما مر في الفصل الأول:

قال العلامة المباركفوري: "والفرق بين المداهنة المنهية والمداراة المأمورة: أن المداهنة في الشريعة أن يرى منكراً فيقدر على دفعه، ولم يدفعه؛ حفظاً لجانب مرتكبه، أو جانب غيره؛ لخوف، أو طمع، أو لاستحياء منه، أو قلة مبالاة في الدين.

والمداراة موافقته بترك حظ نفسه، وحق يتعلق بماله وعرضه؛ فسكت عنه دفعًا للشر ووقوع الضرر".

وقال ابن رجب في الفرق بين النصيحة والتعيير:

"... فَرَدُّ المقالات الضعيفة، وتبيين الحق في خلافها بالأدلة الشرعية، ليس هو مما يكرهه أولئك العلماء؛ بل مما يحبونه ويمدحون فاعله، ويثنون عليه؛ فلا يكون داخلاً في باب الغيبة بالكلية.

فلو فُرِضَ أن أحداً يكره إظهار خطئه المخالف للحق؛ فلا عبرة بكراهته لذلك، فإن كراهة إظهار الحق إذا كان مخالفًا لقول الرجل ليس من الخصال المحمودة.

بل الواجب على المسلم أن يحب ظهور الحق ومعرفة المسلمين له، سواء كان في موافقته أو مخالفته

وهذا من النصيحة لله، ولكتابه، ورسوله، ودينه، وأئمة المسلمين، وعامتهم، وذلك هو الدين، كما أخبر به النبي ﷺ.

وأما بيان خطأ من أخطأ من العلماء قبله، إذا تأدب في الخطاب، وأحسن الرد والجواب؛ فلا حرج عليه، ولا لوم يتوجه إليه، وإن صدر منه من الاغترار بمقالته فلا حرج عليه .

وقد بالغ الأئمة الورعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء، وردها أبلغ الرد، كما كان الإمام أحمد ينكر على أبي ثور وغيره مقالات ضعيفة تفردوا بها، ويبالغ في ردها عليهم ، هذا كله حكم الظاهر .

أما في باطن الأمر؛ فإن كان مقصوده في ذلك مجرد تبيين الحق، ولئلا يغتر الناس بمقالات من أخطأ في مقالاته؛ فلا ريب أنه مثاب على قصده، ودخل بفعله هذا بهذه النية في النصح لله، ورسوله، وأئمة المسلمين، وعامتهم .

وسواء كان الذي بين الخطأ صغيراً أم كبيراً، فله أسوة بمن رد من العلماء مقالات "ابن عباس" التي يشذ بها وأنكرت عليه من العلماء، مثل : المتعة، والصرف، والعمرتين، وغير ذلك.

ثم ذَكَرَ : أن العلماء ردوا مقالات لمثل : "سعيد بن المسيب"، و"الحسن"، و"عطاء"، و"طاوس"، وعلى غيرهم، ممن أجمع المسلمون على هدايتهم، ودرايتهم، ومحبتهم، والثناء عليهم.

ولم يعد أحد منهم مخالفوه في هذه المسائل طعناً في هؤلاء الأئمة، ولا عيبًا لهم ."اهـ

فهذا جزء مختصر لبيان منهج السلف الذي زعمتم أن الشيخ هشام البيلي حفظه الله خالفه، فَمَنْ المُخَالِفُ للمنهج، من قَبِلَ الرد العلمي، أمن راح يشنع على من رد عليه.

وأما متى يكون المتكلم طاعنًا في الألباني منتقصًا له؟

يقول ابن رجب في الفرق بين النصيحة والتعيير : "وأما إذا كن مراد الراد بذلك: إظهار عيب من رد عليه، وتنقصه، وتبيين جهله، وقصوره في العلم؛ كان محرَّمًا سواء كان رده لذلك في وجه من رد عليه، أو في غيبته وسواء في حياته أو بعد مماته .... ومن عرف منه أنه أراد برده عليهم التنقص والذم وإظهار العيب؛ فإنه يستحق أن يقابل بالعقوبة، ليرتدع هو ونظراؤه عن هذه الرذائل المحرمة".

ومن المعلوم، والذي لا أظن أحدكم يخالف فيه أن الشيخ الفاضل هشام البيلي حفظه الله - الذي شرح -حتى الآن- قرابة العشرين رسالة للألباني الإمام- يريد شيئًا مما ذكر في كلام ابن رجب.

وبناء عليه وبالنسبة للمسألة المطروحة وهي الكلام عن عبارة الألباني رحمه الله؛ فيكون الطعن فيه في حالات:

الحالة الأولى: إذا كانت العبارات لم تثبت عن الشيخ الألباني، والمتكلم يلفقها له.

الحالة الثانية: وقد يكون كلامه طعنًا فعلًا لو أنها عبارة صحيحة، والشيخ تفرد بإنكارها، أو أنكرها بطريقة تخالف مسلك العلماء في نقد مثلها.

الحالة الثالثة: وقد يكون ذلك طعنًا؛ إذا نسب الشيخ هشام المعنى الخاطئ للفظة لمعتقد الشيخ، فوصف الشيخ بالإرجاء مهملًا بقية كلامه في المسألة كالركنية والزيادة والنقصان.

أولًا: هل ثبتت العبارة عن الشيخ الألباني أم لا؟

والجواب: نعم ثبتت، أختصر منها بعض مواطن الشاهد:

قال الشيخ رحمه الله في حكم تارك الصلاة: "فإنَّ الأعمال الصالحة كلها شرط كمال عند أهل السُّنة".

وعلق في فتح الباري على كلام ابن حجر رحمه الله على قول السلف:

اعتقاد بالقلب ونطق باللسان وعمل بالأركان، قال الألباني رحمه الله:" وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله".

وقال الألباني رحمه الله: "الأعمال الصالحة كلها شرط كمال عند أهل السنة؛ خلافاً للخوارج والمعتزلة، القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار، مع تصريح الخوارج بتكفيرهم".

[المصدر: السلسلة الصحيحة: ج٧، القسم الأول ص ١٣٧]

وفي شريط منهج الخوارج للشيخ الألباني رحمه الله؛ حيث قال: "السلف فرقوا بين الإيمان وبين العمل؛ فجعلوا العمل شرط كمال في الإيمان، ولم يجعلوه شرط صحة خلافًا للخوارج. واضح هذا الجواب".

ثانيًا: وهل الشيخ هشام البيلي تفرد بإنكار تلك العبارة من عبارات الشيخ الألباني؟ أم له فيها سلف؟

الجواب: لا، بل كل علماء العصر -كما مر- أثبتوا خطأ العبارة، مع تبرئة معتقد الألباني من الإرجاء!!



وإليك -كما مر- بعض النقولات عن أهل العلم في ذلك:

- سئل العلامة ابن باز في عبارة ابن حجر التي أقرها العلامة الألباني؟ هناك من يقول بأنه داخل في الإيمان لكنه شرط كمال؟

فأجاب: لا ، لا ، ما هو بشرط كمال، جزء، جزء من الإيمان، هذا قول المرجئة.

◉ سئل الفوزان عن الذي يقول العمل شرط كمل في الإيمان فأجاب: نعم هذا هو الإرجاء، الذي يقول أن الأعمال ليست من الإيمان و إنما هي شرط، شرط كمال هذا غلط، الأعمال أساس في الإيمان ....

◉ سئل الفوزان: يقول: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، ثم يقول: إن العمل شرط في كمال الإيمان وفي صحته، هذا تناقض! كيف يكون العمل من الإيمان، ثم يقول العمل شرط؟!، ومعلوم أن الشرط يكون خارج المشروط، فهذا تناقض منه!!

◉ وقال أيضًا: و هناك فرقة خامسة ظهرت الآن و هم الذين يقولون: إن الأعمال شرط في كمال الإيمان الواجب أو الكمال المستحب.

◉ سئل الشيخ عبد العزيز آل الشيخ عن كلام الشيخ الألباني في شرط الكمال فأجاب: لا ؛ أبداً ... العمل جزء من الإيمان، وليس بين العمل والإيمان انفصال.

◉ سئل الشيخ ربيع بن هادي المدخلي عن مقولة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ فأجاب: هذا الكلام يُؤخذ على الشيخ ولا نقبله؛ نقول: إن العمل جزء من الإيمان لا شرطًا فيه....

الشيخ ربيع: فأهل السنة المعاصرين كسلفهم؛ يقولون: إن العمل من الإيمان، ولا يقولون: شرط كمال .... ورب السماء والأرض إني لأول من أنكر هذا القول في هذا العصر...، ولا أعلم سلفيًا في المملكة واليمن ومصر والجزائر والمغرب يقول بهذا القول.

◉ وسئل الغديان عن مقالة الألباني: "إن السلف فرقوا بين الإيمان والعمل، وجعلوا العمل شرط كمال".

فأجاب: **لا ، هذا كل نفس مذهب المرجئة** هذا الذين يقولون **شرط كمال هذا مذهب المرجئة**. (ونفى أنه يتكلم عن شخص الألباني)

- **وسئل الشيخ الراجحي عن مقولة الشيخ الألباني**: "أن الأعمال الصالحات كلها شرط كمال في الإيمان"؛ أجاب : **ليس بصحيح**، والصواب عند أهل السنة والجماعة أن الأعمال جزء من الإيمان ،وليست شرطًا".

- **وقال أيضًا**: "فالذي يقول : إن العمل خارج، **وقال**: إنه شرط كمال؛ **هذا من المرجئة**".

- **وقال في فتوى أخرى**: "**فمن قال : إن الأعمال شرط كمال**، أو شرط صحة، أو ثمرة الإيمان، أو مقتضى الإيمان، أو لازم الإيمان؛ **فقوله مثل قول المرجئة**".

- **قال اللحيدان**: وإرجاء الألباني من إرجاء العلماء .... .

- **وقال الشيخ النجمي**: الشيخ الألباني إن كان قال هذا؛ **فهو فهي هفوة من عالم**، وتغتفر له، ولعله رجع. والقول بأن الشيخ الألباني مرجئ، هذا خطأ فاحش، لا يجوز.

- **وقال الشيخ السحيمي**:

"القول بأن العمل شرط صحة ربما أوهم باعتقاد الخوارج، **والقول بأنه شرط كمال ربما أوهم بمعتقد المرجئة**".

◉ **وفي موطن آخر قال:**

"لأن من أطلق قوله (شرط كمال) قد ينفذ من خلال قوله المرجئةُ، و إن لم يقل هو بذلك -أي بقول المرجئة-، لكن المرجئة قد يستغلون قوله فيمتطونه".

ثالثًا: هل نسب الشيخ هشام ما تحمل العبارة من إرجاء لمعتقد الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ أم نفاه؟

يمكنكم أن تقرأوا هذا فقط -من نفس المقطع- لتعلموا أن الشيخ هشامًا قد نفى تمامًا أن يكون الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ على معتقد المرجئة، فقال منكرًا على الحدادية:

"ثم وحده -أي العثيمين- قال رحمه الله تعالى: ويقولون الألباني مُرجئ!!، الألباني مرجئ؟!! الألباني مرجئ؟!! الألباني مرجئ؟!!، وصار يُنافح عن الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ من غير أن يسأله أحد، لمّا ورد ذكر مسألة الإيمان .... .

ويأتي الأقزام اليوم يقولون: إن الشيخ الألباني مُرجئ في هذا! .... .

والعلماءُ قاطبةً ... ما رأيتُ مَن انتقص الألباني!، حتى يأتي أمثال هؤلاء وينتقصون الألباني رحمه الله تعالى ...

بدعوى الغيرة على إيه؟! الاعتقاد! بدعوى الغيرة على السنة!

هذا الرجل قال: بقول المرجئة، هذا رجل مُرجئ!، هذا رجل...!

دَعْ زلته،!دَعْ زلته!؛ فالعثيمين يعلم هذا ... ، لكنْ فرِّقوا بين مَن يُوافق المرجئة في قول!، وبين مَن يُؤَصِّل للمرجئة!

ولهذا الألباني -نفسه- ماذا قال في تعليق على «الطحاوية»-مع مرجئة الفقهاء-؟!

قال: الخلاف بيننا وبين مرجئة الفقهاء، خلاف صوري ولا حقيقي؟!

الألباني -نفسه- ماذا يقول في الخلاف مع مرجئة الفقهاء؟! يقول: الخلافُ حقيقيٌّ!!

فإذا كان الخلافُ مع مرجئة الفقهاء خلافًا حقيقيًا -يقرر ذلك الألباني-، فكيف يكون مرجئًا؟!! سبحان الله العظيم!!" اهـ

وقد نقلنا الكثير من المواضع في المبحث الأول من هذا الفصل تؤكد تبرئة الشيخ هشام البيلي لعلامة الألباني وبيان لسلامة معتقده، وأنه ليس مرجئًا ولا وقع في الإرجاء فراجعه.

تبين لك أيها السلفي الصادق مع نفسك، الآخذ بما كان عليه الأكابر معتقدًا ومنهجًا ومسلكًا، أن الشيخ هشام البيلي وفقه الله يستحيل أن يكون طاعنًا في الألباني رَحِمَهُ الله؛ بل هو من أشد محبيه، وأكثر من دافع عنه وأثنى عليه، فهل يجرؤ مفتر بعد ما سقنا من كلام، أن ينسب هذا الأمر للشيخ الهمام!

اصدقوا مع أنفسكم، وطبقوا أصول سلفيتكم، وتبينوا أن تصيبوا قومًا بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين.

V

المبحث الثالث:

إبطال الشبهات المثارة، التي بنى عليها المخالف رده وإنكاره

وفي هذا الجزء بعون الله سأواجه -بناء على ما مر- كل الشبهات المثارة، من قبل منتقدي العبارة، والتي بنى عليها المخالف رده وإنكاره!

وقد كنت شرعت في الرد على كل من تكلم بكلام يفهم منه الرد على الشيخ الهمام، وكل من اتهمه بالطعن -كذبًا وبهتانًا- في الألباني الإمام!!

وقد بدا لي مؤخَّرًا، بعد أن رأيت محل الخلل -عند المخالفين- مكررًا، أن أجمع الرد على هؤلاء الرادين المنتقدين، في رؤوس شبهات دون تعيين، عَلَّ الجارح -بهذا الأمر- يفئ إلى الصواب، فيبصر ما واراه عنه -عمدًا- بعض الشباب، من الغشمشة الكذبة الملبسة، والمحرفة المدلسة، ممن باءوا بأثام هذه الفرية، ولبسوا على غيرهم تلبيسًا بلا مرية، والله حسيبهم.

وقبل البدء أؤكد على أمرين:

◉ **الأمر الأول**: أننا أهل السنة نحب علماء السنة ونقدرهم، ونحفظ فضلهم ونكرمهم، ونتعلم منهم ونقدمهم، ونرى الطعن فيهم وغمزهم ولمزهم مخالفة كبيرة، وإثمًا وجريرة؛ إذ الطعن فيهم طعن في السنة.

◉ **الأمر الثاني**: أننا أهل السنة لا نعتقد في أحد من العلماء أنه معصوم، ونعتقد أنهم يصيبون ويخطئون، والحق منهم يقبل بالدليل، ويرد بالدليل،

ولا نعلم أحدًا خالف هذا السبيل، فكلام العالم في كل قضية، إنما يعرض على الأدلة الشرعية، فما وافق قبلناه، وما خالف رددناه.

وهذا الكلام يكون في كل المسائل، وقد يكون آكد في مسائل الاجتهاد، ومنها -كما نص على ذلك أهل العلم- الجرح والتعديل، وخصوصًا -الآن- في عصر القال والقيل!!

وقد قال رسول الله ﷺ -وهو من هو- لا ينطق عن الهوى: "إِنَّمَا أنا بَشَرٌ، وَإِنكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي له نَحْو مَا أَسْمعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ أَخيهِ شَيْئًا بقولِهِ، فَلا يَأْخُذْهُ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطعَةً مِنَ النَّارِ". وهو من هو ﷺ.

أقول هذا ليعلم الجميع أننا -بفضل الله- على بينة من أمرنا، ولا نشك في شيء من ديننا، متابعين في ذلك سلفنا وعلماءنا، ومنهم علماء العصر كابن باز والعثيمين والألباني، والفوزان والربيع والجامي، وغيرهم من أئمة السنة في هذا الزمان، رحم الله من مات منهم وحفظ الأحياء.

وأعجب أحيانًا من تهديدات بعض إخواننا، ومحاولاتهم لتخويفنا، بقولهم اليوم سيأتيكم كلام فلان أو فلان، من أئمة الزمان، فضلًا عن غيرهم من الصبيان، ونقول لهم كما أسلفنا: نقدر العلماء ولا نؤلههم، نحترم العلماء ولا نعبدهم، نتابع العلماء ولا نتعصب لهم، فماذا لو قال لي قائل عن الأبيض أسودًا، أو سماني -وأنا محمد- أحمدَ، فهل أُسَلِّمُ له؟!!

قال الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله في التعليق على كتاب الجواب لكافي الشريط الثاني:

"يعني الضعف العلمي يؤدي إلى مثل هذه التفاهات، قال فلان!، قال فلان!، عندنا منهج يُميَّز به أهل الحق وأهل الباطل، فلو أنَّ أحمد بن حنبل جاء الآن وزكَّى فلانًا وفلانًا، ثم وجدنا أنَّ هذا الإنسان لا يستحق هذه التزكية من أقواله وأعماله وكتاباته وأشرطته، هل يجوز لنا أن نتعلق بما زكَّاه به ذلك الإمام ابن باز أو الألباني أو أحمد ابن حنبل أو غيرهم؟!"

ونقول بما قال الشيخ ربيع حفظه الله: "عندنا منهج يُميَّز به أهل الحق وأهل الباطل، فلو أنَّ أحمد بن حنبل جاء الآن وجرح فلانًا وفلانًا، ثم وجدنا أنَّ هذا الإنسان لا يستحق هذا الجرح من أقواله وأعماله وكتاباته وأشرطته، هل يجوز لنا أن نتعلق بما جرحه به ذلك الإمام ابن باز أو الألباني أو أحمد ابن حنبل أو غيرهم؟!"

ولا يقولن قائل الجرح بخلاف التعديل، فكلاهما من مسائل الاجتهاد، ويقع فيهما خطأ العالم، والعبرة -كما مر- بالدليل؟، قال إمام الجرح والتعديل:

"فعليكم بالعلم يا إخوة، وعليكم بعلم السلف ومنهجهم، ومنهجهم في الجرح والتعديل.

وقد وجدنا يحيى بن معين وهو يقال من أشد الناس في الجرح، وجدنا فيه تساهلاً، ووجدنا العلماء يخالفونه ممن هم أعلى منه وممن هم دونه، فكم جرَّح وخالفوه؟ وكم عدَّل وخالفوه؟

وأحمد ابن حنبل جرَّح وعدَّل وخالفوه في التعديل والتجريح؟ لماذا؟

لأنه عندهم منهج.

والمنهج ليس فلان، كل عالم فهو مكلَّف بإتباع هذا المنهج، فإذا أخطأ وخالف هذا المنهج، يجب أن تحاكم أقواله بهذا المنهج، ... ".

فهذا هو طريقهم وطريقنا، وسبيلهم وسبيلنا، والكل محكوم بالمنهج، فالمنهج ليس قال فلان وقال علان، بل العبرة بما جاء من برهان، فما وافق الحق قبلناه، وما خالفه طرحناه، ومن وافق الحق قدمناه، ومن خالف الحق -بعذر واجتهاد- حفظنا له قدره، ورددنا عليه خطأه، وأما من خالف الحق بهواه، تركناه وفضحناه وطرحناه طرح النواة!!

وإليكم تفنيد تلك الشبهات وأباطيلها، والرد على من جاء بها:

- **الشبهة الأولى: دعواهم: أن الشيخ هشام البيلي قال: الألباني وافق المرجئة، أو وقع في الإرجاء.**

والجواب عن هذا الكلام من وجوه:

- الوجه الأول: أن الحقيقة هي أن الشيخ هشام البيلي لم يقل هذا الكلام قط بهذه الطريقة!!

ومعلوم أنه من الإنصاف والعدل، أن يتثبت الجارح في ما ينقل، وينقل الكلام المنتقد بحروفه وسباقه ولحاقه، ليفهم تقيداته وإطلاقاته،

فلا يكون كمن قرأ من القرآن قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَقۡرَبُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ وترك ﴿وَأَنتُمۡ سُكَٰرَىٰ ﴾[النساء: ٤٣].

قال الشيخ الفوزان في مقدمته لكتاب رفع اللائمة عن اللجنة الدائمة:

"على الأخ الشيخ علي بن حسن -إذا كان ولابد من نقل كلام أهل العلم-: أن يستوفي النقل من أوله إلى آخره، ويجمع كلام العالم في المسألة من مختلف كتبه؛ حتى يتضح مقصوده، ويرد بعض كلامه إلى بعض، ولا يكتفي بنقل طرف ويترك الطرف الآخر؛ لأن هذا يسبب سوء الفهم، وأن ينسب إلى العالم مالم يقصده".

وهذا البتر والتحريف لا يكون إلا بدافع من اثنين: إما تعمد الكذب والافتراء اتباعًا لهواه -وهو الأقرب-، أو لجهل وقلة علم.

وقد قال شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على البكري (١/ ٢٧٠):

"وهذا و أمثاله قد ظهر عنهم من الكذب و الافتراء، ما قد تواتر عند المشايخ و العلماء و الملوك والأمراء؛ فلم يبق الكذب والبهتان منهم أمرًا غريبًا، ولا فعلًا عجيبًا. وهم في الكذب تارة يتعمدونه، و تارة لجهلهم يخطئون؛ لأنهم لا يحققون ما ينقلونه كنقلهم الأحاديث و الآثار و اللغة و الأحكام؛ فتراهم يكذبون فيها ضلالًا وجهلًا؛ لقلة العلم و التثبت، وعدم التحقيق، واتباع الأهواء، والخروج عن الطريق. والخبر الذي لا يطابق مخبره إذا كان صاحبه غير مجتهد يسمى كذبًا ويذم على ذلك وإن اعتقد صدق نفسه" اهـ

○ الوجه الثاني: أنه ثمة فرق بين تلك الأقوال التي حرفت، وتعبير الشيخ هشام المتقد، وإليكم الفرق في:

◉ قول القائل: الألباني مرجئ = قول باطل، وصاحبه جاهل أو منحرف.

◉ وقول القائل: الألباني وافق المرجئة = قول مجمل، يحتمل:

◄ صواب: إن قصد عبارة العلامة الألباني: الأعمال كلها شرط كمال.

◄ وخطأ: إن قصد معتقد الشيخ الألباني رحمه الله.

◉ وقول القائل: الألباني وافق قوله [الأعمال الصالحة كلها شرط كمال] قول المرجئة، وليس مرجئ = تعبير صحيح لا يحمل أي إجمال!

○ الوجه الثالث: أنه إذا تقرر لك الوجه الثاني؛ فليعلم أن الشيخ هشام البيلي وفقه الله في دفاعه عن العلامة الألباني رحمه الله ضد من قال الألباني مرجئ، بيَّن صراحة:

◐ انتقاده لمن يقول الألباني مرجئ!

◐ احترز من قول: "الألباني وافق المرجئة"-بإطلاق-؛ لأنها قد توهم نسبة الإرجاء لمعتقد الشيخ.

◐ استخدم التعبير الثالث الدقيق وهو أن عبارة العلامة الألباني وافقت عبارات المرجئة، ولكنه رحمه الله ليس مرجئ. وقد مر تفصيل هذا في المبحث الثاني من هذا الفصل؛ فراجعه لزامًا.

⭘ الوجه الرابع: أنه نظرًا لما تحمله تلك العبارة المنسوبة -زورًا- للشيخ هشام البيلي من إجمال قد يسيء البعض فهمه؛ فإن الشيخ هشام انتقد التعبير بهذا اللفظ بإطلاقه هكذا -وافق المرجئة- في غير موضع، ومنها قوله:

"وأما العبارةُ؛ فوافقتْ هذه العبارة -ليس إن الشيخ الألباني وافق المرجئة!!-؛ يعني في مذهبهم وكذا -حاشاه- ونحن الذين قلنا هذا، وأن الشيخ رحمه الله تعالى إنما هو مبرَّأٌ من هذا كله، وهو الذي ردَّ على المرجئة، ولكن نقول: العبارة فقط، فإن قال قائل: قل: أخطأ يا شيخ، ولا تقل: وافقتِ العبارةُ العبارةَ!.

نقول: وإذا قال لك قائلٌ: وما نوع الخطأ؟!، تقول له: نزلَ على الركبتين؟! أم نزلَ على اليدين؟! تقول له: لأنها من عبارات المرجئة." اهـ

[المصدر: الدورة العلمية الحادية والستون: كنز الأمة الثمين، وفقيهها المتين. شيخي العثيمين المحاضرة الأولى: ترجمة العلامة العثيمين رحمه الله]

⭘ الوجه الخامس: أن الشيخ هشام البيلي زاده الله توفيقًا: انتقد أيضًا التعبير بـ"وقع في الإرجاء"-، وقد نسبه بعضهم إليه زورًا وبهتانًا؛ فقال في محاضرة نصحي وتوجيهي في الرد للشيخ علي الوصيفي: "أنه ادَّعى [أي الشيخ علي الوصيفي] أننا نقول: بأن الألباني رحمه الله تعالى وقع في فكر الإرجاء!، وهذا لا ينبغي أن يصدر من الشيخ علي، ينبغي على الشيخ علي أن يتصور كلامنا تمامًا، وأن يأخذ كلامنا، لأن هذا في الحقيقة ادّعاء!، وهذا الادّعاء عليه أن يُثبت الدليل، وإلا كان في الحقيقة متجاوزًا في ذلك متعديًا.

فهل أنا قلتُ: إن الألباني رحمه الله تعالى وقع في فكر الإرجاء؟! وقد كرَّر الشيخ علي هذا الكلام أكثر من مرة في كلامه وفي محاضرته، وما أدري لماذا يُصِرُّ الشيخ علي وغير الشيخ علي ممن تكلم في هذه المسألة، لماذا يُصر الجميع على أننا نَتَّهِمُ الألباني بالإرجاء، وأن الشيخ الألباني وقع في فكر الإرجاء؟!

مع أننا في هذا المقطع أصلًا ما تكلمنا عن الشيخ الألباني إلَّا لنبرأه من فكر الإرجاء، وهذا مُلاحظ، ولهذا كما قلنا: الظن بهؤلاء أنهم ما سمعوا كلامنا عن الشيخ الألباني رحمه الله تعالى؛ فإن سبب المقطع أصلًا، هو تبرئة الشيخ الألباني رحمه الله تعالى من الإرجاء، ولكن المسألة إنما تقف عند عبارة، والعبارة واضحة ألَا وهي عبارة أن الشيخ الألباني رحمه الله تعالى ثبت عنه أنه قال بأن الأعمال شرطُ كمالٍ، وهذه العبارة بحثناها وبيناها ...".

إلى أن قال: "فقول الشيخ علي بأن الألباني وقع في فكر الإرجاء ونسب ذلك إلينا، قول باطل!! قول باطل ينبغي أن يصححه وأن يتراجع عنه". اهـ

فتلك خمسة وجوه سقتها، لو تأملتها وعرفتها، لوجدت فيها ردًّا على جُلِّ من تكلم في الشيخ المفترى عليه، وبيان حقيقة التهمة المنسوبة إليه، والله حسبنا وهو نعم الوكيل.

الشبهة الثانية: قالوا: لا فرق بين من وافق قوله قول المرجئة في شيء، والمرجئ!

وهذا الكلام يردده بعض الحدادية المصريين، ومن تابعهم من الجاهلين المخدوعين، فقالوا لا فرق بين كون فلان وافق المرجئة في قول، وكونه مرجئ!، فلا يفرقون بين القول والقائل، والفعل والفاعل.

وقد مر بيان ذلك فيما سقنا -من أول البحث- من مسائل، ويكفي أن نذكرهم بكلام شيخ الإسلام، ابن تيمية الإمام، قال: "وجعلوه من الجهمية في بعض المسائل؛ أي أنه وافق الجهمية، فيها ليتبين ضعف قوله، لا أنه مثل الجهمية ولا أن حكمه حكمهم؛ فإن هذا لا يقوله من يعرف ما يقول".

والأمثلة على ذلك كثيرة وسردها يطول، فراجع ما نقلنا -ها هنا- من نُقُول!

ولقائل يقول: وأين نجد هذا في السنة أو في القرون الأولى؟

فنقول: ألا يكفيك قول الرسول؟ وتعبيره في حديث ذات أنواط؟!

فارجع إليه لتعرف المراد، وإليكم أسوق هذا المثال:

مسعر بن كدام

- قال فيه يحيى القطان: "ما رأيت أثبت من مسعر"[١].
- وقال وكيع: "شَكُّ مسعر كيقين غيره"[٢].

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ١٤١.
(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ١٤١

◆ وعن الحسن بن عمارة قال: "إن لم يدخل الجنة إلا مثل مسعر فإن أهل الجنة لقليل"[١].

◆ قال شعبة: "كنا نسمي مسعرًا المصحف من إتقانه، هو عند الكوفيين كابن عون عند البصريين"[٢].

◆ وعن يعلى قال: "كان مسعر قد جمع العلم والورع"[٣].

◆ وقال معن: "ما رأيت مسعرًا إلا ويزداد كل يوم خيرًا"[٤].

◆ وقال شعبة: "كنا نسمي مسعرًا المصحف"[٥].

◆ وقال الذهبي: "أما: مسعر بن كدام فحجة إمام"[٦].

◆ وقال هشام بن عروة: "ما قدم علينا من العراق؛ أفضل من ذاك السختياني أيوب، وذاك الرؤاسي مسعر"[٧].

◆ وقال عبد الله بن المبارك: "ألا اقتديتم بسفيان، ومسعر، وأبو مغول؛ إذ يجهدهم الورع".

---

(١) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ١٤١.
(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ١٤١.
(٣) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ١٤١
(٤) تذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ١٤١.
(٥) الجرح والتعديل: ٨ / ٣٦٨.
(٦) - ميزان الاعتدال: ٤ / ٩٩.
(٧) سير أعلام النبلاء للذهبي (٧-١٦٤).

◆ وقال ابن المديني: "قلت ليحيى بن سعيد القطان: أيما أثبت؛ هشام الدستوائي، أو مسعر؟ قال: ما رأيت مثل مسعر؛ كان مسعر من أثبت الناس".

◆ وقال ابن الجوزي: "كان عالمًا عابدًا؛ كثير البكاء"، وقال: "طبقات خزان العلم ستة: الأعمش، ومالك بن أنس، والأوزاعي، والثوري، ومسعر بن كدام، وشعبة".

◆ وقال الذهبي: "الإمام الحافظ أحد الأعلام؛ كان من العباد القانتين".

وكان مسعر مع فضله وعلمه ممن لا يستثني في الإيمان، كما جاء في السنة للخلال -٩٨٦-، أن أبا عبد الله قال: "أما مسعر فلم أسمع أنه كان مرجئًا ولكن يقولون إنه كان لا يستثني" [إسناده صحيح].

وكان مسعر رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: "أنا لا أشك في إيماني"!

فعن عبد الله بن أحمد قال حدثني أبي قال سمعت سفيان بن عيينة قال قال لي سفيان الثوري: "ألا تقول لمعسر إني بالهلالية يعني في الإرجاء"، فقال أبي وقال أبو نعيم قال مسعر: "أشك في كل شيء إلا في إيماني" [إسناده صحيح][1].

ومعلوم أن المرجئة هم من منع الاستثناء في الإيمان؛ لأنهم جعلوا الإيمان هو التصديق، فقالوا لو شك الإنسان فيه بتعليقه على المشيئة لَمَا كان مؤمنًا.

قال حرب بن إسماعيل الكرماني ونقل الإجماع على ذلك: "ومن لم ير الاستثناء في الإيمان؛ فهو مرجئ ...".

(١) السنة للخلال (٣-٥٧٢).

ونقل الإِصْطَخْرِيُّ عن الإمام أحمد قوله: "قَالَ أَبُو عَبْدِ الله أَحْمَدُ بنُ حَنْبَلٍ: هَذَا مَذَاهِبُ أَهْلِ العِلْمِ وَالأَثرِ، فَمَنْ خَالفَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ أَوْ عَابَ قَائِلَهَا، فَهُوَ مُبتَدِعٌ.

وَكَانَ قَوْلُهُم: إِنَّ الإِيْمَانَ قَوْلٌ وَعملٌ وَنيَّةٌ، وَتمسُّكٌ بِالسُّنَّةِ، وَالإِيْمَانُ يَزِيْدُ وَينقصُ، وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الإِيْمَانَ قَوْلٌ، وَالأَعْمَالَ شرَائِعُ، فَهُوَ جَهْمِيٌّ، وَمَنْ لَمْ يرَ الاسْتِثنَاءَ فِي الإِيْمَانِ، فَهُوَ مُرجِئٌ ... ".

محل الشاهد وموضع النزاع:

مع ما مر ذكره نرى أن جُلَّ السلف توقفوا في الحكم على مسعر بأنه من المرجئة، لمجرد وقوعه في هذا؛ بل عدوه من أئمة المسلمين، وقد كان يقول الإيمان قول وعمل كما روي عن زيد بن الحباب وغيره: أن مسعرًا قال: الايمان قول وعمل[١]. فبرئ بهذا من المسألة الواضحة التي انحرف فيها المرجئة، وزلت قدمه في مسألة خفيت عليه من أفراد مسائل الإيمان وهي قوله بعدم جواز الاستثناء في الإيمان وهو قول المرجئة.

وممن نقل عنه التوقف في الحكم عليه بأنه مرجئ إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل[٢]:

فقد جاء في سؤالات ابن هانئ: قال أبو عبد الله: أما مسعر، فلم أسمع منه أنه كان مرجئًا، ولكن يقولون: إنه كان لا يستثني. (سؤالاته) (٢٣٨٢).

---

(١) سير أعلام النبلاء

(٢) وقد قال مثير تلك الشبهة وأحدث قولاً لم يقله أحد قبله: "نحن نستدل بكلام الأئمة ومواقفهم من المبتدعة؛ إلى زمن الإمام أحمد؛ أما بعده فلا -إلا في القليل النادر مما كان موافقاً لمنهج السلف-" فإليه أبدأ بموقف الإمام أحمد.

فهذا الأثر وغيره مما سأورده الآن؛ يدل على أنه ليس كل من وافق المرجئة في قول من أقوالهم يصير مرجئًا -وهذا هو محل النزاع- فليس محل النزاع الحكم على مسعر، أو أن بعض السلف قالوا كان مرجئًا، وبعضهم برأه، فإن هذا ليس محل البحث!!

وأكرر أن محل البحث هو: لماذا توقف الإمام أحمد في هذا الأثر عن تبديع مسعر مع موافقة قوله لقول المرجئة وعِلم الإمام أحمد بذلك؟!

إن أجبتم بأنه ورد في آثار أخرى أن الإمام أحمد عده من المرجئة، قلنا هذا ليس محل البحث، فمحل البحث هو توقفه في تبديعه هنا مع وقوعه في قول من أقوال أهل البدع، وهو موطن النزاع بين أهل السنة والحدادية.

ويؤكد هذا الأصل الأصيل عند أهل السنة ما جاء عن عبد الله بن الإمام أحمد:

"سألت أبي عن رجل يقول: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ولكن لا يستثني أمرجيء؟ قال أرجو أن لا يكون مرجئاً"[(١)]

فهذه قاعدة الإمم أحمد التي تناقض أفعالكم، يرويها بسندٍ عالٍ -ولده عبد الله- لنا ولكم، فهل أنتم راجعون عن غيكم؟!!

ومن كلام الإمام أحمد في مسعر بن كدام:

قال الإمام أحمد: الثقة مثل شعبة ومسعر[(٢)].

(١) السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٣٠٧).
(٢) تذكرة الحفاظ للذهبي (١/ ١٤١).

وقال أبو طالب: قال أبو عبد الله، يعني أحمد بن حنبل: كان مسعر ثقة خيارًا، حديثه حديث أهل الصدق[(١)].

وقال أبو داود: سمعت أحمد يقول: مسعر ثقة، ثقة، إنما يقاس بسفيان، وزائدة وأصحابهم[(٢)].

ومثال آخر للتعامل مع زلة مسعر رَحِمَهُ اللَّهُ:

وهو تعامل السفيانين معه، فقد كانا ممن يثني على مسعر ثناءً شديدًا، مع علمهما بتلك الزلة عند مسعر كما مر:

جاء في السنة للخلال: عن عبد الله بن أحمد قال حدثني أبي قال سمعت سفيان بن عيينة قال قال لي سفيان الثوري: "ألا تقول لمعسر إني بالهلالية يعني في الإرجاء ..." إسناده صحيح.

وأيضًا ما جاء عن ابْنِ عُيَيْنَةَ، قَالَ: قَالَ لِي سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ: "أَلَا تُكَلِّمْ مِسْعَرًا فِي هَذَا الَّذِي يَقُولُهُ"، قَالَ: كَانَ مِسْعَرٌ عِنْدَهُ لَيْسَ كَغَيْرِهِ، وَكَانَ رَجُلًا صَالِحًا"[(٣)]

ومع ذلك فإن السفيانين ظلا على ما هم عليه من الثناء على مسعر:

---

(١) "الجرح والتعديل" (٨/ ١٦٨٥).
(٢) سؤالاته ٣٥٦.
(٣) السنة للخلال (٣-٥٧٢) وهو وإن كان في إسناده من لا يُعرف له ترجمة، فقد أوردته استئناسًا، ومع هذا فلا نعلم أحدًا من الأئمة حتى الخلال صاحب الكتاب علق على معنى الأثر، فلو ضعف الإسناد، صحّ المعنى ، إذ لو كان معناه مخالف لمنهج السلف لنبهوا على ذلك، فيؤخذ منه إقرار الخلال لمعناه.

قال سفيان -يعني الثوري-: كنا إذا اختلفنا في شيء سألنا مسعرًا عنه[١].

قال سفيان - يعني ابن عيينة-: كان مسعر عندنا من معادن الصدق[٢].

قال أبو معمر القطيعي: قيل لسفيان بن عيينة: من أفضل من رأيت ؟ قال: مسعر[٣].

وقال سفيان الثوري: "لم يكن في زمانه مثله".

وقال: "كنا إذا اختلفنا في شيء؛ أتينا مسعرًا".

وقال سفيان بن عيينة: "رأيت مسعراً، وربما يحدثه الرجل بشيء هو أعلم به منه؛ فيستمع له وينصت، وما لقيت أحداً أفضله عليه".

وقال: "كان مسعر عندنا من معادن الصدق".

وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: "كان شعبة وسفيان إذا اختلفا في شيء؛ قال: اذهب بنا إلى الميزان مسعر".

فهل يشك عاقل في أن هؤلاء الأئمة -أحمد والسفيانين- لم يبدعوا الرجل بمجرد وقوعه في قول وافق فيه أهل البدع؟!!

ألا ينبئك توقفهم في لحكم عليه بالبدعة، وتكرار ثنائهم عليه -حتى بعد موته- أنهم لم يبدعوه بعينه وإن كانوا يرون أن قوله هذا وافق فيه المرجئة؟!

فإما أن يكون أولئك الأئمة وكل من نقل ثناء الأئمة على مسعر مميعًا، يثني عى أهل البدع؟!!

(١) الجرح والتعديل: ٨/ ٣٦٨.

(٢) الجرح والتعديل: ٨/ ٣٦٨.

(٣) سير أعلام النبلاء للذهبي.

وإما أن يكونوا فرقوا بين القول والقائل، والفعل والفاعل؛ فلم يحكموا عليه بالإرجاء بمجرد وقوعه في زلة، قد تخفى على بعض أهل الفضل، فيوافق فيها أهل البدع، مع مخالفته لهم في كل أصولهم ومآخذهم، ومثل هذا يُعرَّف وتزالُ شبهته؛ فإن أصر وعاند الحق؛ كان مبتدعًا ولا كرامة.

وهذا لا يتنافى مع منهج أهل السنة في عدم اشتراط إقامة الحجة لمن خالف في أصول المسائل، كمن خالف أهل السنة فأجاز الخروج على الحاكم المسلم الجائر، أو قال إن الإيمان هو التصديق فقط، أو قال بالقدر، أو الجبر، أو غيرها من المسائل التي لا تخفى على متبع السنة.

وأما ما يتفرع عن تلك المسائل الرئيسة من أقوال وأفعال قد تندرج تحتها أو تؤدي إليها مما قد يخفى على بعض أهل العلم، فهذا لا يبدَّع به إلا من أزيلت شبهته فأصر على المخالفة.

ومثال آخر معلوم مشهور ويعد تعامل السلف معه غصة في حلوق أولئك الحدادية، وهو تعامل السلف مع ما زل فيه إمام الأئمة ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديث الصورة، ولكن لم يبدعه أحد من السلف بهذا القول؛ لأنه لم يسلك فيه مسلك أهل البدع، بل حفظوا كرامته وردوا خطأه:

قال الذهبيّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وَلابْنِ خُزَيْمَةَ عَظَمَةٌ فِي النُّفُوْسِ، وَجَلالَةٌ فِي القُلُوْبِ؛ لِعِلْمِهِ وَدِيْنِهِ وَاتِّبَاعِهِ السُّنَّةَ. وكتابه في التوحيد مجلد كبير، **وقد تَأَوَّل في ذلك حديث الصورة، فليعذر من تأول بعض الصفات، وأما السلف؛ فما خاضوا في التأويل، بل آمنوا وكفوا،**

وفوضوا علم ذلك إلى الله ورسوله، ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده مع صحة إيمانه، وتوخيه لاتباع الحق أهدرناه، وبدعناه، لقل من يسلم من الأئمة معنا، رحم الله الجميع بمنه وكرمه". اهـ

وقال إسماعيل التيمي: "أخطأ ابن خزيمة في حديث الصورة، ولا يطعن عليه بذلك".

قال الشيخ التويجري بعد أن ذكر كلام ابن خزيمة ﷺ في حديث الصورة:

"هذا نص كلام ابن خزيمة على حديث أبي هريرة ﷺ، وهو معدود من زلاته؛ لأنه قد ذهب إلى قول الجهمية في تفسيره لمعنى قول النبي ﷺ: (إن الله خلق آدم على صورته)". اهـ

والغريب أن قائل هذا القول حين تواجهه بموقف السلف من زلة ابن خزيمة يقول:

"نحن نستدل بكلام الأئمة ومواقفهم من المبتدعة إلى زمن الإمام أحمد، أما بعده؛ فلا -إلا في القليل النادر مما كان موافقًا لمنهج السلف ... "، وهذا قول عجيب، وتقييد غريب، ليس عيه دليل من كتاب ولا سنة، ولا أعلم أحدًا قال به من سلف الأمة!!

فنطالبه بدليله في هذا التخصيص، فكما نقل شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ عن الإمام أحمد[١]:

"وكل قول ينفرد به المتأخر عن المتقدمين، ولم يسبقه إليه أحد منهم،

(١) "مجموع الفتاوى" (٢١/ ٢٩١).

فإنه يكون خطأً، كما قال الإمام أحمد بن حنبل: إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام". ا هـ.

فأما هذا القول المبتدع وفهمكم هذا المخترع، فلا يلزمنا ولا نحتاجه، ويكفينا لبيان انحرافه واعوجاجه، ما جاء عن أئمة السلف وشيوخ الإسلام، مما سأورده هنا من كلام:[1]

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في مجموع الفتاوى (١٩/ ١٩١، ١٩٢):

"وَكَثِيرٌ مِنْ مُجْتَهِدِي السَّلَفِ وَالْخَلَفِ قَدْ قَالُوا وَفَعَلُوا مَا هُوَ بِدْعَةٌ، وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ بِدْعَةٌ، إمَّا لِأَحَادِيثَ ضَعِيفَةٍ ظَنُّوهَا صَحِيحَةً، وَإِمَّا لِآيَاتٍ فَهِمُوا مِنْهَا مَا لَمْ يُرَدْ مِنْهَا، وَإِمَّا لِرَأْيٍ رَأَوْهُ وَفِي الْمَسْأَلَةِ نُصُوصٌ لَمْ تَبْلُغْهُمْ. وَإِذَا اتَّقَى الرَّجُلُ رَبَّهُ مَا اسْتَطَاعَ دَخَلَ فِي قَوْلِهِ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾[البقرة: ٢٨٦]، وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّ اللهَ قَالَ: "قَدْ فَعَلْتُ"، وَبَسْطُ هَذَا لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ" اهـ.

وقال الذهبي في السير (٥ / ٢٧): "ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه، وعلم تحريه للحق، واتسع علمه، وظهر ذكاؤه، وعرف صلاحه وورعه واتباعه؛ يغفر له زلله، ولا نضلله ونطرحه وننسى محاسنه، نعم! لا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك".

وقال في السابق (١٤/ ٤٠): "ولو أنا كلما أخطأ إمام في اجتهاده في آحاد المسائل خطأً مغفورًا له، قمنا عليه، وبدعناه وهجرناه لما سلم معنا لا ابن نصر ولا ابن منده،

(١) أفادني به أبو حمزة مدحت العسقلاني

ولا من هو أكبر منهما، والله هو هادي الخلق إلى الحق، وهو أرحم الراحمين، فنعوذ بالله من الهوى والفظاظة".

وقال في السابق (١٤ / ٣٧٤):" ولو أن كل من أخطأ في اجتهاده -مع صحة إيمانه وتوخيه لاتباع الحق- أهدرناه وبدعناه؛ لقل من يسلم من الأئمة معنا رحم الله الجميع بمنه وكرمه".

أولئك آبائي فجئني بمثلهم
إذا جمعتنا يا ابن فراج المجامع

الشبهة الثالثة: قولهم: كيف تخطئ من صوبه العلماء؟!

قال قائلهم: لم تتكلمون في زلة العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ، وقد سكت العلماء عنها، بل نفى بعضهم أن يكون له قولًا يوافق فيه قول المرجئة، ثم تأتي أنت الآن لتتكلم عن هذا الخطأ؟!!

والجواب عن هذا عام وخاص:

فأما الجواب العام:

فهو أن يقال لمن احتج بعدم كلام العلماء في شيء معين -أنه مما تقرر سلفًا وخلفًا-: أن من علم حجة على من لم يعلم، والمثبت مقدم على النافي، والعبرة بمن جاء بالحق بالدليل الكافي، وقد رأينا كثيرا من المتأخرين في باب الحديث يضعفون ويصححون، وفي الفقه يناقشون ويرجحون، وفي العقائد يخطئون ويصوبون،

وفي كل هذا فإنهم وفق قواعد السلف يتحركون، فهل يقال لهم: لم تتكلمون؟!!

وقد خطأ الشيخ الألبانيُّ الإمامَ أحمد ﷺ، وكان الألباني رَحِمَهُ اللهُ في تخطئته مخطئا!(١)، في مسألة إثبات الصورة لله ﻷ، ولم يقل له أحد كيف تنتقد الإمام أحمد؟!، ومن سبقك لهذا؟!، ولم يبدعه أحد بهذا، ولم يقال فيه أنه يطعن في العلماء ؟!!

وأما الجواب الخاص:

وهو ما يتعلق بانتقاد عبارة العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ محل البحث؛ فالجواب عن ذلك من وجوه:

---

(١) سئل الشيخ الألباني –نفسه– رَحِمَهُ اللهُ: من لم يقل: "إن الله خلق آدم على صورة الرحمن فهو جهمي"، فهذا يعني ... صاحب هذا الرأي نقل أقوال على أنه من لم يقل بهذا القول فهو جهمي عن الإمام أحمد.

فأجاب الشيخ: ولسنا مقلدين، والحمد لله نحن أعداء الجهميين لكننا لسنا مقلدين، ما الدليل أن من قال قولًا وافق فيه الجهم كان جهميًّا؟ هذه واحدة، والأخرى: ما الدليل على صحة أن مرجع الدليل إنما هو الله تبارك وتعالى خاصة بعد أن ذكرنا ما ذكرنا آنفًا؟ فهذه أقوال ككثير من الأقوال الفقهية تطلق لقائلها ولا يجوز أن نحتج بها، وبخاصة إذا كان لازمها ضرب السنة الصحيحة، فنحن نقول مثلًا: لو كان الذي يتبنى هذا القول ... أو نقول شيئًا آخر: لو كان قائل هذا القول حاضرًا، أو كان من يتبنى هذا القول ممن جاء من بعده، ماذا تقول في حديث أبي هريرة في صحيح البخاري: «خلق الله آدم على صورته طوله ستون ذراعًا» فهل يأخذ الحديث وسع القول الذي فيه اتهم من قال به بأنه تجهم، أم لا نبالي بهذه الأقوال؛ لأنها خرجت مخرج الاجتهاد؟ فنحن علينا أن نتبع السنة ونتبع الحديث سواء كان ذلك في العقيدة أو في الأحكام.

"لقاءات المدينة" (١/ ٠٠:٠٠:٠٠)

◐ **الوجه الأول**: أن يقال -ونكرر- أننا جميعا متفقون في نفي كون الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ مرجئًا؛ بل متفقون على أنه من أئمة السنة في هذا العصر، بل متفقون أن الطاعن فيه بذلك منحرف، واختلفنا في كونه أخطأ في عبارة الأعمال الصالحة كلها شرط الكمال:

فمنكم من قال: هي قول أهل السنة!!

ومنكم من قال: هي خطأ منه، ولكن لا يصح وصف عبارة الألباني بأنها توافق عبارات المرجئة!!

◐ **الوجه الثاني**: أن يقال لكم: نقلنا لكم في هذا البحث كثيرًا من أقوال أهل العلم التي تؤكد خطأ المنتقدين -كليهما- سواءً من نفى الخطأ وقال بسنية العبارة، أو من أنكر التعبير بالموافقة، فإن علماء السنة تواترت أقوالهم مؤيدة لهذا وذاك، ولا نعلم أحدًا سئل عن العبارة فلم يخطئ الإمام الألباني فيها، ومن قبلهم من خطأ ابن حجر -في ذات العبارة- كشيخ الإسلام ابن عبد الوهاب وبعض أئمة الدعوة؛ فراجعوه لزامًا.

ويكفي جواب شيخ الإسلام عليكم كما جاء في رده على الإخنائي؛ حيث قال:

"إن المجيب ولله الحمد لم يقل قط في مسألة إلا بقول سبقه اليه العلماء، فإن كان قد يخطر له ويتوجه له؛ فلا يقوله وينصره إلا إذا عرف أنه قد قاله بعض العلماء، كما قال الإمام أحمد إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام.

فمن كان يسلك هذا المسلك كيف يقول قولًا يخرق به إجماع المسلمين، وهو لا يقول إلا ما سبقه اليه علماء المسلمين؟!

فهل يتصور أن يكون الإجماع واقعًا في موارد النزاع؟!

ولكن من لم يعرف أقوال العلماء؛ قد يظن الإجماع من عدم علمه النزاع، وهو مخطئ في هذا الظن لا مصيب ومن علم حجة على من لم يعلم والمثبت مقدم على النافي"[١].

- الوجه الثالث: أن يقال إذا تقرر ما مر في الوجهين السابقين، فدعواكم أن الشيخ هشام البيلي وفقه الله أنشأ هذا القول، أو بدأ هذا الانتقاد دعوى باطلة يجب عليكم التراجع عنها، والتوبة منها.

- الوجه الرابع: أن يقال لكم: بل نحن نطالبكم بأن تأتوا لنا بعالم واحد من علماء السنة صوَّب عبارة العلامة الألباني المنتقدة، بل صوب نفس العبارة التي قالها ابن حجر وأقرها.

الشبهة الرابعة: احتجوا بقول العلامة العثيمين: "من رمى الشيخ الألباني بالإرجاء؛ فقد أخطأ إمّا أنّه لا يعرف الألباني، وإمَّا أنَّه لا يعرف الإرجاء".

والجواب عن هذا الكلام من وجوه:

- الوجه الأول: أن نكرر أننا وإياكم متفقون على براءة معتقد الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ من الإرجاء -وقد مر بيانه-.

- الوجه الثاني: كيف تحتجون على الشيخ هشام البيلي وفقه الله بما احتج به

---

(١) الرد على الإخنائي ١-١٩٥.

قبلكم في ذات المقطع المنتقد، فتنصحوه بما نصح طلابه به، ثم تدعون أنه رفض النصيحة؟!!

وقد بين الشيخ هشام هذا الكلام في محاضرته "نحن أولى بالألباني منكم" فقال: "طيب قد يقول قائل: هلّا تعلمت من شيخك، وسكتَ وكذا وكذا ...، فأنت، العثيمين برّأ الألباني من الإرجاء لكنك أنت لم تُبرئ -مثلًا يعني-، أقول: خذ من المقطع[1]، أقول أنا، أنا أنا الذي أعلق على كلام الشيخ، فأقول ماذا؟!، أقول: [ويأتي الأقزام اليوم] مش يأتي أُناس [يأتي الأقزام اليوم يقولون: إن الشيخ الألباني مُرْجِئ في هذا!، حتى ولو...] أنا هنا أقول، هنا العبارة التي هي بيت القصيد [حتى ولو...، نحن نعلم بأن قول الشيخ الألباني في هذ، نحن لا نُؤيده!، ولا ننصره!، ونقول قول خاطئ ولا نرى في المسألة خلافًا معتبرًا!، وقوله هذا وافق المُرْجِئة!] في عبارة إيه؟! في عبارة (شَرْط الكَمَال) كما سيأتي في تحرير ذلك [لكن ليس مُرْجِئًا!] اهـ

(١) وأصل الكلام هو قول الشيخ هشام البيلي في ذات الدرس الذي قال فيه الكلمة المنتقدة عليه وهو يدافع عن العلامة الألباني: "كنَّا في مجلس العثيمين رحمه الله تعالى في بيت قريبٍ له، فسألته رحمه الله تعالى عن عبارة الحافظ ابن حجر في بداية «كتاب الإيمان»، في التفريق بين منهج أهل السنة والجماعة وبين منهج الخوارج والمعتزلة في باب الإيمان؛ حينما قال الحافظ ابن حجر: والفرق بين أهل السنة والجماعة وبين الخوارج والمعتزلة أن أهل السنة يرون العمل شرط كمال!، أما هؤلاء يرون العمل شرط إيه؟ شرط صحة!

وبيَّن الشيخ الكلام حول هذا العبارة وكذا وكذا، ثم وحده - والله يا إخواني - من غير أن سأله عن الألباني رحمه الله تعالى ... ثم وحده قال رحمه الله تعالى: ويقولون الألباني مُرجئ!!، الألباني مرجئ؟!! الألباني مرجئ؟!! الألباني مرجئ؟!!، وصار يُنافح عن الشيخ الألباني رحمه الله من غير أن يسأله أحد، لمّا ورد ذكر مسألة الإيمان." اهـ

◐ الوجه الثالث: أنه قد يقول قائل أن العثيمين لم ينفِ كون العلامة الألباني مرجئًا فقط، بل نفى أن يكون له قول يوافق فيه المرجئة!!

والجواب موجود في ذات الفتوى التي احتج بها هؤلاء[١]، فالعثيمين نفسه في الفتوى نفسها بين أن مراده هو نفي كون العلامة الألباني مرجئًا. فقال: "فسبحان الله لو فرضنا قال قائل في مسألة واحدة من مذهب الإرجاء؛ هل يصح أن نسميه مرجئًا؟ الجواب: لا".

والغريب أن هذه الفتوى إنما يحتج بها المخالف دائمًا بأخذ أولها وترك ما بعدها، مع أن العثيمين بين مراده فيها كما مر، ثم أنكر في نهاية الفتوى مقولة الأعمال شرط كمال؛ فقال السائل: جزاكم الله خيرًا بالنّسبة لمسألة الإيمن شيخنا حفظكم الله؛ هل يصّح أن نقول إنّ العمل شرط كمال أم شرط صحّة؟

الشيخ: هل قال ذلك الصحابة للرّسول؟ فأجاب السائل: لا.

الشيخ: طيّب! هل نحن أحرص منهم على العلم ؟ فأجاب السائل: لا.

الشيخ: هل نحن أحرص منهم على الإيمان ؟ فأجاب السائل: لا.

الشيخ: لماذا يسكتون ونقول؟ من كفّره الله كفّرناه، ومن لم يكفره الله فهو مؤمن، ودعوا الكلام أنّ هذا من كمال الإيمان أو من أصل الإيمان ...". اهـ

---

(١) شريط بعنوان " دفاعٌ عن الألباني " تحت إشراف وتوزيع مؤسّسة مجالس الهدى-، وهو منشور في شبكة سحاب بعنوان " دفاع الشيخين الجليلين ابن عثيمين وربيع المدخلي عن عقيدة الإمام الألباني ".

تبين مما مر أن كلام العلامة العثيمين هو حجة مع الشيخ هشام البيلي وفقه الله وليست عليه، وأنه ما خالف شيء مما قرره العثيمين "فنحن أولى بالعثيمين منكم".

الشبهة الخامسة: احتجوا بقول العلامة النجمي رحمه الله: الشيخ ربيع والشيخ الألباني ليسوا مرجئة، ولا وافقوا المرجئة.

احتج البعض بقول الشيخ النجمي رحمه الله، وظنوه دليلًا لهم، لما سئل:

"هل صحيح أن الشيخ الألباني والشيخ ربيع مرجئة وأدخلوا الأمّة في الإرجاء أو أنّهم وافقوا المرجئة؟

فأجاب بقوله: "الشيخ ربيع والشيخ الألباني ليسوا مرجئة، ولا وافقوا المرجئة، وما هذه إلا فرية عليهم، ويَسأل الله من افترى عليهم هذا الافتراء، أهل سنّة الشيخ الألباني والشيخ ربيع أصحاب سنّة، نافحوا عن السنة، وعملوا بالسنّة، من مات منهم ما مات إلا وقد ملأ الرفوف بتمييز الحديث الصحيح من الحديث الضعيف ..." اهـ

وهذا الكلام نحن نوافق العلامة النجمي عليه، ولا نستحي من نشره وبثه في الناس، وتبقى المشكلة في فهمكم أنتم لكلام العلماء وتعبيراتهم، وعدم قدرتكم على جمع كلامهم، ففي هذا الكلام هنا عدة فوائد:

- الفائدة الأولى: تبرئة العلامة النجمي للشيخ الألباني من كونه مرجئًا -وهذا محل اتفاق .
- الفائدة الثانية: رفضه بأن يوصف العلامة الألباني بموافقة المرجئة -بإطلاق-؛

لأن هذا يوهم أنه كان موافقًا لهم في المعتقد، وهذا ما أنكره الشيخ هشام كما بيناه مرارًا، ونقلناه في رد الشبهة الأولى في هذا الجزء.

- **الفائدة الثالثة**: يؤكد ما مر ذكره ما قاله العلامة النجمي في فتوى أخرى شهيرة لما سئل:

شيخ، من المعلوم أن الشيخ ابن باز خطأ الحافظ ابن حجر، لما نسب القول بأن العمل شرط كمال في الإيمان للسلف؛ وقال الشيخ ابن باز أنه قول المرجئة.

شيخ، وبقول الحافظ قال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ في رسالته "حكم تارك الصلاة"، وبقول الحافظ أن العمل شرط كمال في الإيمان يعني بعض الناس عندنا يا شيخ، **يقولون الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ لم يخطئ، وتخطئته يعني أنه مرجئ. يا شيخ، يعني هل الشيخ الألباني أخطأ؟**

فأجاب: الشيخ الألباني **إن كان قال هذا؛ فهو فهي هفوة من عالم**، وتغتفر له، ولعله رجع. والقول بأن الشيخ الألباني مرجئ، هذا خطأ فاحش، لا يجوز. نعم! في أمان الله"، ويتضح منها أمور:

- **الأمر الأول**: تكرار بيان مراد العلامة النجمي رَحِمَهُ اللَّهُ من كونه ينفي كون العلامة الألباني مرجئًا.

- **الأمر الثاني**: تبين أنه لم يكن يعلم بثبوت هذا القول عن العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لذا علَّق الجواب بقوله: "إن كان قال فهي هفوة من عالم".

- الثالثة: أنه أقر أن عبارة شرط الكمال هي قول المرجئة؛ فلم ينكر كلام العلامة ابن باز في إنكاره ووصفه لعبارة ابن حجر بأنها قول المرجئة.

الشبهة السادسة: ادعاء بذل النصح للشيخ هشام البيلي -كذبًا-.

ادعى البعض أن شيوخ مصر ناصحوا الشيخ هشام البيلي كثيرًا، واتضح لهم أن الشيخ عنده عناد عجيب!!، والرد على هذا من وجوه:

- الوجه الأول: ادعاء المناصحة فرية لا دليل عليها، فهذا لم يحدث وما قيل وتكرر إنما هو محض كذب، وإلا فليخبرنا أحدهم بما دار بينه وبين الشيخ هشام البيلي وفقه الله بخصوص هذا الأمر، وإلا فالأبعدون كذبة.

- الوجه الثاني: هو أن الشيخ البيلي عاتب الشيخ عادل الشوربجي في محاضرة "خلاصة لقائي بالعلامة المدخلي والرد على ظلم وجور بيان الشوربجي" لعدم نصحه له فقال له:

"قلتَ: بلغني فلان أو أبغلني علان أو كذا أو كذا. هلا تحققتَ بنفسك؛ وأنا حيٌّ أُرزق؟ فاتصلت عليّ وتأكدتَ هذا الكلام حصل أم لا؟!! أو أنه لا يجوز أن ترجع إلى خصمٍ؟ أو أُغلق باب النصيحة دوني؟!! ولقد أمر النبي ﷺ بها؛ وقال كما في حديث تميم بن أوس الداري -عند مسلم- "الدين النصيحة"، وقال كما عند البخاري من حديث جرير بن عبد الله، بايعت النبي ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة؛ فشرط عليّ "والنصح لكل مسلم"، وأنت سوف تُصدر عليَّ أنت وإخوانك حكمًا الآن أو أن هذا الحكم صدر سلفًا؟!! " اهـ

◐ الوجه الثالث: بفرض صحة ما تقولون من نصحكم المزعوم للشيخ هشام وفقه الله، فهل يقبل نصيحتكم أنتم ويترك كلام مشايخه الكبار الفوزان والراجحي؟!!

◐ الوجه الرابع: وتنزلًا نقول: في أي شيء تدعون المناصحة، وأي نصيحة تزعمون؟!

إن قلتم نصحناه بألا يطعن في الألباني!! قلنا لكم الشيخ موافق لكم في هذا؛ فهو يرى الطاعن في الألباني رجل منحرف!!

وإن قلتم نصحناه بألا يتهم الألباني بالإرجاء، قلنا لكم والشيخ لا يتهم الألباني بالإرجاء بل يرى من رماه بالإرجاء على غير السبيل!!

وإن قلتم نصحناه بأن يعد الألباني من أئمة المسلمين، قلنا والشيخ هشام يعتبر الألباني من أكابر العصر، ودليل ذلك العملي أنه قد شرح له ما يقارب العشرين كتابًا ولا يصفه في موقعه إلا بالعلامة[1].

وإن قلتم نصحناه بأن يعتبر مقالة الألبني: "الأعمال الصالحة كلها شرط كمال" مقولة سنية، وليست موافقة لعبارات المرجئة، قلنا لكم هيهات هيهات! إلا أن تناصحوا كل علماء العصر ممن أنكروا العبارة، ووصفوها بأنها توافق قول المرجئة؛ فابدأوا إذاً بابن باز، ثم الفوزان، والربيع، والغديان، واللحيدان، والراجحي، واللجنة الدائمة، والنجمي، والسحيمي؛ فانصحوهم بالتراجع عن قولهم، فإنهم من قرروا أن هذه من عبارات المرجئة!!

(١) يراجع لزامًا المبحث الأول في هذا الفصل "بين الشيخ الهمام والألباني الإمام".

الشبهة السابعة: قولهم: من قال الإيمان قول وعمل: فقد برئ من الإرجاء.

احتج البعض على الشيخ هشام البيلي حفظه الله بقول البربهاري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شرح السنة "من قال: الإيمان عمل وقول، يزيد وينقص، فقد خرج من الإرجاء كله، أوله وأخره"

وهذا الكلام صواب ومن دقيق كلام السلف رحمهم الله تعالى، وقد نقل عن غير واحد من أئمة السلف، وبه نقول، ولكن بمقتضيات هذا القول، ومنها تكفير تارك عمل الجوارح كلية وهو مما أجمع عليه السلف ونقل الإجماع غير واحد من أهل العلم.

فكما أنه من قال لا إله إلا الله دخل الجنة، ومع ذلك وجد من يقولها ولا يدخل الجنة مثل المنافقين، وقد اشترط العلماء لقول لا إله إلا الله أن يقولها ويلتزم بمقتضياتها، فكذلك من قال إن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص؛ فقد برئ من الإرجاء كله أوله وآخره إذا التزم مقتضياتها.

وقد وجد قديمًا من يقول هذا ومع ذلك عده أسلافنا من المرجئة، مثل ما ذكر ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في فتح الباري لابن رجب حيث قال (١ / ١١٣): "وقد كان طائفة من المرجئة يقولون: الإيمان قول وعمل -موافقة لأهل الحديث-، ثم يفسرون العمل بالقول ويقولون: هو عمل اللسان".

فعدوهم من المرجئة مع تصريحهم بأن الإيمان قول وعمل، وذلك لأنهم خلطوا بين قول السلف وقول المرجئة فجمعوا بين النقيضين.

يؤكد هذا ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى - (٧ / ١٥٨):

"فالمتأخرون الذين نصروا قول جهم في "مسألة الإيمان" يظهرون قول السلف في هذا وفي الاستثناء وفي انتفاء الإيمان الذي في القلب حيث نفاه القرآن ونحو ذلك. وذلك كله موافق للسلف في مجرد اللفظ وإلا فقولهم في غاية المباينة لقول السلف؛ ليس في الأقوال أبعد عن السلف منه."

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللهُ في مجموع الفتاوى (٧/ ٣٦٤): "وكثير من المتأخرين لا يميزون بين مذاهب السلف وأقوال المرجئة والجهمية؛ لاختلاط هذا بهذا في كلام كثير منهم، ممن هو في باطنه يرى رأي الجهمية والمرجئة في الإيمان وهو معظم للسلف وأهل الحديث؛ فيظن أنه يجمع بينهما أو يجمع بين كلام أمثاله وكلام السلف."

وقال أيضًا في مجموع الفتاوى (٧ / ١٤٣): "هؤلاء وأمثالهم لم يكونوا خبيرين بكلام السلف؛ بل ينصرون ما يظهر من أقوالهم بما تلقوه عن المتكلمين من الجهمية ونحوهم من أهل البدع؛ فيبقى الظاهر قول السلف، والباطن قول الجهمية الذين هم أفسد الناس مقالة في الإيمان."

وكلام شيخ الإسلام كثير في هذا مما يدل على بطلان استخدام تلك القاعدة وتعميمها، لا لأنها خطأ في ذاتها، بل هي من دقيق كلام السلف، ولكن لسوء أفهام المتأخرين وخلطهم بين الحق والباطل.

ولهذا لما سئل العلامة الفوزان حفظه الله كما على موقعه- عمن يقول: إن الإيمان قول وعمل واعتقاد، لكن العمل شرط كمال فيه، ويقول: لا كفر إلا بالاعتقاد،

والسؤال: هل هذا القول صحيح؟ وهل هو من أقوال أهل السنة أم لا؟

فأجاب: "هذا تناقض! هذا تناقض! يقول: أن الإيمان قول وعمل واعتقاد، ثم يقول: العمل شرط، وليس من الإيمن، وإنما هو شرط للإيمان، هذا تناقض، أو هو تدليسٌ على الناس؛ لأنه يريد مذهب المرجئة؛ لكنه يدلس عليهم، ويقول: الإيمان قول وعمل واعتقاد، ثم يقول: والعمل شرط، هذا تناقض!

فهؤلاء الذين يحتجون -الآن- بأنهم يقولون بهذا القول -الإيمان قول وعمل يزيد وينقص-؛ ليبرروا لمقولتهم الإرجائية بنجاة تارك عمل الجوارح كلية، وأنه مسلم عاص ضعيف الإيمان مآله إلى الجنة، هؤلاء متناقضون مخلطون، يجب عليهم أن يراجعوا معتقدهم، وأن ينصاعوا لإجماعات السلف في المسألة.

الشبهة الثامنة: احتج بعضهم بما جاء عن ابن المبارك من قوله: إن المرجئة لا تقبلني.

وقد أورد هذا الأثر عند ابن راهويه في مسنده (٣/ ٦٧٠) قال: قال شيبان لابن المبارك يا أبا عبد الرحمن، ما تقول فيمن يزني ويشرب الخمر ونحو هذا أمؤمن هو؟

قال ابن المبارك: لا أخرجه من الإيمان.

فقال: على كبر السن صرت مرجئًا؟

فقال له ابن المبارك: يا أبا عبد الله، إن المرجئة لا تقبلني؛ أنا أقول الإيمان يزيد، المرجئة لا تقول ذلك. والمرجئة تقول حسناتنا متقبلة، وأنا لا أعلم تقبلت مني حسنة.

والجواب عن شبهتهم من وجوه:

- الوجه الأول: أن هذا الأثر يفيد فعلًا في نفيه كون العلامة الألباني مرجئًا.

- الوجه الثاني: هذا كلام صحيح مقبول من ابن المبارك؛ إذ هو رحمه الله ممن يعي ما يقول، وليس ممن يتناقضون ويخلطون بين قول أهل السنة وقول المرجئة، كما مر في جواب الشبهة السابقة.

- الوجه الثالث: أن هذا الكلام لا يقبل على إطلاقه، لأن كل فرقة من فرق المرجئة لا تقبل الأخرى، وقد احتج به كثير من الدعاة المنحرفين مدعي السلفية لما حكم عليهم أهل السنة بأنهم خوارج، فقالوا كيف نكون خوارج ونحن لا نكفر بالكبيرة؟!!

ومن ذلك قول وحيد بالي(١) في تأصيله لهذا في إحدى محاضراته في الرد على أهل السنة(٢)، قال:

" فالخوارج مثلًا لا يقبلون أن تكون منهم إلا أن تكفر بالمعصية من زنى كفر، من سرق كفر، من ارتكب معصية كفر، هذا أصل أصيل عندهم حتى تدخل في جماعتهم أو فرقتهم. والآن الخوارج ما يسمون بـ"التكفير والهجرة"، الذين يكفرون المسلمين والمجتمعات، ولا يصلون في مساجدهم ... ".

---

(١) هو داعية حزبي مصري كان قبل الثوره يتظاهر بالتزام السنة في معاملة الحكام ثم نكص على عقبيه بعد الثورة فأيدها وباركها، وأيد الأحزاب والمشاركات السياسية، بل كان من المشاركين في فعاليات بعض الاعتصامات والتظاهرات.

(٢) محاضرة له بعنوان متى يخرج الرجل من السنة ويصير مبتدعًا.

وأراد بذلك أنهم ليسوا من الخوارج، فهل تقبلون كلام هذا الرجل وتطالبون أهل السنة بالتراجع عن وصف هؤلاء الدعاة بالخوارج؟!-إعمالًا لتلك القاعدة-، وقد صرَّح بعضهم، ودرَّس، وكتب في كتبه: ولا نرى الخروج على ولاة أمورنا، وقالوا ولا نكفر بالكبائر، بل ردوا على من يقول هذا الكلام، فكان قولهم مباينًا مناقضًا لفعلهم وإباحتهم للثورات، فهل يشفع لهم ما أصلوه نظريًا وقالوه مع تناقضهم فيما فعلوه وباركوه؟! أفتونا مأجورين!!

- الوجه الرابع: تعميم هذا الأثر فيه تعطيل لآثار أخرى وردت في هذا الباب، ومنها ما مر نقله من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن رجب رحمهما الله في جواب الشبهة السابقة.

- الوجه الخامس: وهو في الحقيقة إلزام للقائلين بهذا، وقد اتهموا الشيخ هشام البيلي بأنه حدادي أو وافق الحدادية، فنقول لهم: إن الحدادية لا تقبل الشيخ هشام البيلي -بل يبدعونه-، ويحاربهم ويحاربونه، وهذا الكلام في حق الشيخ هشام آكد، إذ هو -بحق- من يصح أن يستعمل معه هذا الأثر الآن، فلم تنحونه؟!

لو صدقتم مع أنفسكم لحكمتم على أنفسكم بأنكم متناقضون، وعلى غير هدي السلف تسيرون، فتأتون بأعجب العجائب، والله غالب!

الشبهة التاسعة: قالوا: إنه لا ينبغي التعرض لكلام الألباني؛ لأن له كلامًا آخر في ذات المسألة!

قال قائلهم: كيف تقولون أن عبارة العلامة الألباني توافق عبارات المرجئة، والرجل له كلام آخر يقول فيه إن الإيمان قول وعمل، وأنه يزيد وينقص، ورد على مرجئة الفقهاء، فيجب حمل تلك العبارة الموهمة على بقية كلامه الواضح!!

والجواب عن هذا من وجوه:

- الوجه الأول: أن يقال إن ما هذا الكلام يصح جدًّا في نفي كون العلامة الألباني مرجئًا، أما أن تستدلوا به على نفي أن يكون له عبارة توافق عبارات المرجئة، فهذا معناه تصويب عبارة الأعمال شرط كمال، وهذا دونه خرط القتاد.

- الوجه الثاني: أن يقال إن تلك العبارة ليست عبارة موهمة فإن العبارة الموهمة هي ما تحتمل حقًّا وباطلًا، وأما تلك العبارة فهي عبارة خاطئة، كما تقدم في كلام العلماء قاطبة في نهاية الفصل الثاني.

فينبغي التعامل مع العبارة الخاطئة بردها لا بالسكوت عنها وإقرارها، قال شيخ الإسلام: " فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، ويراعون أيضا الألفاظ الشرعية، فيُعبِّرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلا، ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردّوا عليه"

- الوجه الثالث: أن يقال -تنزلًا-: وبفرض أن تلك العبارة موهمة،

وليست خاطئة؛ فإن أهل العلم سلفًا وخلفًا قد نصوا على وجوب نسبة الألفاظ المخالفة للشرع للبدعة، وليس أدل على ذلك من تتمة كلام شيخ الإسلام السابق لما قال: "ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقًّا وباطلًا؛ نسبوه إلى البدعة أيضًا" اهـ

◐ الوجه الرابع: [إلزام] فإن سلمنا لكم أن قاعدتكم تلك صحيحة، فعلينا أن نلزمكم أيضا بها فنقول: ولم لم تطبقوا هذا القاعدة على الشيخ هشام البيلي نفسه في ذات المسألة، فأنتم ترون في عبارته" ونعلم أنه في قوله هذا -أي شرط الكمال- وافق المرجئة" أنها توهم الطعن في العلامة الألباني!

وعندكم صريح كلام الشيخ هشام البيلي في ذات المسألة، وكذا كتبه وشروحه وترجمته للعلامة الألباني، بل ودفاعه عنه ضد من يرميه بالإرجاء، فلم لم تحملوا هذا الكلام على ذاك حتى بفرض صحة ما توهمتموه؟!!

صدق من قال: الإنصاف عزيز!!

الشبهة العاشرة: قالوا: لقد سرقت الفتوى من العلامة الفوزان؛ فلن نعتد بها.

وهذه الشبهة التي تعلق بها المخالفون شيوخًا وطلابًا، لما لم يجدوا لهم بابًا، فجعلوا الممدوح -بسؤال الأكابر- معابًا، وقد كنت كتبت وقتها -بخصوص هذا الأمر- كتابًا، قلت فيه:

"لقد انتقد كلام الشيخ هشام البيلي حفظه الله في مسألة عبارة الألباني: "الأعمال الصالحة كلها شرط كمال"، ومسألة عزل الحاكم المسلم، العديد من الشيوخ منهم:

الشيخ (علي) موسى، والشيخ (علي) الوصيفي، والشيخ (علي) ريحان، وقبلهم طبعًا الشيخ طلعت زهران، وأفردوا لهذا تسجيلات مفصلة لا تخلو من الغمز واللمز !!

وانتقد الشيخ هشام أيضًا في هذه المسائل كل من وقَّع على البيان المزعوم، ولم يتبرأ منه!!

فإلى هؤلاء وهؤلاء أقول: بعد سماع كلام العلامة الفوزان حفظه الله بخصوص هاتين المسألتين فأمامكم أمرين لا ثالث لهما إن كنتم منصفين:

١. التراجع عما قلتم في ردودكم على الشيخ هشام وتسجيل ذلك صوتيًا أو في بيان رسمي من هيئتكم الموقرة.

٢. الرد على كلام العلامة الفوزان وتخطئته فيما قال!!

والحل الأخير يلزمكم فيه أمور[١]:

- إن أخذتم بقاعدتكم في أن رد خطأ العلماء يعد طعنًا فيهم؛ فأنتم تطعنون في العلامة الفوزان، وإلا فلم تنكرون على من يرد خطأ الألباني ويبينه في حين تردون أنتم خطأ الفوزان -إن كان مخطئًا وليس كذلك-.
- أن تقولوا أن رد أخطاء العلماء -إن أخطأوا- لا يعد طعنًا فيهم؛ بل هو واجب شرعي، وعليه فيلزمكم الرجوع عن اتهامكم للشيخ هشام بالطعن في العلامة الألباني.

---

(١) في الأصل أمران.

- [أن توصفوا لنا حجم خطأ العلامة الفوزان في هذا، وهل خرج بخطأه – على قولكم– عن الخط السلفي، فوافق الحدادية!][(١)]

وأما إن اخترتم السكوت وعدم الرد فأقول لكم بملء في: إذن فلتصمتوا يرحمكم الله!! ولا تتكلموا في الناس جرحًا وتعديلًا." اهـ

وكنت عنونت لهذا الكلام بـ"مأزق المشايخ السلفيين، بعد فتوى العلامة الفوزان"، فلما لم يجدوا لهم مفرًّا من هذا المأزق، راحوا يشغبون بكلام أخرق، فادعوا دعواهم الباطلة، لإبطال مفعول فتوى الفوزان القاتلة؛ ليحيدوا بأتباعهم من الكلام في محل النزاع، إلى محل خداع!!

والجواب عن تلك الشبهة من وجوه:

- الوجه الأول: هذا كلام من أبطل الباطل، من القائل والمصدق والناقل، ولا عذر لأحد في ترديده، إذ يغني بطلانه عن إبطاله وتفنيده، قال ابن باز رحمه الله في فتاويه (٧/ ١٢٣):

"الواجب على أهل العلم والدعاة إلى الله عز وجل تحري الحق بالأدلة الشرعية، وأن يتثبتوا في كل ما يقولون أو يقدرون أو يفتون به؛ حتى تتضح الأدلة لمن يرشدونه أو يوجهونه. لأن الله تعالى حرم عليهم القول بغير علم؛ فالواجب على أهل العلم التثبت في الأمور. وفيما يقولونه من أحكام، وما يدعون إليه، وما ينهون عنه؛ حتى تكون جميع الأحكام التي يصدرونها عن بينة، وعن بصيرة."اهـ

---

(١) ليست في أصله.

قال الشيخ هشام البيلي: " فليأتِ واحدٌ بدليلٍ واحدٍ أننا سرقنا التسجيلَ من الشيخ الفوزان، أو أننا استغفلنا الشيخَ وأخذنا الكلامَ وسجّلناه دون معرفةٍ ودراية"[١].

◐ **الوجه الثاني**: نعود فنقرر: ما قيل وتكرر، من كون هذا من الحيدة عن محل النزاع وهو:

هل يصح أن يقال أن العلامة الألباني "وافق قوله في شرط الكمال قول المرجئة"، أم لا؟

فجاء جواب العلامة الفوزان مسموعًا، وإن كان -على قولكم- مسروقًا! بأنه: وافق قولهم ونسأل الله أن يغفر له!

وبفرض صحة كلامكم فأفتونا: هل يصح الوضوء بالماء المسروق؟

إن أجبت بعلم ستعلم أنه ثمة فروق!

وانفكاك الجهة واضح بين محل النزاع، ومحل الخداع!

قال الشيخ هشام في تعليقه على (منظومة السير إلى الله والدار الآخرة) للعلامة السعدي في دورة الترجمة للعلامة السعدي رَحِمَهُ اللهُ:

"ولهذا تتحول القضية فورًا إلى قضية أخرى، فيقولون: لكن هذه الفتوى من الفوزان مسروقة!!

قبح الله من قال ذلك، كيف هي مسروقة، أكنت معنا ونحن نسرقها؟

(١) راجع المحاضرة الأولى من الدورة العلمية الحادية والستين: كنزُ الأمة الثمين، وفقيهها المتين، شيخي العثيمين رَحِمَهُ اللهُ.

فإن أتينا بكلام العلماء؛ قالوا مسروقة!

وإن لم نأت بكلام العلماء؛ قالوا نرجع إلى العلماء.

فلما رجعنا إلى إلى العلماء؛ قالوا: مسروقة." اهـ

◐ الوجه الثالث: أن تعلموا أن الشيخ هشام لم يسجل بيده، وإنما سجل أخ آخر، وسجل غيره أيضًا، وأجهزة التسجيل كانت أمام فم العلامة الفوزان، ولو كان متضررًا لنبه من يسجل أو توقف عن الكلام، وكما هو واضح في التسجيل أن الفتوى كانت في جمع يتحرك حول الشيخ مستمعين لكلامه، مستفيدين من علمه وبيانه.

قال الشيخ هشام البيلي: "أنه ولله الحمد والمنة ما سجّلتُ أنا، وإنما سجّل أخٌ مصريٌّ وضعَ مسجِّلًا -لا هاتفًا- مسجِّلًا خاصًّا، وضعه في فم الشيخ!!

وكنتُ أؤكد جيدًا على الأخ قبل التسجيل، قلتُ له: انتبه بارك الله فيك الشيخ قد يتكلم كلامًا سريعًا، أنا أريد أن يكون التسجيل قريبًا من فم الشيخ، ولما انتهى الشيخ من التسجيل، قلتُ له: لعل هذا التسجيل ما خرج، سجّلتَ جيدًا؟ ضبطتَ التسجيل؟ الحمد لله.

وكان معنا أخٌ رابعٌ -مغربي أو جزائري ما أذكر الآن جنسيته- وكان قد سجّل للشيخ من فمه أيضًا فتوى في التصوير ....

وبعد ما فرغنا نحن من كلامنا، وفرغ الأخ من كلامه بالتسجيل الذي في وجه الشيخ، إذا بالأخ المغربي قال للأخ المصري -واسمه وليد ولا أدري ما اسم المغربي؟،

الأخ المصري اسمه وليد- فقال للأخ وليد: أعطنِ فتوى الشيخ. قال: طيب، وأنت أرسل إليّ فتوى الشيخ أيضًا في التصوير، هذا يرسِل له الفتوى، وهذا يرسِل له الفتوى، وهو من طلاب الشيخ المقيمين عنده."[١]

◐ الوجه الرابع: رد الشيخ هشام على هذه شبهتكم تلك ردًّا مفحمًا، وكلمكم كلامًا ملزمًا، فقال[٢]:

"وقلتم -وكأنما كلمة نطق بها وحي-: بأنني سرقتُ فتوى الفوزان، وأنت اقتنعت بهذا الكلام!، وزدتَّ الظلمَ ظلمات!!؛ ما الذي يدل على أنني سرقتُ هذه الفتوى؟ كيف سرقتها؟ شيخي الذي لزمته ثنتي عشرة سنة أعرف طبعه وأعرف طريقته؛ متى سرقتُ منه هذه الفتوى؟ والمسجل أيها الشوربجي كان في وجه الشيخ مباشرةً ثم أقول لك أيها الشوربجي: دعك من فتوى هشام فهي مسروقة!! أتريد قول الفوزان بعد فتوى هشام؟!

إليك أيها الشوربجي أنتَ ومَن معك:

سُئل الشيخ الفوزان حفظه الله، -هذا بعد فتواي أنا-: فضيلة الشيخ وفقكم الله عندنا من يقول أنه على الدعوة السلفية، لكن الإيمان هو قول وتصديق وعمل، لكن العمل شرط كمال؟

---

(١) المصدر السابق.

(٢) خلاصة لقائي بالعلامة المدخلي والرد على ظلم وجور بيان الشوربجي.

فأجاب حفظه الله: هذا ليس على الدعوة السلفية!!، -ليس على الدعوة السلفية يا شوربجي ليس السائل هو هشام- هذا مرجئ!؛ هذا من المرجئة، والمرجئة ليسوا على مذهب السلف. أهـ

[فتوى بعنوان: من يقول بأن العمل شرط كمال فهو مرجئ وليس على الدعوة السلفية]

أعطيك سؤالًا آخر وجوابًا آخر، لعل الشيخ يكون مغضبًا!! أو لعل السائل كان أيضًا سارقًا!! كما يدعي من يدعي بأنه طالب عند الفوزان وأغراكم بهذا وسألتُ الفوزان وسألتُ الفوزان...!!، وهذا سنرد عليه الآن.

سؤالٌ آخر للشيخ الفوزان: فضيلة الشيخ وفقكم الله يقول من قال إن العمل شرط كمال هل نقول إنه فقط وافق المرجئة؟

الجواب: ما وافق المرجئة؛ هذا مرجئ!، اللي يقول الكلام هذا مرجئ؛ الأعمال من الإيمان وليست شرطًا فقط بل هي من الإيمان؛ الإيمان: قول باللسان، واعتقاد بالقلب، وعمل بالجوارح؛ هذا هو الإيمان، نعم. اهـ

[من درس فتح المجيد ٢/ ١/ ١٤٣٥هـ]

هذا كلام الفوزان من غير سرقة، فإذا كان الذي صدَّكم عن كلام الفوزان الأول أنه مسروق فكيف إذا جاءكم حلالًا، مُذكًّا؛ ذكّاه مسلمٌ! نطق بالبسملةِ حال ذبحه، وذبح على السنة الخالصةِ؟ فهل تقبلون هذا أم لا؟!!"اهـ

◐ الوجه الرابع: أصار الرجوع لعلمائنا -عند الخلاف- جريمة؟!!

◐ وقد قال الله ﻷ في الآيات الكريمة:

﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴿٨٣﴾ ﴾ [النساء: ٨٣].

◐ الوجه الخامس: كم من متكلم منكم يستدل بفتاوى صوتية للعلماء، ولم نر اشتراط الإذن بأخذ العلم ونقله إلا منكم، وأنتم أنتم كذبتم الفتوى المسموعة، فما بالكم لو نقلها إليكم بلا تسجيل!

والسؤال الآن: ألا تذكرون أنكم آخذتم الشيخ هشام البيلي بأشياء جاءت في مكالمة هاتفية مسجلة بغير إذن لا للشيخ هشام بل لأحد طلابه؟!!

لم ارتضيتم واعتمدتم هذه دليلًا وغضضتم الطرف عن كونها بغير إذن مع ما يظهر فيها من مكر وخديعة؟

◐ الوجه السادس: والغريب الغريب!

أنكم -أنتم أنتم- من طلبتم الفتوى مسجلةً من العلامة الفوزان، وقلتم لو قال الفوزان لتراجعنا، واعتذرنا وبينا!!

سئل الشيخ حسن البنا في تسجيل منشور على الشبكة:

"في اتصال سابق ذكرتم لنا أن الكبار تكلموا وينبغي أن نرجع للكبار، دلوقتي الكبار تكلموا -والكبار بحق- كما يعني أنتم تعلمون أو سمعتم بهذا،

أن الشيخ جلس مع الشيخ العلامة الفوزان. وأقره على هذه المخالفات التي نسبتموها إلى الشيخ فما هو القول الآن؟

قال الشيخ حسن عبد الوهاب البنا: "أنا قلت وأقول في هذه يأتي بالتسجيل، ويرسله للناس هنا، أو يكتب في مكانه الشيخ فلان وفلان من أهل السنة قالوا كذا وأنا معهم فيما قالوه، ماشي ما يقولش بقى قلت كذا قبل كده وخالفوني في كذا ...".

[مكالمة هاتفية]

◐ الوجه السابع: من تناقضكم أنكم رددتم فتوى الفوزان مسجلةً بصوته، وهي توافق كلامه ومنهجه وعقيدته، وقبلتم ما ادعاه آخر على العلامة الفوزان بغير تسجيل، من تلبيس وكذب وتضليل، وقد قال الفوزان في مثل قول الناقل يومًا:

"في بعض الإخوان سامحهم الله يصير عندهم هوى على أحد من طلبة العلم أو من العلماء؛ فيسألونك عن سؤال أنت تجيب عليه ...، هم يركبونه على ذلك الشخص وأنك تعنيه، ويقولون قال فلان في فلان كذا وكذا، أنت ما طرأ عليك فلان ولا فلان ولا علان، أنت تجيب على سؤال فقط، هم يركبونه ويقولون قصده فلان، قصده الطائفة الفلانية، ويدبلجون في الأشرطة، ويؤلِّفون كتب بأن فلان قال في فلان، وأجاب عن كذا ، وقصدهم بهذا الإفساد بين الناس والتحريش بين طلبة العلم وإيقاع العداوة بين طلبة العلم. فنحن نحذركم ونعيذكم بالله من هذه الخصلة، أن لا تغتروا بها أو تنطلي عليكم احذروا منها غاية الحذر .نعم"(١)

(١) [راجعه بصوته هنا: http://www.gulfup.com/?waxS٨W]

قال الشيخ هشام البيلي في دورة العلامة السعدي: "إذن هذا بعد وإبعاد عن موضع النزاع، بينما لا يصدقون الفوزان إذ يفتي، يصدقون طالبًا إذ يفتري ويقول: تلك مسروقة، مع أننا لم نسمع هذا الكلام وما قال الفوزان تلك الفتوى مسروقة".

◐ الوجه الثامن: فلنتحاكم لمنهج الفوزان الذي مر وتحذيره، في رد أو اعتماد ما نقله صناع الفتنة الأخيرة!

ولنتحاكم لمنهج الفوزان لنعلم أيهما عنده يجزي، نقل الرجال عنه -كما فعل العتزي- ؟

أم كلامه المسجل بصوته، أو المحرر بيده؟

قال الفوزان مكذبًا من ادعى مثل هذا الادعاء، وهو صاحب كتاب الأسئلة العراقية[1]، لما نسب له كلاما بغير تسجيل -وانتبه ففيه الدليل-:

قال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله:

"... وعَلى مَن ينسبُ إليَّ هَـذِهِ الأجوبةِ أَن يبرز ما يُثبتُ ذلك من كتابة بخطي أو بتسجيل بصوتي، والتوقيع الموضوع في آخرها لا يدل على صحة تلك النسبة؛ لأنه يُوضع بواسطة التصوير المدبلج، وليس كلُّ ما في هذهِ الأجوبةِ أَقُولُ بِهِ".

فهذا منهج الفوزان وتأصيله، فهو لا يقبل إلا ما جاء بصوته، أو محررا بخطه، موافقا لمنهجه وخطه.

(١) وفيها الأجوبة التي نسبها علي الحلبي للعلامة الفوزان في كتابه [الأسئلةُ العراقية في مسائل الإيمانِ والتكفير المنهجية، وأجوبة فضيلة الشَّيخُ صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله]!.

ها قد جاءتكم ردًّا على شبهتكم وجوهًا تسعة، فليراجع امرؤ نفسه، ولتعلمو أن الظلم ظلمات يوم القيامة.

الشبهة الحادية عشرة: قالوا: لماذا تثير هذا الكلام الآن، وما الهدف منه؟

والجواب عن هذا الأمر من وجوه:

◐ **الوجه الأول**: قال الشيخ هشام البيلي وفقه الله في محاضرة نحن أولى بالألباني منكم مبينا سبب هذا الكلام:

قال: "إذن أنتَ تُدافع عن الألباني ضد من يقول بأنه مُرْجِئ!، فاحتجتَ أن تبين العلة في ذلك، السبب في ذلك، ما هو؟! عبارة مشهورة للشيخ الألباني رحمه الله تعالى، وهي عبارة شرط ماذا؟ الكمال.

إذن أنت لا تُدرّس عنى المنابر، ولا تقول خطبة اليوم، الألباني رحمه الله تعالى صاحب مقولة (شَرْط كَمَال) ثم تخطب في الناس! لا لا لا، إنما هذا في مَعرِض الدفاع عن الألباني رحمه الله تعالى رحمة واسعة كان في معرِض الدفاع، فأنت تُبيّن لما قالوا هذا؟!".

وقال في محاضرة نصحي وتوجيهي للشيخ علي الوصيفي:

"مع أننا في هذا المقطع أصلًا ما تكلمنا عن الشيخ الألباني إلا لنبرأه من الإرجاء، وهذا مُلاحظ، ولهذا كما قلنا: الظن بهؤلاء أنهم ما سمعوا كلامنا عن الشيخ الألباني رحمه الله تعالى؛ فإن سبب المقطع أصلًا، هو تبرئة الشيخ الألباني رحمه الله تعالى من الإرجاء".

◐ **الوجه الثاني**: إذا تقرر لك سلامة مقصد الشيخ هشام البيلي حفظه الله من العبارة، وأنه ما تعمد إثارتها إلا دفاعًا عن العلامة الألباني، فبقي أن تعلم أن من أثار تلك القضية -حقيقة- بهذا الشكل الموسع ونشرها في كل أنحاء العالم هو من انتقد العبارة الصائبة!!

وتنزلًا: وبفرض أن هذه العبارة فيها طعن في الإمام الألباني! -وليس كذلك-

ألستم المخطئين في طرح هذا الكلام -مبتورًا- على مسامع الناس عالمهم وعاميهم، وقد يقع بهذا بعض الطلاب ممن لا يحسنون التفريق بين القول وقائله، وبين زلة العالم وانحرافه، فيسيئوا بذلك للإمام!!

فعلى قولكم أن هذا يعد طعنًا في الإمام، ولو لم تتكلموا في انتقاد كلام الشيخ هشام لما التفت إليه أحد إلا طالب العلم الذي قيل الكلام له، ممن يستطيع التفريق بين الزلة والانحراف!

ومراعاة حال الناس أمر مهم، وهم متفاوتون إسلامًا وكفرًا، وجهلًا وعلمًا، وما يصلح إثارته لطالب العلم قد لا يصلح إثارته للعوام، وما يصلح مع المسلم قد يمنع مع الكافر!

جاء في صحيح البخاري عن ابن عباس، قال: "كنت أقرئ رجالًا من المهاجرين: منهم عبد الرحمن بن عوف، فبينما أنا في منزله بمنى، وهو عند عمر بن الخطاب في آخر حجة حجّها، إذ رجع إليَّ عبد الرحمن بن عوف، فقال: لو رأيت رجلًا أتى أمير المؤمنين اليوم، فقال: يا أمير المؤمنين،

هل لك في فلان يقول: لو قد مات عمر لقد بايعت فلانـًا، فوالله ما كانت بيعة أبي بكر إلا فلتة فتمت؟

فغضب عمر ثم قال: إني إن شاء الله لقائم العشية في الناس فمحذّرهم هؤلاء الذين يريدون أن يغصبوهم أمورهم. فقال عبد الرحمن: فقلت: يا أمير المؤمنين! لا تفعل؛ فإن الموسم يجمع رعاع الناس وغوغاءهم، وإنهم هم الذين يغلبون على قربك حين تقوم في الناس، وأنا أخشى أن تقوم فتقول مقالة يطيّرها عنك كل مطيِّر، وأن لا يعوها، وأن لا يضعوها على مواضعها، فأمهل حتى تقدم المدينة، فإنها دار الهجرة والسنة، فتخلص بأهل الفقه وأشراف الناس، فتقول مقالتك متمكنـًا، فيعي أهل العلم مقالتك ويضعونها على مواضعها. فقال عمر: أما والله إن شاء الله لأقومن بذلك أول مقام أقومه بالمدينة ...".

وفي هذا الأثر فوائد كثيرة تؤكد على ما مر:

◉ منها: أنه مع ما خالف فيه هذا الرجل، واستعظام عمر رضي الله عنه للأمر، فإنه رضي الله عنه لم يذع الكلام في الناس مراعاة لحالهم؛ لأنهم قد لا يعوها، ولا يضعوها على موضعها.

◉ ومنها: أنه -مع ذلك- لم يسكت على التنبيه على ما رآه مخالفًا، ولكن بين من يعيه ممن يفقه كلامه؛ لأن ذلك أدعى لقبول قوله، ووضعه في موضعه.

فهاتان الفائدتان هما مربط الفرس، ومحل الجواب عن تلك الشبهة:

فالكلام الذي يقال لطلاب العلم وأهل الفقه، قد لا يصح أن يقال للعامة، ومن لم يشتغل بالعلم.

ولذا تكون خطيئتكم في أخذ عبارة لم تتجاوز الثواني المعدودة، وتضخيمها، وإبرازها، ونشرها بين الناس، من غير سباق ولحاق يقارب النصف ساعة فيه رد على ما فيها من شبهة -زعمتموها- قد تعلق بذهن العامي، هو عين الطعن في العلامة الألباني رحمه الله إذ هو إيراد منكم للشبهة دون نقل الرد عليها، وهو عين الفتنة للجهال.

قال ابن مسعود رضي الله عنه: " ما أنت محدثًا قومًا حديثًا لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة "مقدمة مسلم (ص ١١)

عن هشام بن عروة قال: قال لي أبي : "ما حدثت أحدًا بشيء من العلم قط لم يبلغه عقله؛ إلا كان ضلالًا عليه"

وعن أبي قلابة قال : "لا تحدث بحديث من لا يعرفه؛ فإن من لا يعرفه يضره، ولا ينفعه"

الشبهة الثانية عشرة: قالوا: هذا الكلام يفتح بابًا للحدادية للطعن في الألباني!

وهذه شبهة محدثة جديدة، ولها ما لها من خطورة على جناب العقيدة، إذ فيها تعطيل لباب فتحه العلماء على مصراعيه، وساقوا لنا الأدلة عليه، واشترطوا فيه عدم الطعن في العالم السني، والتماس العذر في خطأه المنتقد، ولم يخالف في ذلك -فيما أعلم- أحد!

فيأتي -اليوم- أمثال هؤلاء، فينادون بالسكوت عن الأخطاء، بحجة أن فلان وعلان قد يستغلونه!!

والحقيقة أن القول الذي ينتقدونه، لا يرتضيه الحدادية -أنفسهم- ولا يقبلونه، وقد رد عليه كبير من كبرائهم -وكلهم صغار-، ممن ينتقد العلامة الألباني ليل نهار، فانتقد عبارة الشيخ هشام البيلي التي أوجعتهم، وكلامه في رد شبهتهم، فكيف يقال أن هذا الكلام يفتح بابا للطعن في الإمام؟

لو كان ذلك كذلك، لكان العلامة الألباني -وغيره- ممن فتحوا الباب للشيعة والصوفية، للطعن أئمة السلفية، كشيخ الإسلام ابن تيمية(١).

ومن المعلوم أن طالب العلم الذي عرف مورد الشبهة وكيفية التعامل معها، خير ألف مرة ممن لم يعرف الشبهة، ولا كيفية التعامل معها!

مثال ذلك: طالب العلم لابد أن يعلم زلة النووي رحمه الله:

فإذا قابل أشعري يحتج بكلام النووي واجهه، وأفحمه وألجمه، ورد عليه بملء فيه، وبين ما زل النووي فيه.

وإذا جاءه حدادي فبدّع النووي وأهدره، فيقوم له السني بالحجة فيكسره، ويبين عواره وتلبيسه وجهله، لعلمه المسبق بطريق الحق وأهله، في التعامل مع زلات العلماء من أهل السنة، فكانت له جنة.

ومن هذا أن يأتيك حدادي بكلام الشيخ الألباني في عين المسألة -شرط الكمال-

---

(١) وكثير من مواقع الصوفية والشيعة -الآن- يأتون بكلام علماء السنة في انتقاد غيرهم، وينشرون ذلك على مواقعهم، ومنهم كلام للعلامة الألباني والتويجري والعثيمين وابن باز وغيرهم، فهل يقال ليتهم سكتوا عن الخطأ.

بصوته، ثم يأتيك بفتاوى العلماء في عبارة شرط الكمال بأصواتهم، ويخرج من ذلك بنتيجة وهي أن الألباني مرجئ!!

مستغلًّا فيك حبك للاتباع والسنة، فيدع لك -بذلك- أهل السنة!

فتُرى كيف يكون حالك؟!!، وقد أتاك بكل ذلك؟!

فلو لم تكن محصنًا من هذا وأمثاله، عالمًا بشبهته ومقاله، للبس عليك دينك، وعكر عليك معينك، ولو كنت عالمًا بهذا، لناقشته بكيف ولم وماذا؟ وألزمته وألجمته وأفهمته! ولو كان العكس لكان العكس.

الشبهة الثالثة عشرة: قالوا: ما يضرك لو رجعت عن تلك العبارة؟

دندن البعض كثيرًا، وقال قولًا خطيرا، ظنوه -بجهلهم- يسيرًا، فقالوا: ما يضير الشيخ هشام لو رجع عن قوله في عبارة الإمام؟!، وعلل ذلك بعضهم فقال: حرصًا على وحدة الصف!!

وبيان ذلك سهل جدًّا من وجوه:

- الوجه الأول: وهو بيت القصيد: أن تراجع الشيخ هشام عن عبارته، ما هو إلا تنازل عن عقيدته، فعبارة "كل الأعمال شرط الكمال" لا شك مقالة إرجائية، ويبثها في الناس الآن من ينتسب للسلفية، فلا سبيل للتراجع عن كونها قول المرجئة، وأما العلامة الألباني فلا يحتاج إلى تبرئة، فالرجل سلفي المعتقد، ولا يجادل في ذلك من السلفيين أحد.

◐ الوجه الثاني: الشيخ لم يحدث الكلام في المسألة ؛ بل هو متابع للأكابر كما مر، فلو صح أن تطالبوا أحدًا بالتراجع؛ فلتطالبوا من سلك الشيخ هشام سبيلهم، وصار على نهجهم، فهم بالتراجع أولى، إذ هم من قالوا القول.

◐ الوجه الثالث: أن يقال لكم: ماذا لو رجعتم أنتم عن انتقادكم؟! لا حرصًا على وحدة الصف وفقط؟!، بل حرصًا على جناب العقيدة أيضًا.

◐ الوجه الرابع: أن المطالب بالتراجع هو من أخطأ وخالف الدليل، واتبع القال والقيل، وليس من كان لأكابر علماء العصر متابعًا، وقد أوردنا لكم كلامهم متتابعًا، فهلا رجعتم وتركتم تأصيلاتكم الفاسدة، وبضائعكم المزجاة الكاسدة، أم ستستمرون في شق الصف السلفي، اتباعًا لتأصيلكم الخلفي!

الشبهة الرابعة عشرة: قالوا: القول بأن الألباني أخطأ في تلك المسألة مقولة قطبية؟!

قال قائلهم: إن القول بأن عبارة الأعمال شرط كمال هو قول المرجئة ، مقالة قطبية مصدرها كتاب القطبي سفر الحوالي !!

والجواب عن هذا من وجوه:

◐ الوجه الأول: أن نفرق بين أمرين:

◄ الأمر الأول: رمي الألباني بأنه مرجئ = وهذا قول بعض القطبيين والحدادية!

◄ والأمر الثاني: القول بأن عبارته توافق عبارة المرجئة = وهذا قول كل علماء العصر تقريبًا كابن باز، والفوزان، والغديان، واللحيدان، والنجمي، والراجحي، والسحيمي، وغيرهم.

سئل الشيخ عبيد الجابري حفظه الله[١]:

"يشاع من بعض الناس ممن ينتسب إلى العلم أن الشيخ الألباني رحمه الله من المرجئة؛ فهل هذا الكلام صحيح حفظكم الله وبارك فيكم؟

فأجاب:

حتى الساعة لا أعلم أن الشيخ الألباني رحمه الله من أهل الإرجاء، بل هو علم من أعلام السنة ورجل من حماتها، والذب عنها وعن أهلها، ثم إن كانت منه زلة فإن كثيرًا من أهل العلم قبله كانت له زلات؛ فعلى سبيل المثال ابن قدامة قال عبارة تفويض في كتابه المعروف لمعة الاعتقاد، ورد عليه الشيخ محمد بن إبراهيم رحمه الله ردًّا قويًّا وبرأه من التفويض[٢]. والإمام الصابوني (أبو عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن رحمه الله) له في عقيدته المشهورة رسالته المشهورة "عقيدة السلف أصحاب الحديث" له عبارة تفويض، ومع ذلك لم يقل أهل العلم أنه مفوض.

فكم من إمام تزل به القدم مرة أو مرتين أو مرات، ومع هذا هو محفوظة كرامته، وصانوا عرضه عند من يعرف قدره، فإن كان الألباني رحمه الله وقع في قول شابه فيه

---

(١) رمي الألباني بالإرجاء لعبة قطبية سرورية للشيخ العلامة عبيد الجابري حفظه الله.

(٢) وقد مر علينا قول الشيخ ابن إبراهيم الذي أقره هنا العلامة عبيد الجابري ومثل به، وهو دليل ناصع على صحة موقف الشيخ هشام البيلي وعبارته:

حيث قال العلامة الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ عن عبارة ابن قدامة رحمهما الله: "أما ما ذكره في اللمعة فإنه ينطبق على مذهب المفوضة، وهو من شر المذاهب وأخبثها، والمصنف رحمه الله إمام في السنة، ومن أبعد الناس عن مذهب المفوضة، وغيرهم من المبتدعة".

المرجئة فهو لا ينقص كرامته، ولا يبيح عرضه، ولكن هي لعبة قطبية سرورية؛ أراد منها القوم أن تكون الحرب بين السلفيين، حتى ينشغلوا بأنفسهم عن ألاعيب القطبية وحيلهم وصنوف مكرهم ... ". اهـ

◐ **الوجه الثاني**: وهو أنه وبفرض أن أحدًا وافق بعض أهل البدع في أمر أصابوا فيه، فهل يلام بذلك؟!!

قال العلامة الألباني رحمه الله مجيبًا على تلك الشبهة: "نحن ما يهمنا الاصطلاحات الحادثة بقدر ما يهمنا اتباع الحق حيثما كان، فسواءٌ قيل إنه هذا مذهب الخوارج أو المعتزلة، فهم يقولون معنا: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فهل معنى كوننا وافقناهم على هذه الكلمة الطيبة أن نحيد عنها؛ لأن غيرنا من أصحاب الانحراف عن الحق هم يقولون ذلك -أيضًا-، بداهة سيكون الجواب: لا، وإنما نحن كما جاء في بعض الأحاديث الصحيحة ندور مع الحق حيث دار".

[المصدر: موسوعة الألباني في العقيدة - ١٧١٣]

فمثلًا:

أهل السنة الآن يحذرون من القبورية والتصوف، ويحاربون هذا الشرك، ويحكمون على فعلهم بأنه فعل كفري!!

وحزبيو الإسكندرية يحذرون أيضًا من القبورية والتصوف ويحاربون هذا الشرك، ويحكمون على فعلهم بأنه فعل كفري أيضًا.!!

والتكفيريون -مثل تنظيم القاعدة-: يحذرون منهم لنفس الأسباب، وعلى طريقتهم.

فهل يقول قائل: إن المحذر من هذه الفرق وتلك الكفريات يكون قائلًا بمقولة التكفيريين موافقًا لحزبيي الإسكندرية؟!!

◐ الوجه الثالث: أن القول بهذا الكلام -بحسب مرادكم منه- يعد طعنًا صريحًا في كل من خطأ العبارة، ممن مر ذكرهم في نهاية الفصل الثاني من هذا الكتاب:

- فمنهم من قال وصرح بخطأ ابن حجر في باب الإيمان (شيخ الإسلام ابن عبد الوهاب).
- ومنهم من قال هو قول المرجئة (ابن باز).
- ومنهم من قال بأنها من كلام المرجئة أو وافقت المرجئة (الفوزان- الراجحي).
- أو قال هي نفس كلام المرجئة (الغديان).
- أو وصف قول الألباني بأن يشبه إرجاء العلماء (اللحيدان).
- أو قال أوهم بمعتقد المرجئة (السحيمي).
- أو قال قد ينفذ من خلال قوله المرجئةُ (السحيمي).
- أو أنها زلة من الشيخ أو هفوة منه (النجمي).
- أو أن كلامه لا نقبله وليس كل من وقع في بدعة يصير مبتدعًا (الربيع).

فهل كل هؤلاء عندكم قالوا بقول القطبيين؟!!

الشبهة الخامسة عشرة: قالوا: القول بأن كفر تارك عمل الجوارح بالكلية مسألة خلافية.

قال بعض المتسبين للسلفية، أن القول بكفر تارك العمل بالكلية، مسألة خلافية!! ضاربًا بإجماعات أهل العلم عرض الحائط، وهذه شبهة يغني بطلانها عن إبطالها، وسوف أسوق فيها كلام أهل العلم سلفًا وخلفًا، وكفى بإجماعهم دليلًا معترفًا:

أولًا: بعض الإجماعات الصريحة في الباب:

قال الشافعي(١): "وكان الإجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركناهم أن الإيمان قول وعمل ونية، لا يجزئ واحد من الثلاثة إلا بالآخر".

[أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" للالكائي (٥/ ٩٥٧)]

عن حنبل بن إسحاق، قال: نا الحميدي، وأخبرت أن ناسًا يقولون: من أقر بالصلاة والزكاة والصوم والحج ولم يفعل من ذلك شيئًا حتى يموت، أو يصلي مستدبر القبلة حتى يموت فهو مؤمن، ما لم يكن جاحدًا إذا علم أن تركه ذلك. إذا كان يقر بالفرائض واستقبال القبلة، فقلت: "هذا الكفر الصراح"، وخلاف كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ،

(١) ضعف هذا الأثر بعض أهل العلم وصوبه الكثير، وهو مما تناقلته الأمة سلفًا وخلفًا، فمعناه لا شك في صحته، وقد احتج به غير واحد من أهل العلم ومنهم شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ (مجموع الفتاوى ٧-٣٠٨)، وقال صاحب أقوال ذوي العرفان: "ولما ذكر ابن رجب أن الإيمان :قول وعمل ونية قال(جامع العلوم والحكم:١/ ٥٨):" وحكى الشافعي على ذلك إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن أدركهم" وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره (١/ ٣٩) "قد حكاه الشافعي وأحمد بن حنبل وأبو عبيدة وغير واحد إجماعاً".

وفعل المسلمين؛ قال الله ﷻ: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَ ﴾ [البينة: ٥].

["أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" للالكائي (٥/ ٩٥٧)]

وقال الحميدي في "أصول السنة"(ص٣٦-٣٧): "الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، ولا ينفع قول إلا بعمل." ... [وهذا ليس قوله، بل قول أهل السنة، فقد قال في بداية رسالته: السنة عندنا ...]

ونقل حرب عن إسحاق ابن راهويه قال: غلت المرجئة حتى صار من قولهم: إن قومًا يقولون: من ترك الصلوات المكتوبات، وصوم رمضان، والزكاة، والحج، وعامة الفرائض، من غير جحود لها؛ لا نكفره، يرجى أمره إلى الله بعد، إذ هو مقر، فهؤلاء الذين لا شك فيهم - يعني في أنهم مرجئة.

["فتح الباري "لابن رجب (١/ ٢٣)]

وذكر الآجري في "الأربعين"(ص ١١٠-١١١): "هذا الحديث أصل كبير في الإيمان عند فقهاء المسلمين قديمًا وحديثًا، وهو موافق لكتاب الله ﷻ، لا يخالف هذا الأمر إلا مرجئٌ خبيثٌ مهجورٌ مطعونٌ عليه في دينه، وأنا أبين معنى هذا ليعلمه جميع من نظر فيه نصيحة للمؤمنين.

اعلموا رحمنا الله وإياكم: أن الذي عليه علماء المسلمين أن الإيمان واجب على جميع الخلق، وهو التصديق بالقلب، وإقرار باللسان، وعمل بالجوارح.

ثم اعلموا رحمنا الله وإياكم:أنه "لا تجزئ" المعرفة بالقلب، وهو التصديق إلا أن يكون معه إيمان باللسان، وحتى يكون معه نطق، "ولا تجزئ" معرفة بالقلب والنطق باللسان حتى يكون معه عمل بالجوارح، فإذا كملت فيه هذه الخصال الثلاثة كان مؤمنًا حقًّ، دل على ذلك الكتاب، والسنة، وقول علماء المسلمين".

ثم ذكر الأدلة على ذلك من القرآن والسنة.

وقال: "الأعمال بالجوارح تصديق على الإيمان بالقلب واللسان، فمن لم يصدق الإيمان بـ "عمله بجوارحه"، مثل: الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وأشباه لهذه، ومن رضي لنفسه بالمعرفة والقول دون العمل لم يكن مؤمنًا، ولم تنفعه المعرفة والقول، وكان للعمل تكذيبًا منه لإيمانه، وكان العلم بما ذكرنا تصديقًا منه لإيمانه، فاعلم ذلك، هذا مذهب علماء المسلمين قديمًا وحديثًا، فمن قال غير هذا فهو مرجئٌ خبيثٌ، احذره على دينك". اهـ

انظر: "هذا مذهب علماء المسلمين قديمًا وحديثًا، فمن قال غير هذا فهو مرجئٌ خبيثٌ، احذره على دينك".

وقال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "لا خلاف بين الأمة أن التوحيد : لا بد أن يكون بالقلب الذي هو العلم، واللسان الذي هو القول، والعمل الذي هو تنفيذ الأوامر والنواهي ؛ فإن أخلَّ بشيء من هذا لم يكن الرجل مسلمـاً"اهـ[الدرر السنية]

وقال الشيخ ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما سئل عمن لم يكفر تارك الصلاة من السلف، أيكون العمل عنده شرط كمال؟

قـــــال:

"لا، بل العمل عند الجميع شرط صحة، إلا أنهم اختلفوا فيما يصح الإيمان به منه ؛ فقالت جماعة: إنه الصلاة، وعليه إجماع الصحابة ﵃، كما حكاه عبد الله بن شقيق. وقال آخرون بغيرها. إلا أن جنس العمل لابد منه لصحة الإيمان عند السلف جميعاً. لهذا الإيمان عندهم قول وعمل واعتقاد، لا يصح إلا بها مجتمعة".

وسئل الشيخ العلامة أحمد النجمي ﵀:

هل تارك جنس العمل محل خلاف بين السلف، وهل هذا القول صحيح بأن الأعمال تصعد حتى تكون مثل الجبال وتنقص حتى تبقى منها ذرة؟

قـال الشيـخ:

"... تارك جنس العمل، تارك جنس العمل، هذا يُعتبر مرتدًا زنديقًا لا بد أن يستتاب فإن تاب وإلا قُتل، وإذا ترك الصلاة بإجماع أهل العلم أنه يستتاب فإن تاب وإلا ضربت عنقه، من أهل العلم من يقول حدًّا ومنهم من يقول ارتدادًا، هكذا عافاك الله خلاص (كلمة غير واضحة وربما هي : "تكرر") ... كفى، كفى، ما هذا الكلام؟! كل يوم تأتي بأسئلة، كل يوم تأتي بأسئلة! ما هذا الكلام؟! لا حول ولا قوة ... ".

السائل: هذا الكلام يتكلم به إبراهيم بن عامر الرحيلي يا شيخ، يتكلم به الشيخ إبراهيم بن عامر الرحيلي، يقول بأن تارك جنس العمل محل خلاف بين السلف،

وذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية وأحمد بن حنبل في خمسة أقوال، وذكر ذلك في شرح عقيدة عديِ بن مسفر (الصواب: مسافر...).

الـشيـخ:

تارك جنس العمل يعني معناه أنه ما عمِل ولا عمَل، معناه تارك جنس العمل يعني ما عمل شيئًا، وباتفاق أهل العلم أن من ترك الصلاة فإنه يعتبر كافرًا بتركها، حتى ولو اعترف بوجوبها، وقال: أنا ما أبغى أصلي، قال السائل: يا شيخ... قال الشيخ: لو اعترف بهذا، -اسمع- لو اعترف بهذا يجب أن يوقف ويُسأل و... .

قال السائل: يا شيخ، فإنهم يدخلون لنا أعمال القلوب ويقولون: أن الذي يترك عمل الجوارح يخاف الله ويتوكل ويميط الأذى عن الطريق. ما هذا القول يا شيخ؟...

قـال الـشيـخ:

متى ما عهدتكم، اتقوا الله ارحمونا، ارحمونا من هذه الأسئلة، خلاص تارك الجنس العمل لا يجوز، لا يجوز له أن يترك جنس العمل، ولا نعرف والشيخ ربيع ما قال هذا الكلام، ولا إبراهيم الرحيلي ... ما أدري عن الكلام هذا؟!، إذا كان مثلًا فيه خلاف، كيف فيه خلاف؟! يعني: هل يُعد أن خلاف المرجئة خلاف؟ لا، خلاف المرجئة لا يعتبر خلاف ... من ترك جنس العمل يعني بمعنى كل العمل هذا لا يجوز أبدًا، اسمعوا وامشوا، اكتفوا."

[مكالمة صوتية منشورة على الشبكة بتاريخ ٢٣ شوال ١٤٢٩هـ]

الشبهة السادسة عشرة: قالوا: لِمَ لَمْ يستجب الشيخ هشام البيلي لنصيحة العلامة الشيخ ربيع المدخلي؟!

قال البعض إن الشيخ هشامًا لم يستجب لنصيحة الشيخ ربيع المدخلي لما زاره المرة الأخيرة!!

والجواب عن ذلك من وجوه:

الوجه الأول: هذا ادعاء لا دليل عليه، وقد رد على هذا الادعاء وبينه الشيخ هشام بنفسه؛ فقال في تعليقه على "منظومة السير إلى الله والدار الآخرة" للعلامة السعدي في دورة الترجمة للعلامة السعدي رَحِمَهُ اللهُ:

"ثم خرجت كلمة جديدة: وهي أن الشيخ ربيع قد طلب منا أن نعتذر عن هذا!!

وهذا كذب مبين، وبهتان عظيم؛ إذ كيف يطلب الشيخ ربيع أن نرجع عن هذا، والشيخ ربيع نفسه يستنكر هذا؟، ولهذا قلنا للوالد الشيخ -لما أوصلوه أننا نطعن في الألباني رَحِمَهُ اللهُ: بأننا فضيلة الشيخ ما نطعن في الألباني رَحِمَهُ اللهُ، أَيَطْعن في الألباني من يقول عذب الكلام في ألباني الشام حسنة الأيام؟!، أيطعن في الألباني من يشرح له عشرات الكتب؟!، أيطعن في الألباني -يا فضيلة الشيخ- من قال قولك؟، ألست أنت القائل -أيها الوالد-: إنني استنكرت هذه العبارة وأنا أول من استنكرها؟!، ألست أنت القائل: لا يوجد سلفي في مصر ولا في العراق ولا في الشام ولا في السعودية يقول هذه العبارة؟!

فهي عبارة الشيخ ربيع أصلًا التي استنكرها، هل يطلب الشيخ منك أن تعتذر عما يعتقده هو؟ فمن أين جاءت هذه الكذبة؟

كذب في كذب ... وعلى كل، ولو قال الشيخ هذا، ولو قال غيره، فإن الحق أحق أن يتبع، ولهذا نقول: نجمع بين تقديم السنة، وبين تبجيل العالم.

وعليه ابن عباس قال: "يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء ...".

الوجه الثاني: كيف ينصح الشيخ ربيع الشيخ هشام البيلي بالاعتذار عن إنكاره مقالة ينكرها الشيخ ربيع نفسه؛ فهو القائل[1]: "وينسب عادل إلى أهل السنة المعاصرين أنهم يقولون: الإيمان شرط كمال، وهذا من البهت العظيم، فأهل السنة المعاصرين كسلفهم يقولون: إن العمل من الإيمان، ولا يقولون: شرط كمال.

ورب السماء والأرض إني لأول من أنكر هذا القول في هذا العصر.

أنكرته على خالد العنبري؛ إذ نقل هذا القول، ونسبه إلى أهل السنة.

فأنكرته عليه، وطلبت منه حذفه من رسالته قبل أن يطبعها.

وأكدتُ هذا الإنكار عليه بشدة لما ذهب إلى الكويت، وأثار هذا القول.

واستمررت في إنكار هذا القول إلى يومنا هذا، ولا أعلم سلفيًّا في المملكة واليمن ومصر والجزائر والمغرب يقول بهذا القول.

---

(١) في مقال بعنوان متعالم مغرور يرمي جمهور أهل السنة وأئمتهم بالإرجاء الحلقة الثانية.

فليأت بالقائلين بهذا القول من أهل السنة في هذه البلدان من كتبهم أو مقالاتهم أو أشرطتهم، فإن عجز عرف الناس بهته وظلمه هو وفرقته التي تحارب أهل السنة بالتهاويل والافتراءات" اهـ.

وقال الشيخ ربيع في كشف خيانات فوزي البحريني: "إن هذا لمن أعظم أكاذيبه وافتراءاته، فأنا من أول من حذر من هذا القول، وزجر من القول به، وآخرهم وإلى اليوم وإلى غد إن شاء الله أحذر منه، وقد رددت عليه في هذه الفرية مرارًا"

وقال في نفس المصدر:"ومعلوم عن ربيع أنه أول أو من أول من زجر عن القول: بأن العمل شرط كمال أو شرط صحة في الإيمان، ولا يعرف ربيع أحدًا من أهل السنة في المملكة قال: إن العمل شرط كمال"

وقال أيضًا في نفس المصدر: "وقلت في مقالي "كلمة في التوحيد": "أنا -والله- استنكرت هذه العبارة من غيره قبل أن يقولها الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ هذه العبارة هي: "العمل شرط كمال في الإيمان".

وقال أيضًا في نفس المصدر: "قلت عن فالح في مقالي "كلمة في التوحيد": "يتلوَّن كالحرباء في قضية الألباني وغيرها، ثم أخيرًا جهر بأنَّ ربيعـًا قلَّد الألباني في قضية الإرجاء وفي قضية الأعمال شرط كمال؛ فأنا والله حاربت عبارة "الأعمال شرط كمال" فيما أعتقد قبل الناس جميعـًا، ولا أزال على ذلك، وأعتقد أنَّ هذا حصل مني عام ١٤١٥هـ."

بل أقر الشيخ ربيع بن هادي المدخلي العلامة ابن باز على كلامه أنها من عبارات المرجئة لما نقل كلام الشيخ ابن باز في حواره مع المشكاة[١]:

-المشكاة : هناك من يقول بأنه داخل في الإيمان لكنه شرط كمال؟

-الشيخ : "لا ، لا ، ما هو بشرط كمال ، جزء ، جزء من الإيمان . هذا قول المرجئة، المرجئة يرون الإيمان قول وتصديق فقط ، والآخرون يقولون: المعرفة. وبعضهم يقول : التصديق. وكل هذا غلط. الصواب عند أهل السنة أن الإيمان قول وعمل وعقيدة، كما في الواسطية ، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية".

قال الشيخ ربيع مقرًّا هذا الكلام:

أقول: وهذا الذي نقوله دائمًا، ونحض الناس على التمسك بقول السلف: "الإيمان قول وعمل واعتقاد، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية". اهـ

فكيف أيها العقلاء يقال أن الشيخ ربيع نصحه بالاعتذار عن هذه الكلمة؟!!

الوجه الثالث: قد يقول قائل لعل الشيخ ربيع نصحه بعدم تخطئة الألباني في هذا وتصويب مقولته!!

والجواب: وقد سئل الشيخ ربيع نفسه هل قول العلامة الألباني إن العمل شرط كمال وليس شرط صحة يجعله مرجئًا؟

فأجاب: ما نقدر أن نقول إنه مرجئ بهذا الكلام، هذا الكلام يؤخذ على الشيخ،

(١) البيان لما اشتمل عليه البركان وما في معناه من زخارف وتزيين الشيطان.

ولا نقبله؛ نقول إن العمل جزء من الإيمان لا شرطًا فيه، وهذا قاله الحافظ ابن حجر وقاله غيره وأرجو أن يراجع الشيخ في هذا ويبين له.

وبعدها يا إخوة ليس كل من وقع في شيء من البدع يسمى مبتدعًا. ليس كل من وقع في بدعة نسميه مبتدعًا؛ هذا مذهب الحدادية فقط ... ".

فأي شيء يفهم من هذا سوى أنه يعتبر عبارة الألباني عبارة محدثة، ولكن يجب التفريق بين الزلة والانحراف فليس كل من وقع في البدعة يصير مبتدعًا، وهو عين قول الشيخ هشام البيلي وفقه الله، فكيف ينكره الشيخ ربيع؟!!

الوجه الرابع: نقل أحد مروجي تلك الشائعات على الشبكة نقلًا عن الشيوخ البنا وخالد عثمان قال:

وسُئل الشيخ ربيع حفظه الله: هل أنت نصحت هشام البيلي أن يترك الكلام في الشيخ الألباني لأنه يتبرأ من هذا الكلام ؟ قال الشيخ : "أنا لا أذكر الآن ..." اهـ[١]

ثم استطرد الشيخ ربيع يدفع تهمة الإرجاء عن العلامة الألباني، وينكر في نفس الوقت عبارة شرط الكمال!!

وهذا تكذيب واضح لما تناقله هؤلاء من كون الشيخ ربيع نصحه بترك العبارة محل النزاع!

---

(١) لمزيد بيان حول هذا الكلام راجع مقال لي على الشبكة بعنوان: "البيان الجلي على صدق الشيخ هشام البيبي وكذب شيوخ البيان المصري بشأن لقائه بالعلامة ربيع المدخلي.

الوجه الخامس: أن الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله مر إنكاره لعبارة الشيخ الألباني مرارًا وتكرارًا؛ فأين التزامكم أنتم بنصيحته في هذا؟ ولم رحتم تطبعون الكتب مقررين فيها أن عبارة الأعمال الصالحة كلها شرط كمال في الإيمان أنها من دقيق فهم السلف!![1]

الوجه السادس: أن يقال -تنزلًا- بفرض ثبوت نصيحة لعلامة الشيخ ربيع المدخلي حفظه الله، فهل هي ملزمة لنا بالأخذ بها، وقد حكم غيره من الأئمة - كالفوزان والراجحي وغيرهم- بصواب العبارة ؟!!

قال الشيخ هشام البيلي في تعليقه على رسالة طاعة ولاة الأمور في الدورة العلمية للترجمة للإمام ابن باز: " فلو افترضنا -جدلًا- أن الشيخ ربيع قال لي: ينبغي أن تتوب من هذه العبارة؟

فعندي شيخي الفوزان واللحيدان وهؤلاء علموني إياها؛ فَأَنْظُرُ إلى الترجيح والدليل أم لا؟؛ فلست مُلزمًا بكلام أحد؛ هذا على التسليم جدلًا، هل يُطعن فِيَّ لأن الشيخ قال لي كذا، فيطعن فيكم بمخالفتكم للفوزان والراجحي؛ نفس المسألة؛ هؤلاء علماء حكموا في المسألة لماذا أنتم لم تأخذوا كلماتهم؟!."اهـ

الوجه السابع: أخيرًا أقول. كفاكم كذبًا على الشيخ ربيع فهو القائل[2]: "نحن نؤيّد من يَرُدّ أخطاء الألباني وأخطاء غيره؛ لأنّه الحق، ولم يُعرف عنّا ولله الحمد

(١) وهذا كما قرر في كتاب طبع حديثًا لعادل السيد، وقدم له الشيخ حسن البناء، وفيه ينتصر عادل لكون الأعمال شرط كمال في الإيمان.

(٢) إزهاق أباطيل عبد اللطيف باشميل.

تعصب لأيّ خطأ لأيّ أحد كائنًا مَن كان، ومن ادّعى علينا غير هـذا؛ فهو أفّاكٌ مهين"[١].

الشبهة السابعة عشرة: قالوا: إنكم تطعنون في الألباني لأنه ليس له ظهر!!

قال قائل: إنكم تطعنون في العلامة الألباني لأنه ليس له ظهر، أما علماء المملكة فلا تستطيعون الرد عليهم؛ لأن (البزنس) في بلاد التوحيد قد يمنع من الرد عليهم!

والجواب على هذا الافتراء من وجوه:

الوجه الأول: أن هذا الكلام يحتمل أمرين:

الأمر الأول: أنه يقين عند قائله، فليخرج لنا دلائله، وإلا فهو كذاب أشر، فليراجع نفسه، وليتحلل من ظلمه قبل القصاص!

والأمر الثاني: أنه وهم توهمتموه بناء على سوء ظن واضح، وكذب فاضح، وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: "قال رسول الله ﷺ: "إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث" متفق عليه.

الوجه الثاني: أنه من العجيب أن تجد أحد مثيري هذه الشبهة له مقال آخر بعنوان "إذا قلتم فاعدلوا حتى لو في حق العريفي"[٢]، قال فيه: " فالذي أردته من كتابتي هذه: أن يتق الله كل امرئ نفسه، مع أعدائه ومع أوليائه، وفي حال غضبه ورضاه،

(١) راجع لزامًا المرقاة الثانية من الفصل الأول.

(٢) لجمال بن فريحان الحارثي.

من أن يشطط في القول أو يجور في الحكم، ولست مدافعًا عن محمد العريفي فهو أولى بالدفاع عن نفسه مني، ولكني أدعو كل مسلم للإنصاف والعدل والصدق في القول". أهـ

ونقول له ما أنصفك!! تعدل في القول مع العريفي الإخواني، وتفتري على الشيخ هشام البيلي وفقه الله، الذي يجاهد بنشر كتب السلف ومحاربة الإخوان والتكفيريين، ويعرف الأمة بمشايخها وعلمائها!!

الوجه الثالث: أن هذا القول لازمه الطعن في كل علماء المملكة فكأن المانع من الرد عليهم هو مناصبهم ووجاهتهم في بلاد التوحيد، وأن عندهم أخطاء مسكوت عنها لذلك، فإمامتهم إنما هي محض مجاملات!!

كما صرح بذلك عادل السيد في كتابه الإرجائي الجديد؛ حيث قال: "**الشيخ الألباني** رحمه الله **ليس له ظهر يحميه، فالرجل ليس صاحب منصب، وليس وراءه دولة تحميه، أو تدفع عنه، وليس له عصبية تقف وراءه، بعكس علماء المملكة الأفاضل، فمن تسول له نفسه أن يتكلم في أحد منهم ستكون قاصمة الظهر له ولجماعته، وسيخسر كثيرًا**، أما الألباني فالأمر هين جدًا -**كما يظنون**-، وإلا فإنه يأوي إلى ركن شديد؛ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَٰفِعُ عَنِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾ [الحج: ٣٨].

الوجه الرابع: أن يعلم المتكلم بهذا الكلام أن الشيخ هشام البيلي شأنه شأن غيره من أهل العلم وطلابه، يناقشون كل خطأ يرونه، لأي أحد يخالف الدليل، ولو كان المخطئ الإمام أحمد، ولا يمنعهم من ذلك مانع مادام المتكلم يتكلم بما سبق إليه،

فيرد كلام العالم بكلام غيره، مرجحا في ذلك ما ظهر له من دليل.

والمتابع للشيخ هشام البيلي يعلم أنه يرد على كل قول يخالف السنة فيما يظهر له، ولو كان ابن باز أو العثيمين، متابعًا في ذلك غيرهم من أهل العلم، وقد رد الشيخ قبل ذلك على الشيخ البراك في فتواه بتجويز التصويت على الدستور، ونبه على خطأ الراجحي في تزكيته للحويني والعدوي، ورد على خطأ الشيخ صالح آل الشيخ في فتواه الخاصة بمشروع السلام عليك أيها النبي، وغيره الكثير، وهو في كل هذا يحفظ للعالم المردود عليه قدره، وفي نفس الوقت لا يخرج عن كلام أهل العلم بمجموعهم.

الشبهة الثامنة عشرة: قالوا: عبارة شرط الكمال ليست من عبارات المرجئة بل هي من دقيق فهم السلف!!

قال قائلهم: عبارة الأعمال الصالحة كلها شرط كمال هي من دقيق فهم السلف، وقال آخرون هي ليست من كلام المرجئة، وقال غيرهم: العبارة تحتمل أن تكون من كلام أهل السنة وتحتمل كلام المرجئة!!

والجواب: إن مفتاح الوصول إلى أصل هذا المصطلح ومقتضياته، ينبني على أمور:

الأمر الأول: أن يقال إن تلك العبارة -بلا شك- من كلام الأشاعرة، ومن تأثر بهم، والأشاعرة -كما هو معلوم-ومن كلامهم في ذلك:

قال إبراهيم اللقاني في جوهرة التوحيد[١]:

وَفُسِّرَ ٱلإِيمَـانُ: بِـالـتَّصْدِيقِ وَالـنُّطْقُ فِيهِ الخَلْفُ بِـالـتَّحْقِيقِ

فَقِيلَ: شَرْطٌ الْعَمَلْ وَقِيلَ: بَلْ شَطْرٌ وَالاسْلاَمِ اشْرَحَنَّ بِالْعَمَلْ

ثم قال اللقاني -نفسه- في شرحه على لجوهرة "هداية المريد شرح جوهرة التوحيد" (ص٤٧):

"المختار عند أهل السنة في الأعمال الصالحة أنّها شرط كمالٍ للإيمان، فالتارك لها أو لبعضها من غير استحلالٍ، ولا عنادٍ، ولا شكٍ في مشروعيتها مؤمنٌ فوَّت على نفسه الكمال، والآتي بها ممتثلاً محصلٌ لأكمل الخصال". اهـ

وقال الصاوي في شرحه على "جوهرة التوحيد" (ص١٣٥):

"المختار عند أهل السنة في الأعمال الصالحة أنّها شرط كمالٍ للإيمان، فالتارك لها أو لبعضها من غير استحلالٍ، ولا عنادٍ، ولا شكٍ في مشروعيتها مؤمنٌ فوَّت على نفسه كمال الإيمان". اهـ

وقال البيجوري في "تحفة المريد على جوهرة التوحيد" (ص٩٤):

"فقيل شرط: أي خارج عن ماهيته (لأن الشرط ما قام به الشيء ولم يدخل في ماهيته) وهذا القول لمحققي الأشاعرة والماتريدية ولغيرهم، وقد فهم الجمهور أن مرادهم أنه شرط لإجراء أحكام المؤمنين عليهم من التوارث والتناكح والصلاة خلفه، وعليه، والدفن في مقابر المسلمين ...".

(١) أحد أهم متون علم العقيدة والكلام عند الأشاعرة لمؤلفه إبراهيم اللقاني المالكي والمتوفى سنة ١٠٤١ هـ.

إلى أن قال:

"كالعمل : أي في مطلق الشرطية، وإن اختلفت جهة الشرطية في المشبه والمشبه به، لأن السابق إما شرط لإجراء الأحكام الدنيوية أو لصحة الإيمان على ما مر، وهذا شرط كمال من المختار عند أهل السنة، فمن أتى به فقد حصل الكمال، ومن تركه فهو مؤمن، لكنه فوَّت على نفسه الكمال إذا لم يكن مع ذلك استحلال أو عناد للشارع أو شك في مشروعيته، وإلا فهو كافر فيما علم من الدين بالضرورة.

وذهبت المعتزلة إلى أن العمل شطر من الإيمان؛ لأنهم يقولون بأن الإيمان هو العمل والنطق والاعتقاد، فمن ترك العمل فليس هو بمؤمن لفقد جزء من الإيمان".

وجاء في كتاب "المنهاج السديد في شرح جوهرة التوحيد" (ص١٧ و١٨):

"فتشبيه النطق بلعمل من حيث الشرطية بمعنى أنه خارج عن حقيقة الإيمان، وإن كان النطق أقوى من العمل؛ لأن العمل لا يتوقف عليه إجراء الأحكام الدنيوية وهذا قول جمهور الأشاعرة والماتريدية، وقيل إن النطق شطر أي جزء من حقيقة الإيمان فيكون الإيمان قول بعض الأشاعرة والماتريدية...".

ثم قال:

"هذا واتفق الفريقان على أن من وقع منه إباء عن النطق بالشهادتين بلا عذر؛ فهو كافر ... . وأن العمل شرط كمال؛ فمن أتى بالعمل فقد حصل الكمال ومن تركه من غير استحلال ولا عناد ولا شك في المشروعية؛ فهو مؤمن عاص، وهب المعتزلة والخوارج إلى أن الإيمان هو التصديق والنطق وسائر الطاعات."

وقال صاحب "كتاب فتح المجيد في شرح جوهرة التوحيد" (ص١٣):

"والعمل شرط كمال وها اختيار أهل السنة فمن ترك العمل فهو مؤمن لكنه فوت على نفسه الكمال إن لم يكن بتركه استحلال أو إنكار للدين... ".

إلى أن قال:

"وقالت المعتزلة الإيمان كلي، جزؤه العمل والاعتقاد".

وجاء في "كتاب التعليقات المفيدة على منظومتي جوهرة التوحيد وبدء الأمالي" ص١٥:

" قال محققو الأشاعرة والماتريدية: إن النطق بالشهادتين شرط في إجراء الأحكام الدنيوية من توارث ونكاح وغيرها، فيكون من صدق بقلبه، ولم ينطق بالشهادتين، مؤمنًا عند الله غير مؤمن في أحكام الشرع الدنيوية، وعلى هذا شبهه الناظم بالأعمال الصالحة حيث إنها شرط كمال للإيمان، وقال الإمام أبو حنيفة وجماعة من الأشاعرة: إن النطق بالشهادتين جزء من الإيمان وركن داخل فيه دون سائر الأعمال الصالحة".

وقال محشي "كتاب تقريب البعيد إلى جوهرة التوحيد" (ص ٤٩):

"الأعمال ليست ركنًا من أركان الإيمان داخلة في قوام حقيقته حتى يلزم من عدمِها عدمُه، وليست ساقطة بالكلية حتى لا يضر المؤمن معصية... . والمختار عند المحققين من العلماء أن الأعمال الصالحة شرط لكمال الإيمان، فالتارك لها أو لبعضها من غير استحلال ولا عناد ولا شك في مشروعيتها مؤمنٌ فوَّت على نفسه الكمال، والآتي بها ممتثلًا محصِّل لأكمل الإيمان".

وقال صاحب "المختصر المفيد في شرح جوهرة التوحيد" (ص٣٧):

"وهذه الأقوال كلها تتفق على أن الأعمال الصالحة -عدا النطق بالشهادتين- هي شرط كمال للإيمان، فمن صدق بقلبه ونطق بلسانه بالشهادتين مؤمن ولو لم يعمل عملا صالحا، لكن لا يخفى أنه على خطر عظيم....

بقي أن نعلم أن هذه الأقوال الثلاثة هي مذهب جمهور المحققين من الأشاعرة والماتريدية..."

وقال الدردير (١٢٠١هـ) في شرح "الخريدة البهية" (ص١٦٤):

"فالنطق هو شرط كمال فيه، كبقية الأعمال من صلاة وصوم وزكاة وحج، لا شرط صحة، ولا جزءً من حقيقته، نعم هو شرط لإجراء الأحكام الدنيوية، لأن التصديق لخفائه -بكونه قلبيًّا- لا بد له من علامة ظاهرة تدل عليه".

وقد مر ما قاله ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ في الفتح[1]:

"والكلام هنا في مقامين: أحدهما كونه قولًا وعملًا، والثاني كونه يزيد وينقص، فأما القول فالمراد به النطق بالشهادتين، وأما العمل: فالمراد به ما هو أعم من عمل القلب والجوارح، ليدخل الاعتقاد والعبادات، ومراد من أدخل ذلك في تعريف الإيمان ومن نفاه إنما هو بالنظر إلى ما عند الله تعالى.

فالسّلف قالوا: هو اعتقادٌ بالقلب ونطقٌ باللّسان وعملٌ بالأركان،

(١) - والمعروف أن ابن حجر تأثر بالأشاعرة في بعض الأمور، ومر انتقاد شيخ الإسلام محمد ابن عبد الوهاب وغيره من أئمة الدعوة وأئمة العصر له في هذا الموضع فراجعه.

وأرادوا بذلك أنّ الأعمال شرط في كماله، ومن هنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقص كما سيأتي، والمرجئة قالوا: هو اعتقاد ونطق فقط، والكرامية قالوا نطق فقط، والمعتزلة قالوا: هو العمل والنطق والاعتقاد.

والفارق بينهم وبين السلف أنهم جعلوا الأعمال شرطًا في صحته، والسلف جعلوها شرطًا في كماله، وهذا كله كما قلنا بالنظر إلى ما عند الله تعالى".

الأمر الثاني: أنه يتبين مما مر من نقولات عن الأشاعرة ومن تأثر بهم عدة أشياء:

١. أن تعلم أن الأشاعرة مرجئة في باب الإيمان، وقد حكم عليهم أهل العلم بذلك:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (٧/ ١٢٠ - ١٢١):

"وأبو الحسن الأشعري نصر قول جهم في الإيمان، مع أنه نصر المشهور عن أهل السنة أنه: يستثني في الإيمان ...

وهو دائمًا ينصر -في المسائل التي فيها النزاع بين أهل الحديث وغيرهم- قول أهل الحديث. لكنهُ لم يكن خبيرًا بمآخذهم، فينصره على مايراه هو من الأصول التي تلقَّاها عن غيرهم، فيقع في ذلك من التناقض ما ينكره هؤلاء وهؤلاء، كما فعل في مسألة الإيمان نصرَ فيها قول جهم مع نصره للاستثناء ولهذا خالفهُ كثير من أصحابه في الاستثناء واتَّبعه أكثر أصحابه على نصر قول جهم في ذلك، ومن لم يقف إلا على كُتُب الكلام ولم يعرف ما قاله السلف وأئمة السنة في هذا الباب، فيظن أن ماذكروه هو قول أهل السنة وهو قول لم يقله أحد من أئمة السنة؛

بل قد كفر أحمد بن حنبل ووكيع وغيرهما من قال بقول جهم في الإيمان، الذي نصره الأشعري وهو عندهم شَرٌّ من قول المرجئة" اهـ

٢. أن طوائف المرجئة من الأشاعرة اتفقوا على أن العمل ليس ركنًا من الإيمان بل هو شرط كمال، واختلفوا في القول فمنهم من جعله ركنا ومنهم من جعله شرط.

٣. أن الأشاعرة والماتريدية أقسام في باب الإيمان:

- منهم من يرى الإيمان هو التصديق فقط، ويصح بلا قول أو عمل.
- ومنهم من يقول بأن الإيمان هو التصديق فقط، ويلزم النطق باللسان لثبوت حكم الإسلام في الدنيا دون الآخرة.
- ومنهم من يقول بأن الإيمان هو تصديق وقول وأن العمل شرط كمال وليس ركنًا أصيلًا.

٤. أن بعض هؤلاء الضلال -مع مر- يجيزون الاستثناء في الإيمان، وبعضهم يقول بضرورة التلازم بين الظاهر والباطن، ومع هذا لا يشك شاك في كونهم مرجئة في هذا الباب!!

٥. أنهم مع إخراجهم العمل من مسمى الإيمان -بفهم أهل السنة- إلا أنهم يوجبون العمل ويعتبرون المفرط فيه على خطر عظيم!!

٦. أن منشأ هذا الاصطلاح (شرط الكمال) هم الأشاعرة الضلال في باب الإيمان؛ وبناءً عليه فتفسيرهم للشرط بكونه خارج الماهية، هو المعتبر؛

لأنه متوائم مع معتقدهم في كون العمل خارج الماهية، ويفسره كلامهم السابق؛ فقد سلموا من التناقض ووقعوا في البدعة.

٧. أنهم من أحدث اصطلاح (شرط الكمال)؛ ليبطلوا به أدلة أهل السنة الواضحة في كون الإيمان قول وعمل ونية، فلجأوا -كعادتهم- إلى التأويل المذموم!!

٨. أنهم استخدموا اصطلاح (شرط الكمال) مقابلة لقول أهل السنة وهو أن الأعمال ركن - شطر الإيمان، وجعلوا من قال بالركنية أو الشطرية هم الخوارج والمعتزلة.

٩. أن من تأثر بالأشاعرة كابن حجر جمع بين الضدين؛ فنقل كلام أهل السنة وكلام الأشاعرة، وحاول الجمع بينهما، لذا لم يسلم من التناقض كما سيظهر من كلام أئمة الدعوة في النقطة التالية.

الأمر الثالث: أن أئمة الدعوة فهموا وبينوا هذا الخطأ الذي حصل عند ابن حجر رَحِمَهُ اللَّهُ بنقله كلام الأشاعرة؛ فبينوه:

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب:

"وهم معترفون أنهم لم يأخذوا أصولهم من الوحي، بل من عقولهم، ومعترفون أنهم مخالفون للسلف في ذلك، مثل ما ذكر في فتح الباري، في مسألة الإيمان، على قول البخاري: وهو قول وعمل، ويزيد وينقص؛ فذكر إجماع السلف على ذلك، وذكر عن الشافعي: **أنه نقل الإجماع على ذلك، وكذلك ذكر أن البخاري نقله، ثم بعد ذلك حكى كلام المتأخرين، ولم يرده ...**".

بل بين بعضهم أن خطأ ابن حجر في فتح الباري كان موافقًا لخطأ الأشاعرة كما قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ في الدرر السنية(١٢/ ٧، ٨) حاكيًا عن شيخ الإسلام:

"ثم إن شيخنا رحمه الله تعالى، بعد رحلته إلى البصرة، وتحصيل ما حصل بنجد وهنالك، رحل إلى الأحساء، وفيها فحول العلماء، منهم عبد الله بن فيروز، أبو محمد الكفيف، ووجد عنده من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم ما سر به، وأثنى على عبد الله هذا بمعرفته بعقيدة الإمام أحمد، وحضر مشائخ الأحساء، ومن أعظمهم: عبد الله بن عبد اللطيف القاضي، فطلب منه أن يحضر [الجزء] الأول من فتح الباري على البخاري، ويبين له ما غلط فيه الحافظ في مسألة الإيمان، وبين أن الأشاعرة خالفوا ما صدر به البخاري كتابه، من الأحاديث والآثار ...".

وقد عقب ابن باز رَحِمَهُ اللهُ على كلام ابن حجر كما جاء في المشكاة فقال:

"لا، لا، ما هو بشرط كمال، جزء، جزء من الإيمان. هذا قول المرجئة، المرجئة يرون الإيمان قول وتصديق فقط، والآخرون يقولون: المعرفة. وبعضهم يقول: التصديق. وكل هذا غلط".

الأمر الرابع: أن هذا هو فهم كل مشايخ السنة ممن تعرضوا لعبارة شرط الكمال فجميعهم -عدا العلامة الألباني- يقول بخطأها وأنها ليست من عبارات أهل السنة، وغالبهم يصرح بأنها من عبارات المرجئة، ومنهم ابن باز والنجمي والفوزان والبراك والعباد والراجحي وربيع المدخلي والسحيمي وعبيد الجابري وغيرهم،

فلم لا يسعنا ما وسعهم وهم أولى بالتقليد -إن كنت مقلدًا- من غيرهم.

الأمر الخامس: وهو من تناقضات القوم أن بعضهم صرح مرارًا بأن عبارة شرط الكمال من عبارات المرجئة:

فقال محمد سعيد رسلان في خطبة "بدعة الإرجاء" -على موقعه-:

والمرجئة طوائف أربع:

- غلاة المرجئة: وهم الجهمية الذين يقولون: الإيمان مجرد المعرفة!.
- وأما الطائفة الثانية فالأشاعرة؛ وهم الذين يقولون: الإيمان هو التصديق بالقلب فقط!، ولو لم ينطق بلسانه، وليس بمجرد المعرفة؛ فالأشاعرة من طوائف المرجئة.
- الطائفة الثالثة: الكرامية؛ يقولون: إن الإيمان هو النطق باللسان ولو لم يعتقد بقلبه! ....
- الطائفة الرابعة -من طوائف المرجئة-: مرجئة الفقهاء، يقولون: الإيمان قول باللسان واعتقاد بالقلب ولا تدخل الأعمال في حقيقة الإيمان!، ....
- وهناك فرقة خامسة -ظهرت-: وهم الذين يقولون: إن الأعمال شرط في كمال الإيمان الواجب!، أو الكمال المستحب!.

وقال طلعت زهران قبل تلونه في تعليقه على عقيدة الرازيين -على موقعه-:

"الخوارج يقولون الأعمال شرط صحة، والمرجئة يقولون الأعمال شرط كمال،

ونحن نقول الأعمال من الإيمان ...، ومن قـال: (إن الأعمال شرط كمال)؛ فهو مرجئ ... " اهـ

وأما علي بن عبد العزيز موسى -قبل تراجعه- فقد ألف في هذه المسألة لا أقول كتابًا بل كتبًا، وأشهرها هو "إتحاف النبلاء في الرد على من وقع في ظاهرة الإرجاء" في رده على ياسر برهامي الذي يقول بشرط الكمال، ونقض شبهاته، وبين أنها من كلام المرجئة.

وقد قام عادل الشوربجي بشرح رسالة كاملة في فتاوى العلماء في عبارة شرط الكمال قبل تلونه أيضًا، وبين أنها من قول المرجئة، وقد سئل في اتصال منشور على الشبكة:

السائل: لما سألت حضرتك عن هذا الكلام إن الأعمال شرط كمال فأخبرتني أن هذا إرجاء وأن هذا قول المرجئة؟

"نعم! نعم! نعم! أنا أعلم، أنا أعلم ... ".

وقال محمد حسني القاهري في رده على الشيخ هشام البيلي:

"وإنما عد العلماء هذه العبارة من عبارات المرجئة، لأن مذهب المرجئة -على اختلاف طوائفهم-: إخراج العمل من مسمى الإيمان". اهـ

الشبهة التاسعة عشرة: قال بعضهم: الألباني لم يقل هذا الكلام المنتقد أصلًا!

قال قائلهم: "لا يجوز أن يقال إن عبارة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ وافقت عبارة المرجئة، لأن العلامة الألباني لم يقل هذه العبارة أيضًا"!!

وهذا المتكلم ربما لا يدري ما يقول، أو أنه صاحب هوى جهول، فهو هو من كان ينتقد قديمًا هذا القول، وإليه نسوق تلك النقول:

قال العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: "فإن الأعمال الصالحة كلها شرط كمال عند أهل السنة، خلافًا للخوارج والمعتزلة القائلين بتخليد أهل الكبائر في النار، مع تصريح الخوارج بتكفيرهم".

[الجامع لأحكام الصلاة ١-٢٠٠]

وقال أيضًا: "السلف فرقوا بين الإيمان وبين العمل، فجعلوا العمل شرط كمال في الإيمان، ولم يجعلوه شرط صحة؛ خلافًا للخوراج"

[المصدر: من منهج الخوارج]

وقال أيضا رَحِمَهُ اللَّهُ: "الذي فهمناه من أدلة الكتاب والسنة ومن أقوال الأئمة من صحابة وتابعين وأئمة مجتهدين: أن ما جاوز العمل القلبي وتعداه إلى ما يتعلق بالعمل البدني؛ فهو شرط كمال وليس شرط صحة، ولذلك فالزيادة والنقصان الذي هو معروف عند العلماء".

[موسوعة الألباني في العقيدة، وأصله سلسلة الهدى والنور" (٨٥٥/ ٠٧: ٠١: ٠٠) و(٨٥٦/ ٣٩: ٤٤: ٠٠)]

وسأله سائل: "الإشكل ... شيخنا، هنا هذا اللفظ الذي أشار إليه أخونا أبو عبد الرحمن: "لم يعملوا خيرًا قط" أصل من الأصول العظيمة التي استدل بها أهل السنة على قاعدة كلية، تجيب على الإشكال من أصله أن أعمال الجوارح ليست شرط صحة في أصل الإيمان، ولكنها شرط كمال؟

الشيخ: كمال الإيمان، نعم.

علي حسن: من شرط كمال الإيمان، هذا أحد الأدلة على ذلك.

الشيخ: صحيح".

[موسوعة الألباني في العقيدة- جماع أبواب الكلام على حكم تارك الصلاة (٤/ ٤١٣)]

الشبهة العشرون: قالوا: عبارة شرط الكمال قال بها بعض السلفيين كالعثيمين وابن باز وحافظ حكمي!

والرد على هذه الشبهة إجمالي، وتفصيلي:

فأما الرد الإجمالي: فإننا نقول إن المنتقد من كلام العلامتين ابن حجر والألباني في عبارتهم:

أولًا: جعل الأعمال الصالحة [كلها] شرط كمال، وليس بعضها.

ثانيًا: أن عباراتهم لا يمكن حملها على معنى الشرط اللغوي [=اللازم][1]،

(١) - كأن تقول: " شرط في المسلم أن يحافظ على النوافل"، فهذا معناه: "لابد للمسلم أن يحافظ على النوافل، أو يلزمه ذلك" فهذا هو المعنى اللغوي

وهذا ظاهر في التفريق بين العمل القلبي وعمل الجارحة في هذا، فلو كان المقصود هو المعنى اللغوي لما استقام الكلام، مثل ما تجده في قوله: " أن ما جاوز العمل القلبي وتعداه إلى ما يتعلق بالعمل البدني فهو شرط كمال وليس شرط صحة"؛ فلو كان المقصود و المعنى اللغوي لما استقامت العبارة لأنه سيفهم منها عدم اشتراط [= لزوم = وجوب] العمل القلبي!!.

وقوله: "السلف فرقوا بين الإيمان وبين العمل، فجعلوا العمل شرط كمال في الإيمان" فأي فرق بينهما إن قصد الإمام المعنى اللغوي؟!

إذا تقرر لك ذلك وعرفت أن المنتقد على عبارة العلامة الألباني رَحِمَهُ اللهُ هو الشرط الاصطلاحي الذي يعرفه علماء الأصول بـ"الشرط هو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وكان خارجاً عن الماهية"، وهذا هو المنتقد؛ إذ مقتضاه خروج العمل عن مسمى الإيمان، وهو ما يناقض ما صرح به الإمام الألباني نفسه رَحِمَهُ اللهُ.

لذا فالسؤال هو:

هل جعل أحدٌ -ممن تستدلون بقولهم- [كل] أعمال الجوارح شرط كمال في الإيمان؟

هل هم يفرقون بين أفراد الإيمان كالقول والعمل القلبي وبين عمل الجارحة، ويخصونه بهذا التعبير "شرط الكمال"؟

وأما الرد التفصيلي:

إذا تقرر لك ما مر إجمالًا تستطيع بكل سهولة ويسر أن تفهم كلام العلماء ممن ادعى الملبسون أنهم يقولون الأعمال شرط كمال، كما سأبينه مفصلًا في الأمثلة الثلاثة التالية:

أولًا: كلام العلامة ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ:

احتج بعضهم بما حكاه الشيخ فيصل الراجحي عن ابن باز قال:" وقد سألت شيخنا الإمام ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ عام(١٤١٥هـ) – وكنا في أحد دروسه رَحِمَهُ اللَّهُ – عن الأعمال: أهي شرط صحة للإيمان، أم شرط كمال ؟ـ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: من الأعمال شرط صحة للإيمان لا يصح الإيمان إلا بها كالصلاة، فمن تركها فقد كفر. ومنها ما هو شرط كمال يصح الإيمان بدونها، مع عصيان تاركها وإثمه". اهـ

قالوا هذا ابن باز يقول بأن الأعمال شرط كمال، فهل وافق المرجئة أم يقال إن العبارة سلفية؟!!

والجواب عن هذا من وجوه:

الوجه الأول: أن يقال إن ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ هو من أنكر مقولة الأعمال شرط كمال، وقال هي قول المرجئة في فتوى المشكاة، حيث قال كما مر: " لا، لا، ما هو بشرط كمال، جزء، جزء من الإيمان. هذا قول المرجئة".

الوجه الثاني: أن الشيخ ابن باز تكلم عن بعض الأعمال، وليس كلها،

كما مر في العبارات المنتقدة؛ فقال: "ومنها ما هو شرط كمال". ومثال ذلك: أن من قال لا إله وسكت فقد ألحد، ومن قال لا إله إلا الله فقد وحد، فليس للملحد أن يستدل عليك بقوله: كيف أكون ملحدا وأنتم موحدون وقد قلنا نفس العبارة" لا إله؟!! والجواب معروف بديهي أن المسلم نفى وأثبت فأتى بمعنى ضد الأول، وكذا من قال الأعمال منها ما هو شرط صحة زمنها ما هو شرط كمال فقد أثبت أصل العمل (=منها ما هو شرط صحة)، ونفى التكفير بآحاده (=منها ما هو شرط كمال).

الوجه الثالث: أن قول العلامة ابن باز لا تقبله المرجئة بكل طوائفهم؛ لأنه اشترط وجود أعمال من أعمال الجوارح لازمة لصحة العمل وهي أصل العمل –الصلاة عند ابن باز– فقال: "من الأعمال شرط صحة للإيمان لا يصح الإيمان إلا بها"، والمخالف في المسألة نفسه – لآن– لا يقبل هذا الكلام من العلامة ابن باز لأنه اشترط أصل العمل.

الوجه الرابع: أن الشيخ ابن باز لما سئل في نفس الفتوى محل الشبهة عمن لم يكفر تارك الصلاة، فسئل عن كل العمل وليس بعضه فأفتى بأن العمل واجب عن الجميع، فلاحظ الفرق بين الكلام على بعض العمل وكله:

"فقلت –أي الراجحي– له رَحِمَهُ اللهُ: من لم يكفر تارك الصلاة من السلف، أيكون العمل عنده شرط كمال ؟ أم شرط صحة ؟ ـ فقال : لا ، بل العمل عند الجميع شرط صحة ، إلا أنهم اختلفوا فيما يصح الإيمان به منه"اهـ وهذا خلاف ما يذهب إليه المخالفون الآن!

الوجه الخامس: يؤكد هذا الكلام الذي مر ما جاء في كتاب "التوسط والاقتصاد في أن الكفر يكون بالقول أو الفعل أو الاعتقاد" الذي قدم له الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ قائلًا: "وقد قرأتها فألفيتها رسالة قيمة مفيدة يحسن طبعها ونشرها ليستفيد منها المسلمون ...":

عقب كاتب الرسالة على قول الحافظ ابن حجر (ص٧١):"والسلف جعلوها شرطًا في كماله"؛ فقال:

"وكلامه هذا عليه مآخذ أهمها : نسبته القول بأن الأعمال شرط كمال الإيمان للسلف ، وهو على إطلاقه غير صحيح، بل في ذلك تفصيل : فالأعمال المكفّرة سواء كانت تركاً ـ كترك جنس العمل أو الشهادتين أو الصلاة ـ أو كانت فعلاً ـ كالسجود لصنم أو الذبح لغير الله ـ : فهي شرط في صحة الإيمان ، وما كان ذنباً دون الكفر فشرط كمال".

ثانيًا: كلام العلامة محمد بن صالح العثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ:

"هل أعمال الجوارح شرط في أصل الإيمان وصحته أم أنها شرط في كمال الإيمان الواجب؟

ج : تختلف ، فتارك الصلاة مثلاً كافر ؛ إذاً فعل الصلاة من لوازم الإيمان".

يقول المخالف ها هو العثيمين بقوله تختلف، يثبت أن منها شرط صحة ومنها شرط كمال، فلم ينكر كون الأعمال شرط كمال!!

والرد على هذه الشبهة من وجوه:

الوجه الأول: أن هذه الفتوى يذكرها المخالف غالبا مبتورة، والحقيقة أن لها تتمة تزيل ما أشكل عليهم بفهمهم، حيث قال العثيمين رحمه الله في جواب هذا السؤال:

" فتارك الصلاة مثلًا كافر ؛ إذاً فعل الصلاة من لوازم الإيمان، وإني أنصح إخواني أن يتركوا هذه الأشياء والبحث فيها، وأن يرجعوا إلى ما كان عليه الصحابة رضوان الله عليهم. والسلف الصالح لم يكونوا يعرفون مثل هذه الأمور: المؤمن من جعله الله ورسوله مؤمنًا، والكافر من جعله الله ورسوله كافرًا" اهـ.

ويتبين من تتمة الفتوى أن العثيمين رحمه الله ينكر العبارة وينصح بتركها، فما أقبح البتارين!!

الوجه الثاني: أن العثيمين في هذه الفتوى لم يقل إن كل الأعمال شرط كمال بل معنى قوله تختلف أن منها ما هو شرط صحة وهو أصل العمل –الصلاة عنده– ، ومنها ما هو شرط كمال أي كمال في الإيمان فهذه باعتبار آحاد العمل وليس كله.

الوجه الثالث: أن يقال أن العثيمين أيضا سئل في نفس المناقشة عن حديث لم يعمل خيرا قط –وهو دليل القوم– فقال إنه مخصص بأحاديث أخرى.

الوجه الرابع: أن الشيخ العثيمين رحمه الله كان يرى العبارة محدثة لم يقلها السلف ولم يقلها الصحابة، كما مر في قوله: " بالنّسبة لمسألة الإيمان شيخنا حفظكم الله هل يصّح أن نقول إنّ العمل شرط كمال أم شرط صحّة ؟

الشيخ: هل قال ذلك الصحابة للرّسول ؟ السائل: لا.

الشيخ: طيّب! هل نحن أحرص منهم على العلم ؟ السائل: لا.

الشيخ: هل نحن أحرص منهم على الإيمان؟ السائل: لا.

الشيخ: لماذا يسكتون ونقول؟ من كفّره الله كفّرناه، ومن لم يكفره الله فهو مؤمن، ودعوا الكلام أنّ هذا من كمال الإيمان أو من أصل الإيمان، الذي يترك الصلاة كافر أعلمت أم لا ؟"

الوجه الخامس: أن كلام الشيخ العثيمين رَحِمَهُ ٱللَّهُ يمكن حمله على المعنى اللغوي للشرط فيكون قصده أن الأعمال تختلف فمنها ما هو لازم لصحة العمل -كالصلاة وهي أصل العمل عنده-، ومنه ما هو لازم لكمال الإيمان.

ثالثا: كلام العلامة حافظ حكمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قالوا: قال الشيخ حافظ الحكمي مبينًا الفرق بين مذهب أهل السنة ومذهب الوعيدية: "والفرق بين هذا -أي قول المعتزلة- وبين قول السلف الصالح: أن السلف لم يجعلوا كل الأعمال شرطًا في الصحة، بل جعلوا كثيراً منها شرطًا في الكمال"

والجواب من هذا من وجوه:

الوجه الأول: أنه أيضا رَحِمَهُ ٱللَّهُ يتكلم عن بعض الأعمال وليس كل العمل؛ حيث قال: "السلف لم يجعلوا كل الأعمال شرطًا في الصحة، بل جعلوا كثيراً منها شرطًا في الكمال".

الوجه الثاني: أن كلام حافظ حكمي رَحِمَهُ اللَّهُ يمكن حمله على المعنى اللغوي للشرط؛ فيكون قصده أن بعض العمل لازم لكمال الإيمان وبعضه لازم لصحته -وهو أصل العمل- دون تناقض أو خلل في عبارته.

الوجه الثالث: أن هذا الكلام لا يمكن أبدا أن يفهم منه أن حافظ حكمي يرى عدم كفر تارك العمل، لذا فإن المرجئة لا يمكن أن يستغلوا كلامه هذا قط.

الوجه الرابع: صرح حافظ حكمي بكفر تارك العمل في "معارج القبول"(٢/ ٥٩٤):

"وَمُحَالٌ أَنْ يَنْتَفِيَ انْقِيَادُ الْجَوَارِحِ بِالْأَعْمَالِ الظَّاهِرَةِ مَعَ ثُبُوتِ عَمَلِ الْقَلْبِ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "إِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ أَلَا وَهِيَ الْقَلْبُ". وَمِنْ هُنَا يَتَبَيَّنُ لَكَ أَنَّ مَنْ قَالَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي الْإِيمَانِ: هُوَ التَّصْدِيقُ عَلَى ظَاهِرِ اللُّغَةِ؛ أَنَّهُمْ إِنَّمَا عَنَوُا التَّصْدِيقَ الْإِذْعَانِيَّ الْمُسْتَلْزِمَ لِلِانْقِيَادِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا بِلَا شَكٍّ، لَمْ يَعْنُوا مُجَرَّدَ التَّصْدِيقِ".

فهذه الردود التفصيلية، على بعض الشبهات العصرية، التي يرددها من انحرف عن السبيل، وخالف الدليل، فأحدث قولًا وراح يؤصله، وراح غيره ينقله، فهم كما يقول العلامة الفوزان: مدارس لبث فكر الإرجاء في الأمة.

وعلى ما مر من تأصيل، يمكنك حمل كل ما قيل، من نسبة القول بالشرطية، لشيخ الإسلام ابن تيمية، أو شيخ الإسلام الثاني، ابن القيم رحمهما الله، فكل من عبر بالشرط -سوى المتقدين- يحمل كلامه على:

- أنه إنما يتكلم بالمعنى اللغوي للشرط وهو اللازم -لا بالمعنى الاصطلاحي

الذي يقتضي الخروج عن الماهية- ؛وعليه جاز التعبير بالشرط اللغوي دون الاصطلاحي، دون إخلال أو تناقض في معنى عباراتهم.

- أنه يتكلم عن بعض العمل = آحاده، وليس كله كما جاء في العبرات المنتقدة.

الشبهة الحادية والعشرون: لا يصح التعبير بالموافقة في الخطأ اللفظي، بل يكتفى فيه بالتخطئة فقط!

ومما أحدثه القوم -أو بعضهم- في هذه الفتن الأخيرة، أنهم راحوا يحدثون في دين الله أمورًا، ويدعون أنه باستقراء كلام أهل العلم سلفًا وخلفًا، فإنه لا يصح أن يوصف من وقع في خطأ لفظي أو من كانت طريقته مباينة لطريقة أهل البدع في زلته، أنه لا يصح أن يوصف قول هؤلاء بوافق وأخواتها -على حد قوله- وأن من فعل هذا فوصف عبارة من أخطأ خطأً لفظيًّا بأنها موافقة لكلام كذا أو كذا فهو على غير طريق السلف وأنه طاعن فيهم!!

والجواب عن هذا من وجوه:

الوجه الأول: أن هذا التفريق وإلزام الناس به هو أمر محدث، ليس عليه دليل من كتاب ولا سنة ولا سبقه إليه أحد، والمعلوم أن سلفنا كانوا ينهون أن نتكلم في مسألة ليس لنا فيها إمام، فليسموا لنا إمامهم في هذا التفريق المحدث.

والعلماء ما زادوا في كلامهم عن الكلام في زلات العلماء عن أمرين:

الأول: وجوب رد الخطأ.

الثاني: أن يحفظ الراد للعالم السني قدره ولا يهدره بزلة قد يقع فيهامثله.

فحين يأتي هذا المتكلم ليؤصل لشيء زائد وهو التفريق في طريقة بيان خطأ العبارة بين من أخطأ خطأً لفظيًا ومن أخطأ خطأً حقيقيًا؛ فهذا غلط منه، إذ يكون التفريق فقط في الحكم على صاحب العبارة فيعتبر فيه الزلة والانحراف، والخطأ الحقيقي والخطأ اللفظي.

الوجه الثاني: هو ما نص عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في درء التعارض بين العقل والنقل في ذات الباب حيث قال رَحِمَهُ اللَّهُ: " فطريقة السلف والأئمة أنهم يراعون المعاني الصحيحة المعلومة بالشرع والعقل، ويُراعون أيضًا الألفاظ الشرعية ، فيعبرون بها ما وجدوا إلى ذلك سبيلا. ومن تكلم بما فيه معنى باطل يخالف الكتاب والسنة ردوا عليه، ومن تكلم بلفظ مبتدع يحتمل حقا وباطلا نسبوه إلى البدعة أيضا ، وقالو : إنما قابل بدعة ببدعة وردَّ باطلا بباطل" .

ففرق بين الخطأ اللفظي والخطأ الحقيقي وحكم عليهما بنفس الحكم؛ فقال "ونسبوه إلى البدعة أيضًا" أي نسبوا قوله لما يوافقه من كلام المبتدعة، وهذا فيمن رد على أهل البدع فعبر ببدعة أخرى، كمن أراد رد قول الجبرية فوقع في القول بالقدر أو العكس!

الوجه الثالث: وهو أن صاحب هذه الشبهة ومن تبعه في هذا القول المحدث، قال وتحدى أن يوجد أحد من أهل العلم عبر بتعبير الموافقة على الخطأ اللفظي للعالم السني، وقد مر من ذلك كثيرا فيما أوردناه في الفصل الثاني ومنه:

المثال الأول: قال العلامة الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ عن عبارة ابن قدامة ﷺ "وجب الإيمان به لفظا" في الأسماء والصفات: "أما ما ذكره في اللمعة فإنه ينطبق على مذهب المفوضة، وهو من شر المذاهب وأخبثها، والمصنف رحمه الله إمام في السنة، ومن أبعد الناس عن مذهب المفوضة، وغيرهم من المبتدعة". اهـ

[المصدر: مجموع فتاوى الشيخ ١/ ٢٠٢]

فعبر عن خطأ ابن قدامة وهو خطأ لفظي ولا شك بأنه موافق بل ينطبق على مذهب المفوضة، وهو رحمه الله يعلم تمام العلم أن خطأه لفظي لذا برأه بعدها.

والغريب أن صاحب تلك الشبهة نقل هذا الكلام بنفسه في محاضرة على موقع بعنوان " دفع تهمة التفويض عن ابن قدامة" [(١)]!!.

فكيف يدعي بعد أنه باستقراء كلام العلماء لم يجد من يعبر بهذا على هذا؟!!

المثال الثاني: قال الشيخ التويجري بعد أن ذكر كلام ابن خزيمة رحمهما الله في حديث الصورة: "هذا نص كلام ابن خزيمة على حديث أبي هريرة رضي الله عنه وهو معدود من زلاته؛ لأنه قد ذهب إلى قول الجهمية في تفسيره لمعنى قول النبي ﷺ: "إن الله خلق آدم على صورته".اهـ [المصدر: رسالة عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم عليه السلام على صورة الرحمن ص١٣]

(١) قال محمد حسني القاهري في هذا المقطع ما يقض قاعدته التي أصلها: "وهذا المأخذ أخذه على ابن قدامة بعض أهل العلم بعض العلماء المعاصرين أخذ هذا المأخذ على ابن قدامة رحمه الله كالشيخ عبد الرزاق عفيفي في فتاويه وكذلك الشيخ محمد بن ابراهيم آل الشيخ في فتاويه أيضا وإن كان الشيخ محمد بعدما ستشكل هذه العبارة قال وابن قدامة من أبعد الناس عن التفويض يعني استشكل العبارة وقال والله هذه عبارة مشكلة وظاهرها يوافق مذهب المفوضة لكنه برأ ابن قدامة من التفويض...".

فحكم على قول ابن خزيمة في حديث الصورة بأنه وافق قول الجهمية!!

والغريب -أيضًا- أن صاحب الشبهة قال -نصًا- متحديًا في تأصيله الفاسد، وهو يتحدث عن ابن خزيمة:

والذي قال هذا الكلام نسأل الله له الهداية وأن يرده إلى الحق ردًا جميلًا، يستشهد بشأن ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حديث الصورة وتأويله له؛ فنقول له: نحاكمك إلى ابن خزيمة وإلى كلام العلماء فيه، هل قال العلماء إن ابن خزيمة وافق الجهمية؟

الجواب: لا، لأن مأخذه مختلف عن مأخذ الجهمية تمامًا وطالما أن الأمر كذلك فإنه لا يسوغ من الناحية العلمية أن يقال وافق الجهمية هكذا بإطلاق أو وافق كذا ...".

فمر هذا الكلام للعلامة التويجري وقد حكم على ابن خزيمة أنه ذهب إلى قول الجهمية، وهذا الكتاب قرظه العلامة ابن باز رَحِمَهُ ٱللَّهُ وقال في مقدمته: فقد اطلعت على ما كتبه صاحب الفضيلة الشيخ حمود بن عبد الله التويجري وفقه الله وبارك في أعماله فيما ورد من الأحاديث في خلق آدم على صورة الرحمن وسمى مؤلفه في ذلك "عقيدة أهل الإيمان في خلق آدم على صورة الرحمن"؛ فألفيته كتابًا قيمًا كثير الفائدة"

المثال الثالث: قال الشيخ حمود التويجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه على قول العثيمين في المعية الذاتية: "وأقول: **لا يخفى على من له علم وفهم ما في كلام الكاتب من التناقض والجمع بين النقيضين وموافقة من يقول من الحلولية: إن الله بذاته فوق العالم** وهو بذاته في كل مكان وما فيه أيضًا من مخالفة الكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها. ثم أخذ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يبين مآخذه على ابن عثيمين" اهـ

وقد أقر هذا الكلام العلامة ابن باز بل والعلامة العثيمين -نفسه- وكذا العلامة ربيع المدخلي -حفظه الله-: فقال -كما مر-: "لقد انتقد الشيخ حمود التويجري الشيخ ابن عثيمين في عبارة مجملة تحتمل حقًا وباطلاً صدرت من ابن عثيمين ألا وهي قوله: "إن الله معنا بذاته" ثم بين ما قصده ونفى الاحتمال الباطل ومع ذلك انتقده التويجري، وكل هذه البيانات والإحتياطات من ابن عثيمين لم تمنع الشيخ التويجري من نقده ولم تمنع ابن باز والعثيمين نفسه من تأييد هذا." اهـ

المثال الرابع: قال الشيخ صالح آل الشيخ -حفظه الله-: "هذا الكلام من إمام أهل السنة والجماعة أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني المتوفى سنة ٢٤١هـ الإمام الذي نصر به الله ﷻ السنة وقمع به البدعة، وجعله ﷻ في وقته ميزانا يوزن به الناس، يقول فيه (إننا نؤمن بما جاء من النزول-وغير ذلك من آيات الصفات- كما جاء، لا نتجاوز القرآن والحديث، قال: بلا كيف ولا معنى) وهذا الكلام منه رحمه الله تعالى رحمة واسعة، أشكل على بعضهم كيف يقول بلا كيف ولا معنى؟ وحقيقة هذا اللفظ الذي ورد عنه أنه يوافق مذهب المفوّضة".

[المصدر: شرح لمعة الاعتقاد للشيخ صالح آل الشيخ[1]]

فحكم على اللفظ بأنه يوافق مذهب المفوضة!!

والأمثلة على هذا كثيرة جدا وقد أوردنا منها الكثير في الفصل الثاني؛ فراجعه لزامًا.

---

(١) -أفادني بها أحد الإخوة على الشبكة.

الوجه الرابع: وقوع صاحب الشبهة فيما أنكره: قال من انبرى لهذا التأصيل المحدث في محاضرة له بعنوان: "دفع تهمة التفويض عن ابن قدامة" – الدقيقة التاسعة: "نعود إلى تمام بحثنا من تبرئة المصنف رحمه الله من مذهب التفويض هذه العبارة من كلامه وما أشكل من ذلك وجب اثباته لفظًا وترك التعرض لمعناه ونرد علمه إلى قائله" هذه العبارة في ظاهرها مشكلة موهمة لو أنك أخذتها هكذا بمعزل يعني تأخذ العبارة هذه لوحدها؟ لأ مشكلة، لا تجري إلا على مذهب المفوضة، لماذا؟ لأنها نص في تفويض العلم إلى الله ﷻ، ومعلوم أن العلم .. معلوم أن علم الصفات معلوم وهذا كله سنفصله في محله– إن شاء الله – "

فوصف عبارة ابن قدامة بأنها لا تجري إلا على مذهب المفوضة، ونحن لا نقول أبدا أنه يطعن في الإمام ابن قدامة رحمه الله ولكن نحاكمه إلى قاعدته، فإن قال حكمت على العبارة ولم أحكم على الرجل، قلنا والشيخ هشام كذلك حكم على العبارة ولم يحكم على العلامة الألباني!!

وإن قال إنما سقت هذا في معرض الدفاع عن ابن قدامة!!، قلنا والشيخ هشام أيضا إنما ساق عبارته لنفس الغرض وهو الدفاع عن الألباني!!

فأي شئ يبرئك ولا يبرئه، وقد قال إنما قصدت بعبارتي موافقة عبارة الألباني لعبارة المرجئة!!

الوجه الخامس: أن يقال إنه لا يسوغ أن نرد كلام متكلم بمجرد التخطئة في مقام التعليم والمناقشة، بل يجب بيان وجه الخطأ ونوعه والدليل على ذلك،

وإلا فماذا لو سألك سائل: ما وجه الخطأ في عبارة العلامة الألباني؟!!

فبم تجيبه، وماذا لو أتاك أحدهم فقال لك بل قوله صواب وهذه من المسائل الخلافية كما يقول البعض الآن؟!!

الوجه السادس: أن يقال إنه يجوز المبالغة في إنكار بعض الألفاظ على قائليها، ولا يكتفى بمجرد التخطئة -كما يردد قائل هذا الكلام- إذا كانت المسألة مما يريد المتكلم إغلاق الكلام فيه، أو شدة التحذير منه وهذا لا يلام فاعله:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "... وجعلوه من الجهمية في بعض المسائل؛ أي أنه وافق الجهمية، فيها ليتبين ضعف قوله، لا أنه مثل الجهمية ولا أن حكمه حكمهم؛ فإن هذا لا يقوله من يعرف ما يقول" اهـ

وقال الحافظ ابن رجب في الفرق بين النصيحة والتعيير: "وقد بالغ الأئمة الوَرِعون في إنكار مقالات ضعيفة لبعض العلماء وردِّها أبلغ لردٍّ كما كان الإمام أحمد ينكر على أبي ثور وغيره مقالات ضعيفة تفردوا بها ويبالغ في ردها عليهم هذا كله حكم الظاهر، وأما في باطن الأمر: فإن كان مقصوده في ذلك مجرد تبيين الحق ولئلا يغتر الناس بقدلات من أخطأ في مقالاته فلا ريب أنه مثاب على قصده ودخل بفعله هذا بهذه النية في النصح لله ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم".

وقال الشيخ الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

"إذاً بماذا نُجِيب عنْ كلمة الإمام أحمد: من قال لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي؛ بماذا نُجيب عن هذا الكلام ؟

لا جواب، إذاً ما ذَكرتُهُ لكَ، تَحذِيراً مِن أنْ يقول المسلم قولاً يُتَّخَذُ ذريعَةً لأهل البدعة، والضلالة، وهم الجهمية، فقد يقول قائل: بتوريط من حَولَهُ: لفظي بالقرآن مخلوق، وهو يعني نفس لقرآن، لكن مُش ضروري أن كل مسلم يتكلّم بهذه الكلمة يكون قصدُهُ ذاك القصد السيئ نفسُه.

فالآن الإمام البخاري هو ليس بحاجة إلى أنْ يُزكّى، الله- عز وجل- قد زَكّاه حيثُ جَعَلَ كتابَهُ بعدَ القرآن الكريم كلُّه مقبُولا عند عامّة المسلمين على ما بينهم مِن خِلاَف.

فإذاً هو حينما قال: لفظي بالقرآن مخلوق، عنى شيئًا صحيحًا، لكن الإمام أحمد خَافَ، فقال: مَن قال كَذا فهو كَذا، إذاً هذا مِن باب التحذير، وليس مِن باب الاعتقاد، أنَّ من قالَ كذا فهو حقيقة جهمي، لا.

ولذلك إذا وَجَدنا في بعض عبارات السلف الحُكم على مَن وَاقَع بدعة على أنّه مُبْتَدِع، فَهُوَ مِن باب التحذير، وليس مِن باب الاعتقاد" اهـ.

الشبهة الثانية والعشرون: قالوا : إن عبارة الحافظ ابن حجر لم يتعقبها أحد قبل الفوزان.

والجواب عن هذا أن يقال:

الوجه الأول: ثبت أنه قد انتقدت تلك العبارة من غير الفوزان ومن قبل ذلك كثيرون: فمنهم الإمام محمد بن عبد الوهاب في الدرر السنية(١/ ٥٠، ٥١) حيث قال:

"وهم معترفون أنهم لم يأخذوا أصولهم من الوحي، بل من عقولهم،

ومعترفون أنهم مخالفون للسلف في ذلك، مثل ما ذكر في فتح الباري، في مسألة الإيمان، على قول البخاري: وهو قول وعمل، ويزيد وينقص؛ فذكر إجماع السلف على ذلك، وذكر عن الشافعي: أنه نقل الإجماع على ذلك، وكذلك ذكر أن البخاري نقله، ثم بعد ذلك حكى كلام المتأخرين، ولم يرده ...".

وقد نقله عبد الله بن عبداللطيف آل الشيخ فى الرسائل الشخصية (٢٦٢)>

ومنهم الشيخ عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ فى الدرر السنية (١٢/ ٧، ٨)، حيث قال في جوابه على ابن منصور: "ثم إن شيخنا رحمه الله تعالى، بعد رحلته إلى البصرة، وتحصيل ما حصل بنجد وهناك، رحل إلى الأحساء، وفيها فحول العلماء، منهم: عبد الله بن فيروز، أبو محمد الكفيف، ووجد عنده من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم ما سر به، وأثنى على عبد الله هذا بمعرفته بعقيدة الإمام أحمد. وحضر مشائخ الأحساء، ومن أعظمهم: عبد الله بن عبد اللطيف القاضي، فطلب منه أن يحضر الأول من فتح الباري على البخاري، ويبين له ما غلط فيه الحافظ في مسألة الإيمان، وبين أن الأشاعرة خالفوا ما صدر به البخاري كتابه، من الأحاديث والآثار ... ".

وكذا تعقب هذا القول العلامة ابن باز والشيخ العباد والراجحي والنجمي والبراك وغيرهم!

الوجه الثاني: أن يقال بل أثبتوا لنا أنتم أن أحدًا من العلماء -سوى العلامة الألباني- صوب تلك العبارة.

الشبهة الثالثة والعشرون: قالوا: كيف يكون الألباني إمامًا، ويخطئ في العقيدة؟

قال قائلهم: كيف يكون الألباني إمام لأهل السنة، ويخطئ مثل هذا الخطأ؟!!، ثم ورط نفسه فقال السلف لم يجعلوا أبا حنيفة إمامًا لأنه أخطأ في باب الإيمان!!

ويجيب عن هذه الشبهة الشيخ العلامة الألباني رحمه الله بنفسه حيث قال: "لا غرابة في أن يكون يخطئ من كان إمامًا في دعوة الحق ، فإذا أخطأ في مسألة أو أخرى في مسألتين أو ثلاث أو أكثر فذلك لا يخرجه عن دعوة الحق إذا تبناها.

الحافظ ابن حجر والإمام النووي وغيره ممن أخطأوا في بعض المسائل العقدية كما يقولون اليوم فذلك لا يخرجهم من كونهم من أهل السنة و لجماعة، لأن العبرة بما يغلب على الإنسان من فكر صحيح أو عمل صالح ، متى يكون المسلم صالحًا؟

هل يشترط لكي يكون صالحا أن لا يقع منه أي ذنب أو معصية ؟

الجواب: لا، بل من طبيعة الإنسان أن يقع منه الذنب والمعصية مرارًا وتكرارًا، فمتى يكون العبد صالحًا إذا غلب خيره شره وصلاحه ضلاله، وهكذا تمامًا كذلك يقال عن المسائل العلمية مسائل عقدية أو فقهية، فإذا كان هذا العالم يغلب عليه العلم الصحيح فهو الناجي، وأما أنه له زلة أو زلات في الفقه أو في العقيدة فهذا لا يخرجه عما غلب عليه من العقيدة ... فابن حجر مع ما ذكره مما له من تلك الزلات، فلا يعني ذلك أنه لا ينبغي أن نستفيد من كتابه، وأن لا نترحم عليه، وأن لا نحشره في زمرة المسلمين المتمسكين بالكتاب والسنة.

الشبهة الرابعة والعشرون: قالوا: أجمع العلماء على خطأ البيلي.

قالوا –وبئس ما قالوا–: أنتم ما زلتم تدافعون عن الشيخ هشام البيلي، وقد أجمع العلماء في مصر على أنه مبتدع وطاعن في العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ، والجواب عن هذا من وجوه:

الوجه الأول: قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: "وما يجوز دعوى الإجماع بعمل بلد أو بلاد من بلاد المسلمين، فكيف بعمل طوائف منهم؟!

وإذا كان أكثرُ أهل العلم لم يعتمدوا على عمل علماء أهل المدينة وإجماعِهم في عصر مالك، بل رأوا السُّنةَ حجة عليهم، كما هي حجة على غيرهم مع ما أوتوه من العلم والإيمان، فكيف يعتمد المؤمن العالم على عادات أكثر مَن اعتادها عامة، أو مَن قيدته العامة، أو قوم مترئسون بالجهالة، لم يرسخوا في العلم، لا يُعدون من أولي الأمر، ولا يصلحون للشورى؟ ولعلهم لم يتم إيمانهم بالله وبرسوله أو قد دخل معهم فيها بحكم العادة قوم من أهل الفضل عن غير روية، أو لشبهة أحسن أحوالهم فيها أن يكونوا فيها بمنزلة المجتهدين من الأئمة والصديقين، والاحتجاجُ بمثل هذه الحجج، والجواب عنها معلوم: أنه ليس طريقة أهل العلم، لكن لكثرة الجهالة قد يستند إلى مثلها خلق كثير من الناس، حتى من المتنسبين إلى العلم والدين".اهـ

[اقتضاء الصراط المستقيم (٢ / ٨٩–٩٠)]

رحم الله شيخ الإسلام فقد جسد الداء والدواء، ورد شبهة إجماع العلماء!!

الوجه الثاني: قال العلامة الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في النهي عن التقليد:

" نهي الأئمة عن التقليد: ومن هنا جاءت أقوال الأئمة المجتهدين تتابع على النهي الأكيد عن التقليد لهم أو لغيرهم:

فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: **"لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا، ما لم يعلم من أين أخذناه"**. وفي رواية: **"حرام على من لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي؛ فإننا بشر نقول القول اليوم، ونرجع عنه غدًا"**.

وقال مالك رحمه الله تعالى: "إنما أنا بشر أخطئ وأصيب؛ **فانظروا في رأيي** فكل ما وافق الكتاب والسنة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه".

- وقال الشافعي رحمه الله تعالى: "أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة عن رسول الله ﷺ؛ **لم يحل له أن يدعها لقول أحد"**.

وقال: "كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت؛ فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي".

وقال: "كل ما قلت فكان عن النبي ﷺ خلاف قولي مما يصح؛ فحديث النبي أولى فلا تقلدوني".

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: "لا تقلدني ولا تقلد مالكًا ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري، وخذ من حيث أخذوا".

واشتهر عنهم أنهم قالوا: "إذا صح الحديث فهو مذهبي".

إلى غير ذلك من الأقوال المأثورة عنهم وقد ذكرت نخبة طيبة منها في مقدمة كتابي "صفة صلاة النبي ﷺ"، وفيما ذكرناه كفاية.

[المصدر: الحديث حجة بنفسه في العقائد والأحكام ص ٧١ الفصل الرابع: التقليد واتخاذه مذهبًا ودينًا]

الوجه الثالث: أن هذه الشبهة هي هي شبهة الحزبيين الأوائل، فكم قال منهم من قائل، وكانوا كثيرًا وكنا القلائل:

خالفتم الشيوخ وقد أجمعوا!!

فرقتم الصف!! أفيقوا وعوا!!

فما كان منا سوى الصبر على أذاهم، وإظهار دليل بطلان دعواهم، والصدق في دعاء الله لهم رجاء هداهم!!

فالدليل الدليل، والعبرة بما جاء فيه!!

وكلام السلف ومنهجهم يفسره ويجليه!!

فلا عبرة بإجماع لم يجتمع!!

ولا بإجماع ادعاه كاذب أو متنفع!!

فاتقوا الله عباد الله، وتذكروا قوله: ﴿ وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [الأنعام: ١١٦].

الشبهة الخامسة والعشرون: من هو هشام البيلي حتى ينتقد خطأ العلامة الألباني؟

قال قائلهم وأفصح عن نواياه! وبين مراده ومبتغاه!!

من البيلي حتى يأت اليوم وينتقد خطأ العلامة الألباني؟!!

وهذا سؤال يحتاج قبل جوابه للاستفصال، لتزيل ما فيه من إجمال:

فالمتكلم بهذا يقصد أمرًا من أمرين:

الأمر الأول: إما أنه يقصد أنه لا يجوز الرد من الأدنى على من هو أعلى، فلا يجوز -على مذهبه- للصغير المتأخر أن يرد على الكبير المتقدم!! وهذا نفترضه إحسانًا للظن بهؤلاء!!

وهو مصيبة!! ونجيب عليه من وجوه:

الأول: قاعدتك باطلة، ولا يحتاج ذلك إلى دليل؛ فلا زال العلماء سلفًا وخلفًا يردون على بعضهم -وإن كانوا متقدمين-، ومن أكثر من رد الخطأ على من جاء به من أئمة السلف هو العلامة الألباني نفسه، فراجع لزامًا ما أوردناه من كلامه فيمن تقدمه من العلماء في الفصل الثاني من هذا الكتاب!!

وقد قال ابن رجب في الفرق بين النصيحة والتعيير:

"وسواء كان الذي بين الخطأ صغيرًا أو كبيرًا، فله أسوة بمن رد من العلماء مقالات ابن عباس التي يشذ بها، وأُنكرت عليه من العماء مثل: المتعة، والصرف، والعمرتين، وغير ذلك".

الثاني: أن الشيخ هشامًا البيلي لم يأت بشئ جديد، بل خطّأ العلامة الألباني فيما خطَّأه فيه العلماء قبله!

الثالث: أن يقال لكم لم لا تلتزموا قاعدتكم؟!!

فأنتم تردون على من هو –ولا شك– أعلى منكم مقامًا وعلمًا، كما حصل من بعضكم في رده بالباطل على العلامة الفوزان!!

الأمر الثاني: وإما أنه يقصد ازدراء شيخنا جملة وتفصيلًا؛ فهو لا يرى له جهدًا ولا علمًا! –وهذا هو الظاهر من كلام المتكلم بهذا–!!

فنقول لصاحب هذه النية السيئة، كما قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَآءٌ مِّن نِّسَآءٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ وَلَا تَلْمِزُوٓاْ أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُواْ بِٱلْأَلْقَٰبِ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَٰنِ وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[الحجرات].

ولمن لا يعرف شيخنا الموفق الشيخ هشام بن فؤاد البيلي حفظه الله تعالى، أسوق إليه تعريفًا مختصرًا به وبجهوده في نشر السنة:

هو شيخنا(١) أبو عبد الرحمن هشام بن فؤاد البيلي وفقه الله، من المجاهدين بالمنهج السلفي في مصر، المؤتسي بالصحب والتابعين، وجميع أسلافنا الصالحين، مبطل شبهات الحزبيين، وقامع التكفيريين، وناشر كتب السلف بين المتعلمين، المترجم لأئمة الهدى والدين.

---

(١) طالما أوصاني الشيخ بعدم الزيدة على هده اللفظة (الشيخ)، وقال في هذا: "ولولا أن كلمة شيخ صارت في هذا الزمان كلمة مبذولة لكل أحد لما قبلتها أيضًا"!!

طلب العلم على شيوخ السنة بصبر وأدب، فأطال الجلوس وثنى الركب؛ فعرف مسلكهم، وانتهج منهجهم، وهم من هم!! وأذكر منهم:

[١] سماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله: وهو أجل مشايخه وأكبرهم -شيخ الإسلام في عصره-، الذي لزمه سبع سنوات تقريبًا، حضر دروسه المتنوعه فى شرح الكتب الآتية: (تفسير ابن كثير- تفسير البغوى- صحيح البخاري - صحيح مسلم - سنن النسائي- زاد المعاد- إغاثة اللهفان- الفرائض- الدرر السنية - فتح المجيد) وغيرها كثير.

[٢] الشيخ العلامة الفقيه محمد بن صالح بن العثيمين رحمه الله: وقد التقى به الشيخ لقاءات متعددة خاصة وعامة، وانتفع به انتفاعًا عظيمًا بفضل الله في مسائل منهجية وعلمية.

[٣] الشيخ العلامة المحقق عبد الرزاق عفيفي رحمه الله: وقد التقى به لقاءات عديدة خاصة، وانتفع به انتفاعًا عظيمًا.

[٤] الشيخ العلامة الفقيه عبد الله بن قعود رحمه الله: وقد التقى به لقاءات عديدة عامة وخاصة، وانتفع به انتفاعًا عظيمًا.

[٥] الشيخ الفقيه السلفي صالح بن فوزان الفوزان حفظه الله: ولزمه أكثر من عشر سنوات، درس خلالها عديدًا من كتب العقيدة والفقه والحديث مثل: (العدة شرح العمدة - كتاب التوحيد - نونية ابن القيم) وغيرها كثير ولله الحمد، وكان ذلك بمسجد الأمير متعب بن عبد العزيز.

[٦] الشيخ الفقيه المربي صالح الأطرم رَحِمَهُ اللهُ[١]: عضو هيئة كبار العلماء، وقد لزمه حوالى أربع سنوات، قرأ عليه العدة شرح العمدة وفتح المجيد والورقات وغيرها، وكان بمنزلة الوالد له.

[٧] الشيخ الفقيه الأصولي عبد الله بن غديان رَحِمَهُ اللهُ: عضو هيئة كبار العلماء، وقد حضر عديدًا من دروسه بمسجد الإدارة العامة للإفتاء، واستفاد منها كثيرًا مثل: (نيل الأوطار – وإبطال التنديد – وبعض كتب أصول الفقه وغيرها).

[٨] الشيخ العلامة الفقيه صالح اللحيدان حفظه الله: وقد حضر بعض دروسه في الروضة، واستفاد منها مثل قواعد ابن رجب وغيرها.

[٩] الشيخ العلامة فهد الحمين حفظه الله: وقد حضر بعض دروسه بحي الروابي مثل مسند الإمام أحمد، واستفاد منه كثيرًا.

[١٠] العلامة الشيخ عبدالرحمن البراك حفظه الله: وقد التقى به لقاءات متعددة، وانتفع به بمخرج ١٧.

[١١] الشيخ المحدث عبد الكريم الخضير حفظه الله: وقد حضر العديد من دروسه بمسجد أبا الخيل مثل: (سبل السلام – التفسير – متن الزاد وغيرها)، واستفاد منها كثيرًا.

---

(١) وقد ذكر فضيلة الشيخ هشام البيلي ضمن ترجمة الشيخ صالح الأطرم كأحد أبرز تلاميذه، في كتاب الخطب المنبرية [ص١٥] تأليف الشيخ الدكتور/ صالح بن عبدالرحمن بن عبدالله الأطرم ١٣٥٣-١٤٢٨هـ رَحِمَهُ اللهُ، والذي اعتنى به مراجعة وتصحيحاً ابنه عبدالرحمن بن صالح الأطرم وتلميذه مخلد بن عقل الرزيني المطيري.

[١٢] الشيخ العلامة عبد العزيز الراجحي حفظه الله : وقد حضر عديدًا من دروسه بمسجد الراجحي، والمسجد المجاور لبيته، ومنها: (صحيح البخاري - تفسير ابن كثير - العدة شرح العمدة)، وقد استفاد منها كثيرًا.

[١٣] معالي الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله: وزير الأوقاف، وقد استفاد منه كثيرا سواء فى بيته أو فى حلقاته .

[١٤] الشيخ العلامة المحدث عبد المحسن العباد حفظه الله: وقد حضر له بعض اللقاءات بالمسجد النبوي، أثناء تردده على المدينة في مواسم الحج والعمرة.

ومن أعمال الشيخ الدعوية :

أولًا: منذ أن نزل الشيخ إلى مصر -حرسها الله وحفظها- بعد سنوات عديدة من تلقي العلم على يد أكابر علماء المملكة، وعلى رأسهم أعضاء اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء، وهو يسعى سعيًا جادًّا في تعليم العلم الشرعي على منهج السلف وعلى طريقة العلماء، الذين استفاد منهم استفادة عظيمة مسلكيًّا ومنهجيًّا وعلميًّا ودعويًّا، والتي تركز على التأصيل العلمي الشامل في فروع العلم ومواده من كتب السلف المعتمدة سواء في الاعتقاد أو الفقه أو الحديث أو غيرها، مع التركيز على حفظ المتون العلمية، ولذا فقد وصلت الكتب التي درسها الشيخ وانتهى منها إلى ما يقارب الست مئة كتاب ورسالة في شتى العلوم، وكلها من كتب السلف المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين ، كما ترى ذلك في السلاسل العلمية الموجودة في الموقع [راجع الإحصائية في نهاية هذا المبحث].

ثانيًا: بالإضافة إلى دروس الفجر اليومية بمسجد هندسة الري ببيلا، فإن الشيخ حفظه الله له دروس أخرى ثابتة في العديد من محافظات مصر يقوم فيها أيضًا بشرح الكتب والرسائل السلفية، حرصًا منه على نشر التوحيد، ومحاربة الشرك، والتعريف بالدعوة السلفية، وإظهار حقيقتها النقية في ربوع مصر حرسها الله.

ثالثًا: ومن جهوده البارزة ولله الحمد أيضًا ما يقوم به من دورات علمية تأصيلية متنقلة في جميع فروع العلم، وقد وصلت إلى ثلاثة وتسعين دورة علمية في شتى محافظات مصر شرح فيها ٤٦٣ كتابًا ورسالة حتى نهاية جمادى الأولى ١٤٣٥هـ، وقد أبرز خلالها جهود علماء الأمة على مر القرون، ولك أن تعلم أن جدول دروس الشيخ الحالي فيه ما يقارب الثمانين كتابًا، كما تراه موثقًا في نهاية ها المبحث.

رابعًا: كما أنشأ الشيخ ما يشبه المدرسة العلمية لحفظ المتون العلمية في شتى أنواع العلوم.

خامسًا: ومن جهود الشيخ البارزة التصدي بكل قوة وحزم بالرد العلمي على أهل البدع والأهواء ممن فضح طريقتهم، وبين انحرافهم، من غير مواربة ولا مداهنة، مظهرا أسماءهم، وأعمالهم، ومناهجهم، حتى حصل به نفع عظيم ولله الحمد وهي موجودة على الموقع لمن أراد الاطلاع.

سادسًا: كما اهتم الشيخ بالجوانب التربوية للطلاب، وتبصيرهم بمسالك العلماء، ومناهجهم مما كان له الأثر الكبير في نفع الطلاب.

فضيلة تركه للقنوات الفضائية:

ومما يحمد لشيخنا ويمدح به مثله، تركه للقنوات الفضائية حبًّا للسنة، لما بدا له حال دعاة الفتنة، وقد كان يحسن الظن فيهم قبلها، فلما حطت الثورة رحلها، أبدوها وبدت سوءتهم، فخرج مبينًا فساد منهجهم، رادًّا على طريقتهم، مقيمًا عليهم الحجة في عقر دارهم، ثم –لله وحده فيما نحسبه– تركهم، وحذر منهم، وأفحمهم ورد شبهاتهم، وبين حال فضائياتهم، تاركًا الشهرة والأتباع، نصرة للسنة وإمعانًا في الاتباع!!

ولله در العلامة زيد المدخلي رحمه الله لما قال لمن انتقد الشيخ ربيع وقت أن كان يخالط الإخوان: " أقول لمحمد سرور : لقد اعتبرت دخول الشيخ ربيع بن هادي المدخلي في صفوف الإخوان المسلمون برهة من الزمن، ثم تركه لهم وتخليه عنهم وعن منهجهم عيبًا من عيوبه ، وفرصة سنحت لك ولأمثالك من العاجزين عن الحجج المعقولة والمنقولة لتنتقدوه ، فأين حجتك الشرعية على أن من وقع في خطأ ما بمفرده أو مع جماعة ما بحسن نية أو غير ذلك، ثم ترك الخطأ جملة وتفصيلًا احتسابًا لوجه الله رجاء رحمته سبحانه وخشية عقابه، ثم حذر منه المسلمون، أنه ارتكب محظورًا يصح أن يلام عليه؟! بل إنه يجب أن يشكر على تقديمه الهدى على الضلال، وإيثاره الحق على الباطل، والتماسه رضا الله بسخط الناس".

فنحن وكل من تحلى بالإنصاف لا يسعه إلا شكر هذا الرجل الذي طبق عمليًا فيما نحسبه الترك لله والبغض لله والهجر لله فقدم الهدى على الضلال وآثر الحق على الباطل.

جهوده في محاربة البدعة والمبتدعين:

والشيخ صاحب قلب قوي، يواجه به من لا يرعوي، من أهل البدع والانحرافات، سواء الأفراد أو الجماعات، فما يترك أحدًا يعبث بالسنة إلا ويبين عواره، ويكشف -بالعلم- أستاره، فتراه يعين من لم يعينهم أحد قبله، ويرد على كل بما هو أهله، وإن كان من بلدته أو أهله!!

ولذا عده التكفيريون والحزبيون السد المنيع، لما يحويه رده من تأصيل بديع، بعيدًا عن سباب المنفرين، ولا سطحية المتعالمين، فكان شيخنا لأهل السنة في مصرنا هو الحصن الحصين بنقله كلام الأئمة من السالفين والمعاصرين[1].

ومن علامات صدق منهجه، وسلامة مسلكه، أن رد عليه أهل الأهواء من كل واد، وعينه باسمه كل راد، كعادة أهل الأهواء في كل البلاد!!

ودونكم -إن شئتم- مقالات عماد فراج!!

وكذا تحذير حزبيي الإسكندرية، ومحمد بن عبد المقصود وطائفته التكفيرية، وهكذا حذر منه وحيد بن بالي، وكذا الحويني وحسان، وابن ابراهيم الغالي المتعالي!!

---

(١) وقد شهد له غير واحد من مخالفيه، فقال مثلاً طلعت زهران فيه: "رأس الحربة عند أهل السنة"، وبمثله قال الشيخ حسن البنا، قال وهو مسجل بصوته-: "الشيخ هشام شيخ المحنة"، وقد قدمه كل الشيوخ لإلقاء الكلمة في لقائهم مع الشيخ الوصبي، وكان ثناؤهم عليه قبل هذا الخلاف مشهور متواتر

فهل بعد كل هذا يقال:

من هشام البيلي؟ يراد بهذا الازدراء أو الانتقاص من جهوده!!

فاللهم إني نسألك بأسمائك الحسنى وصفاتك العلا، أن تثبت هذا الرجل الذي لم أرى له -بعيني- مثلًا، فكم ظلمه الظالمون، وظن فيه الظانون، وانتقصه الجاحدون، وحسده الحاسدون، وافترى عليه الكاذبون، ووشاه الواشون، وإنا لله وإنَّا إليه راجعون!



خاتمة الكتاب:

فبداية الخاتمة؛ رسالة إلى الشيوخ:

أبدأ باعتذاري إليكم على ما قد يجده البعض -أحيانًا- من شدة في العبارات، أو تجرؤ مني على ما مر من تقريرات، وأنا الذي كنت أجوب البلدان لأتعلم منكم، جالسًا تحت أقدامكم، إحسانًا للظن بكم، وما شاع عنكم من اتباعكم وتجردكم! والذي أتمنى أن تعودوا إليه، وأن تعضوا بنواجذكم عليه.

ولكن يشفع لي أني بفضل الله عاهدت نفسي عهدًا، ألا أتعصب لشيخ ولو كان أبًا أو جدًّا، وأن أنصر المظلوم وآخذ على يد من ظلمه، وأبين الحق الذي أتدين به ولو اشتدت الظلمة، متابعًا في ذلك من سلف من علماء الأمة، آخذًا بنصيحة النبي ﷺ: "هلا مع صاحب الحق كنتم؟".

"وما كنت لأكتب شيئًا في بيان ما سقتم من الأباطيل، مع الاختصار، وترك البسط والتطويل، إلا لإيراد حجة، أو كشف دليل؛ فأسأل الله قبول ذلك، والهداية إلى ما سقته هنالك".[1]

وتأسيسًا على ما مر، وانطلاقًا مما تقرر، مما كنا في غنى عن إهدار الوقت بالكلام فيه. إذ كان مجرد التوضيح يكفيه، فإني مذكركم بقول النبي ﷺ: "مَن قال في مؤمن ما ليس فيه حبسه الله في ردغة الخبال حتى يأتي بالمخرج مما قال"، هذا في الآخرة،

(١) بتصرف يسير من الدرر السنية ١٢-٢٥٤.

أما في دنياه وحاضره، فقد قال ابن رجب في الفرق بين النصيحة والتعيير: "وعقوبة من أشاع السوء على أخيه المؤمن، وتتبع عيوبه، وكَشَفَ عورته؛ أن يتبع الله عورته، ويفضحه، ولو في جوف بيته، كما رُوي ذلك عن ﷺ من غير وجه".

"وأعيذكم بالله أن تكونوا ممن قَصُر في الحق اتباعه، وطالت في الجهل وأذى عباده باعه؛ فَهُوَ لجهله يرى الإحسان إساءة، وَالسّنة بِدعَة، وَالْعرْف نكرًا، ولظلمه يجزي بِالْحَسَنَة سَيِّئَة كَامِلَة وبالسيئة الْوَاحِدَة عشرًا، قد اتخذ بطر الْحق وغمط النَّاس سلمًا إِلَى مَا يُحِبهُ من الْبَاطِل ويرضاه، وَلَا يعرف من الْمَعْرُوف وَلَا يُنكر من الْمُنكر إِلَّا مَا وَافق إِرَادَته أَوْ خالف هَوَاهُ."(١)

وقد حذرنا الله ﷻ من اتباع الهوى، فقال:

﴿ إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ۚ إِنَّمَا يَدْعُوا۟ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُوا۟ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ﴿٦﴾ ﴾ [فاطر: ٦].

وقال تعالى: ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ﴾[القصص: ٥٠].

وقال: ﴿ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مِّن رَّبِّهِمُ ﴾[النجم: ٢٣]

فبناءً عليه:

أدعو كل من خاض في عرض أخيه، فاتهمه بالبدعة وتكلم فيه، أن يقف موقف الشجعان، وأن يمتثل لما مر من تقرير وبيان، رافعا رأسه بالسنة، متخذًا من أسلافه القدوة الحسنة؛ فيتراجع عما قال في حق إخوانه، وما افتراه عليهم بلسانه،

(١) بتصرف يسير من مقدمة مفتاح دار السعادة لابن القيم.

أو خطه يومًا ببنانه، متحللًا منهم ظلمه لهم، مستغفرًا ربه على ما اجترم.

ولا يظن ظان أن في ذلك عيب له أو نقص، بل هذا مما يحمد به المرء، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ:

"وانتقال الإنسان من قول إلى قول لأجل ما تبين له من الحق؛ هو محمود فيه، بخلاف إصراره على قول لا حجة معه عليه". اهـ

خصوصًا إذا كان متابعًا في هذا جمهرة أهل العلم ممن نقلنا عنهم في هذا الكتاب، فهذا لا يعاب، وإنما يعاب من تعصب لرأيه فترك الصواب.

وأنا بعد ذا أعرض عليكم من نفسي الإنصاف والانقياد للحق، فإن أردتم الرد على ما قلت بعلم وعدل، فمرحى مرحى، وإن كان منكم استمرار ما أنتم فيه من التشنيع والتجهيل، والتبديع والتضليل، فلا يسعني إلا أن أقول حسبنا الله ونعم الوكيل.

وثانيًا: رسالة إلى الشيخ الهمام:

أقول مستعينًا بالله:

لا تحزن إن الله معنا، وهو ناصرنا، وأنقل إليك قول الحافظ ابن رجب: "ومن بُلي بشيء من هذا المكر؛ فليتق الله ويستعن به ويصبر، فإن العاقبة للتقوى.

كما قال الله تعالى: بعد أن قصَّ قِصَّة يوسف، وما حصل له من أنواع الأذى بالمكر والمخادعة: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[يوسف: ٢١]، وقال الله تعالى حكاية عنه أنه قال لإخوته: ﴿أَنَا۠ يُوسُفُ وَهَٰذَآ أَخِيۖ قَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَآۖ﴾[يوسف: ٩٠].

وقال تعالى في قصة موسى عليه السلام، وما حصل له ولقومه من أذى فرعون وكيده، قال لقومه: ﴿ٱسْتَعِينُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱصْبِرُوٓا۟﴾[الأعراف: ١٢٨].

وقد أخبر الله تعالى أن المكر يعود وباله على صاحبه قال تعالى: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾[فاطر: ٤٣].

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا لِيَمْكُرُوا۟ فِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣].

والواقع يشهد بذلك فإن من سبر أخبار الناس، وتواريخ العالم؛ وقف على أخبار من مكر بأخيه، فعاد مكره عليه، وكان ذلك سبباً في نجته وسلامته على العجب العجاب.

لو ذكرنا بعض ما وقع من ذلك لطال الكتاب، واتسع الخطاب، والله الموفق للصواب، وعليه قصد السبيل، وهو حسبنا ونعم الوكيل".

وإن صعب عليك مخالفة الناس، ففكر في قول الله تعالى:

﴿ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾[الجاثية: ١٨، ١٩] ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[الأنعام: ١١٦].

وتأمل قوله في الصحيح: " بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ".

وقوله ﷺ: " إن الله لا يقبض العلم " إلى آخره.

وقوله :"عليكم بسنتي، وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي".

وقوله:"وإياكم ومحدثات الأمور، فان كل بدعة ضلالة "

والآيات والأحاديث في ذلك كثيرة أفردت بالتصنيف"[١].

وثالثًا : رسالة إلى إخواننا ممن بغوا علينا :

ذكرت لكم شيئًا قليلًا من كلام الأئمة، ليتبين لكل منصف ممن أراد الحق وطلبه، أن كل متكلم قد بنى كلامه على جهله أو كذبه، وقد ركب المتكلمون قارب الزور والبهتان، وتعاونوا على الإثم والعدوان، وأنهم فيما يقولونه وينقلونه إلا ما شاء الله قد اقترحوا كذبًا وزورًا، ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾ ﴾ [الفرقان: ٢٣].[٢]

فإن قلتم أجمع العلماء، والإجماع دليل، فكيف تخالف الإجماع؟

أقول: "ولا خلاف بيننا وبينكم: أن أهل العلم إذا أجمعوا وجب اتباعهم؛ وإنما الشأن إذا اختلفوا:

هل يجب علينا أن نقبل الحق ممن جاء به؟، ونرد المسألة إلى الله والرسول، مقتدين بأهل العلم؟

أو ننتحل بعضهم من غير حجة؟ وأزعم أن الصواب في قوله؟

فأنتم علي هذا الثاني، وهو الذي ذمه الله، وسماه شركًا، وهو اتخاذ العلماء أربابًا؟

(١) من كلمات شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب.

(٢) - رسالة الشيخ سليمان بن سمحان في الرد على بشرف نزيل البحرين - بتصرف يسير.

ونحن علي الأول، ندعو إليه، وننظر عليه، فإن كان عندكم حق رجعنا إليه، وقبلناه منكم"(١).

وقد تقدم في هذا الكتاب ما يشبه الإجماع على خلاف ما ذهبتم إليه، وتعاونتم جميعا عليه، فصرتم أنتم المخالفون للعلماء سلفًا وخلفًا، فكيف ترضى مقارنة هؤلاء بأولئك:

ألم تر أن السيف ينقص قدره إذا قيل إن السيف أمضى من العصا

فإياكم إياكم!!

أن تكونوا ممن "يستطيل على أولياء الرَّسُول وَحزبه بأصغريه، ويجالس أهل الغي والجهالة ويزاحمهم بركبتيه، وقد ارتوى من مَاء آجن وتضلع واستشرف الى مَرَاتِب وَرَثَة الأنبياء وتطلع يرْكض فِي ميدان جَهله مَعَ الْجَاهِلين، ويبرز عَلَيْهِم فِي الْجَهَالَة فيظن أنه من السَّابِقين، وَهُوَ عِنْد الله وَرَسُوله وَالْمُؤمنِينَ عَن تِلْكَ الوراثة النَّبَوِيَّة بمعزل، وَإِذا نزِلُ الْوَرَثَة مَنَازِلهمْ مِنْهَا فمنزلته مِنْهَا أقصى وأبعد منزل"(٢)

﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف: ١٠٣-١٠٤].

فراجعوا أنفسكم، فلن ينفعكم اتباع الشيوخ على الباطل، ولا تغتروا بكونكم الكثرة وغيركم قلائل، بل العصمة فيما جاء به الأوائل، ولا تضيعوا أوقاتكم بتعصبكم بلا طائل.

(١) من كلمات شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب – الدرر السنية – بتصرف.

(٢) مقدمة مفتاح دار السعادة لابن القيم - بتصرف.

إذا أنت لم يهديك عقلك فانتسب لعلك تهديك القرون الأوائل

واحذروا متابعة من أتعبوا نفوسهم وحيروا من اقتدى بهم من الناس، فبقوا في حيرة وتشكيك والتباس، وضيعوا الأصول فحرموا الوصول؛ وما أحسن ما قال قتادة في مثل هؤلاء: والله ما آسى عليهم، ولكن آسى على من أهلكوا.(١) فتكونوا بذلك كمن قال فيهم ابن القيم في نونيته:

كم ذا التلاعب منكم بالدين والإيمان مثل تلاعب الصبيان؟
خُسفت قلوبكم كما خُسفت عقولكم فلا تزكو على القرآن
فترى الموحد حين يسمع قولهم ويراهم في محنة وهوان
وارحمتاه لعينه ولأذنه يا محنة العينين والأذنان
إن قال حقا كفّروه وإن يقولوا باطلا نسبوه للايمان
حتى إذا ما رده عادوه مثل عداوة الشيطان للانسان

"وقد علمتم : أن رسول الله ﷺ، لما سأله عمرو بن عبسة في أول الإسلام :

من معك على هذا ؟

قال : " حر وعبد " يعنى أبا بكر، وبلالاً!!

فإذا كان الإسلام يعود كما بدأ:

فما أجهل من استدل بكثرة الناس، وأطباقهم، وأشباه هذه الشبهة،

(١) - رسالة الشيخ سليمان بن سمحان في الرد على بشرف نزيل البحرين - بتصرف.

التي هي عظيمة عند أهلها، حقيرة عند الله، وعند أولي العلم من خلقه، كما قال تعالى: ﴿ بَلْ قَالُوا۟ مِثْلَ مَا قَالَ ٱلْأَوَّلُونَ ﴾[المؤمنون: ٨١].

فلا أعلم لكم حجة تحتجون بها، إلا وقد ذكر الله في كتابه : أن الكفار استدلوا بها على تكذيب الرسل، مثل أطباق الناس، وطاعة الكبراء، وغير ذلك.

وإنما كتبت لكم هذا معذرة من الله، ودعوة إلى الله، لأحصل ثواب الداعين إلى الله، وإلا أنا أظن أنكم لا تقبلونه، وأنه عندكم من أنكر المنكرات... .

لكن أنت، من سبب ما أظن فيك من طاعة الله، لا أبعد أن يهديك الله إلى الصراط المستقيم، ... فإذا قرأته: فإن أصغى إليه قلبك بعض الإصغاء، فعليك بكثرة التضرع إلى الله، والانطراح بين يديه، خصوصاً أوقات الإجابة، كآخر الليل، وأدبار الصلاة، وبعد الأذان .

وكذلك بالأدعية المأثورة، خصوصاً الذي ورد في الصحيح، أنه ﷺ كان يقول: "اللهم رب جبرائيل، وميكائيل، وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم "

فعليك بالإلحاح بهذا الدعاء، بين يدي من يجيب المضطر إذا دعاه، وبالذي هدى إبراهيم لمخالفة الناس كلهم، وقل : "يا معلم إبراهيم علمني".[١]

(١) - من كلمات شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب.

وختام الختام: رسالة إلى غرباء هذا الزمان:

إياك إياك أن تغتر بثباتك على الحق، فتحسن الظن في نفسك، فسلوا الله لي ولكم التثبيت، فعن أَنَسٍ رضي الله عنه قَالَ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ: يَا مُقَلِّبَ الْقُلُوبِ ثَبِّتْ قَلْبِي عَلَى دِينِكَ"، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، آمَنَّا بِكَ، وَبِمَا جِئْتَ بِهِ، فَهَلْ تَخَافُ عَلَيْنَا؟ قَال: "نَعَمْ، إِنَّ الْقُلُوبَ بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ اللَّهِ، يُقَلِّبُهَا كَيْفَ يَشَاءُ"

وإليكم أسوق رسالة من رسائل شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله:

وسرّنا والحمد لله: ما بلغنا عنكم، من الأخبار، من الاجتماع على الحق، والاتباع لدين محمد ﷺ، وهذا: هو أعظم النعم، المجموع لصاحبه، بين خيري الدنيا والآخرة، عسى الله: أن يوفقنا وإياكم لذلك، ويرزقنا الثبات عليه.

ولكن، يا إخواني: لا تنسوا قول الله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ﴾[الفرقان: ٢٠].

وقوله: ﴿ أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴿٢﴾ وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ ﴿٣﴾ ﴾[العنكبوت: ٢-٣].

فإذا تحققتم: أن من اتبع هذا الدين، لابدّ له من الفتنة؛ فاصبروا قليلًا، ثم أبشروا عن قليل، بخير الدنيا و الآخرة؛ واذكروا قول الله تعالى: ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴿٥١﴾ ﴾[غافر: ٥١].

وقوله: ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ ﴿١٧١﴾ إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ ﴿١٧٢﴾ ﴾[الصافات].

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحَادُّونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ فِي الْأَذَلِّينَ ﴿٢٠﴾ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٢١﴾ ﴾[المجادلة: ٢٠-٢١].

فإن رزقكم الله الصبر على هذا، وصرتم من الغرباء، الذين تمسكوا بدين الله، مع ترك الناس إياه، فطوبى، ثم طوبى، إن كنتم ممن قل فيه نبيكم ﷺ: " بدأ الإسلام غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، فطوبى للغرباء ".

فيا لها من نعمة ! ويالها من عظيمة ! جعلنا الله وإياكم من أتباع الرسول، وحشرنا تحت لوائه، وأوردن حوضه، الذي يرده من تمسك بدينه في الدنيا؛ ثم أنتم في أمان الله، وحفظه".

وإياك إياك أن تهزمك كثرة الهالكين، أو مخالفتك لما جاء به المبطلون، فالنجاة في التمسك بهدي السالفين، لا متابعة الكثرة الكاثرة، ولا الشبهات المتواترة، فالزم غرس السلف، ودع عنك شيوخ الخلف، وكن ممن قيل فيه هذا الكلام القيم، من شيخ الإسلام ابن القيم:

قالوا له خالفت أقوال الشيوخ ... ولم يبالوا الخلف للفرقان؟
خالفت أقوال الشيوخ فأنتم ... خالفتم من جاء بالقـــــرآن!!
يا حبذا ذاك الخلاف فإنه ... عين الوفاق لطاعة الرحـــــمن
أو ما علمت بأن أعداء الرسول ... عليه عابوا الخلف بالبهتان؟!
لشيوخهم ولما عليه قد مضى ... أسلافهم في سالف الأزمان

ما العيب الا في خلاف النص لا   رأي الرجال وفكرة الأذهان
أنتم تعيبونا بهذا وهو من   توفيقنا والفضل للمـــنان!!
فليهنكم خلف النصوص ويهننا   خلف الشيوخ أيستوي الخلفان؟!

وأخيرًا:

فما كان من توفيق فمن الله، وما كان من خطأ فمني ومن الشيطان، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم.

كتبه: أبو جويرية محمد بن عبد الحي

وكان الفراغ منه: غرة جمادي الآخرة ١٤٣٥هـ

للمناصحة: ٠١٠٠٠٠٨٧١٣٧

٧

الفهرست

الموضوع	الصفحة



أهل السنن والآثار

للصف والتنسيق والمراجعة



تليفون: ٠٠٢٠١٠٠٠٢٥٤٦٩٦

المحلة الكبرى – مصر

eng_suhail2011@yahoo.com